الشعب ويكاند

يومية إخبارية وطنية جزائرية تأسست في 11 ديسمبر 1962

اجتمعت أمس برئاسة الوزيـــر الأول

الحكومـة تـدرس وتناقش مشاريـع مراسيم تنفيذيـة

ص03

الناقد قلولي بن ساعد لـ «الشعب ويكاند»: (2/2)

بعض العـرب تناولـوا الحداثة بـ «تبعية مذلّة»

ص24

اطمأن على صحة الرئيس الصحراوي، الرئيس تبون:

الجمهوريـــــة الصحراويـــة لا تخـرج أبـدا عـــن القانـــون

■ غـــالي: نحـــن مناضلـون مـن أيّ موقــع ومـــن أيّ مكـــان

قام رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، عبد المجيد تبون، أمس الأربعاء، بالاطمئنان على صحة الرئيس الصحراوي، إبراهيم غالي، المتواجد بالمستشفى المركزي للجيش «محمد الصغير نقاش» بعين النعجة للعلاج.

ص03

ملف

الحملة الإنتخابية في أسبوعها الأخير

أحـــزاب ومترشحـــون مستقلون يُسابقون الزمن

ص06-07

قضية

على خلفية صراع نفوذ

مـــالي تبحـــــث عـــن الإستقـــرار

ص17

موازنات

الخاسر والرابح في إعادة تشكيل فضاء المغرب العربي والساحل

عوائـــد دبلوماسيـــة جزائريـة ثلاثيـة الأبعـاد

21

منتخب وطني

«الخضر» يباشرون التحضير للاستحقاقات المقبلة

مواجهـات موريتانيـا، مالي وتـونس اختبار للجاهزية

ص12-13

من ابتدائية "19 مارس 1962 " ببرج باجي مختار

واجعوط يعطي إشارة انطلاق امتحان نهاية الطور الابتدائي

أعطى وزير التربية الوطنية، محمد واجعوط، صباح أمس، من ابتدائية "19 مارس 1962 " ببرج باجي مختار إشارة الانطلاق الرسمي لامتحان نهاية الطور الابتدائي للموسم الدراسي 2020 /2021 .

طمأن الوزير التلاميذ الممتحنين بقوله « أنّ هذا الامتحان هو إجراء عادي كباقي الامتحانات حاثا إياهم على التركيز لتقديم إجابات صحيحة تكلل مسارهم الدراسي بالنجاح."

ويجتاز أزيد من 853.000 متمدرس على المستوى الوطني اختبارات نهاية مرحلة التعليم الابتدائي للموسم الدراسي 2020 /2021 في ثلاث مواد أساسية، ويتعلق الأمر باللغة العربية والرياضيات واللغة الفرنسية.

وحسب الديوان الوطني للامتحانات والمسابقات فإنّ العدد الإجمالي للمترشحين يصل إلى 853.391 متمدرس، منهم 436.469 ذكور و416.922 إناث، موزعين على 14.472 مركز امتحان على المستوى الوطني.

وبولاية برج باجي مختار يجتاز هذا الامتحان 994 تلميذ متمدرس موزعين على 13 مركزا امتحان التي يؤطرها 207 مؤطر.

واتخذت كافة الإجراءات اللازمة لضمان السير الحسن لهذا الامتحان لاسيما منها توفير وسائل تكييف القاعات والالتزام الصارم بالبروتوكول الصحي المعتمد لمكافحة تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19).

..ويثمن جهود منتسبي الأسرة التربوية

ثمّن وزير التربية الوطنية بولاية أدرار جهود كافة منتسبي القطاع لإجراء الإمتحانات الرسمية وإنهاء الموسم الدراسي في «ظروف حسنة».

وأكد الوزير عقب إشرافه على انطلاق امتحان مادة اللغة الفرنسية ضمن الفترة المسائية لاختبارات نهاية مرحلة التعليم الإبتدائي للموسم الدراسي 2021/2020 بابتدائية «مالك بن أنس «بعاصمة الولاية «، أنّ كافة الإجراءات التنظيمية لضمان السير الحسن للإمتحانات قد اتخذت خاصة ما تعلق بالتأكيد والإلتزام الصارم بالبروتوكول الصحي المعتمد لمكافحة تفشي فيروس كورونا المستجد عبر كافة مراكز الإمتحان».

وأشار واجعوط أنّ اختيار ولاية برج باجي مختار الحدودية محطة لإعطاء إشارة الانطلاق الرسمي لإجراء هذه الإمتحانات «يحمل أكثر من دلالة رمزية خاصة بهذه الجماعة المحلية الفتية التي رفعت التحدي في إنجاح هذا الموعد التربوي الوطني».

وأشاد وزير التربية الوطنية بالمناسبة بتضافر جهود مختلف مستخدمي القطاع، خاصة الشركاء الاجتماعيين المحليين الذين أكدوا على «روح المسؤولية في المساهمة الفعالة لإنجاح هذه المواعيد التربوية الرسمية واستكمال الموسم الدراسي الحالي في ظروف حسنة».

وجدد وزير القطاع استنكاره الشديد كأستاذ قبل أن يكون وزيرا للاعتداء الشنيع الذي كانت قد تعرضت له المعلمات ببرج باجي مختار، مؤكدا في هذا الصدد أنّ «الأستاذ خط أحمر ولا يمكن السماح أبدا بالتعرض لكرامته بأيّ شكل من الأشكال».

وأشار واجعوط إلى التقائه بالمعلمات وأولياء أمورهن، مطمئنا إياهن بمرافقتهن بكافة الإجراءات لضمان حقوقهن.

على صعيد آخر، ذكر الوزير أن العمل متواصل على مستوى دائرته الوزارية لإعداد القانون الأساسي لمستخدمي سلك قطاع التربية الوطنية.

«الشعب» ترصد آراء المترشحين لـ«السانكيام»

إجماع التلاميذ على أنّ المواضيع معقولة

■ أسئلة الرياضيات «فخ «والعلامة الكاملة صعب

أصبح امتحان شهادة التعليم الابتدائي يركز عليه الاهتمام بشكل كبير مثله مثل بقية الامتحانات الرسمية، حيث يحضر له الأولياء والتلاميذ بأسابيع قبل موعد انطلاقه من أجل زيادة فرص النجاح، وهذا بالرغم من أنّ أسئلة «السانكيام» عادة ما تكون أسهل من الامتحان التجريبي، غير أنّ الظرف الاستثنائي وتداعيات كورونا زادت من مخاوف التلاميذ والأولياء.

خالدة بن تركي

تصوير : عباس تليوة

جرت امتحانات نهاية مرحلة التعليم الإبتدائي، أمس، بشكل عادي، بالرغم من الظرف الاستثنائي الذي فرضته جائحة كورونا،إلا أنّ إصرار التلاميذ كان أقوى من كل الصعاب، حيث تمّ التحضير لهذا الحدث الهام من طرف الوزارة، الأسرة التربية والأولياء من أجل إنجاحه وضمان تحقيق أكبر نسبة نجاح.

امتحن التلاميذ لمدة يوم واحد، حيث خصّصت الفترة الصباحية في مادتي اللغة العربية والرياضيات بوقت زمني يقدر بساعة ونصف، في حين خصّصت الفترة المسائية في اللغة الفرنسية، حيث امتحن التلاميذ في ظروف حسنة لعب فيهما الجانب النفسي والبيداغوجي دورا كبيرا في التغلب على مخاوف الأسئلة.

وشرع المترشحون في أول اختبار لهم على الساعة الثامنة والنصف صباحا، وكانت البداية باللغة العربية التي خصّص لها من الوقت ساعة ونصف، أين تناول النص موضوعا يتعلق بدور المعلم، أما ما تعلق بالوضعية الإدماجية فقد طلب من التلاميذ تحرير فقرة عن يوم المعلم، واعتبر التلاميذ أن الأسئلة كانت معقولة، فيما احتج عدد قليل ورأى أن أسئلة مادة الرياضيات كانت صعبة وتحتاج لوقت طويل.

أسئلة اللغة من الدروس الحضورية

وعن طبيعة الأسئلة، أجمع عدد من التلاميذ الذين تحدثت إليهم «الشعب»، أنّ أسئلة اللغة العربية كانت في متناول التلاميذ وحسب الدروس المقدمة في القسم، حيث تم اختيار موضوع حول المعلم، هذا الأخير الذي لاقى استحسانهم بالنظر إلى سهولة المصطلحات المستعملة في النص، إلى جانب الأسئلة التي كانت واضحة – حسب الكثير منهم-.

وقالت المترشحة نريمان بوسادي، إنّ موضوع اللغة كان سهلا ومفرداته واضحة، إلى جانب أسئلة القواعد التي كانت من البرنامج الدراسي، حتى الفقرة كانت سهلة والتي خصّصت لموضوع حول يوم المعلم ودوره في نشر العلم والمعرفة، حيث أكدت أنه كان في متناولها لأنها درست طيلة السنة وحضرت لأسابيع رفقة والديها لهذا الموعد.

وأضافت أنّ التلميذ الذي يدرس عاديا يمكنه حل الأسئلة دون أي صعوبات، لأنه مفهوم ولا يحوي مفردات صعبة، ليضيف التلميذ رضا، أنّ اللغة العربية تعتبر المادة التي تخيف أغلب التلاميذ، غير أنها كانت سهلة، ووسط فرحة كبيرة التقينا المترشح نجيب الذي قال «ما يخيفني الوضعية الإدماجية، غير أنّ موضوعها كان سهلا، من منا لا يعرف دور المعلم..؟.ليضيف بنبرة أمل ..إن شاء الله النجاح حليفنا».

الرياضيات صعبة وأجوبتها تحتاج إلى وقت

أحدثت مادة الرياضيات التي امتحن فيها المترشحون في الفترة الصباحية بعد امتحان اللغة العربية المفاجأة، حيث كانت الأسئلة صعبة بالإجماع وتحتاج لحسابات طويلة، في حين أكد آخرون أن نوعية الأسئلة كانت عادية للتلميذ الذي درس البرنامج طوال السنة وحرص على التحضير الجيد لهذا الامتحان، غير أنه يحتاج إلى التركيز، حيث اعتبروا أن الوقت المقدر بساعة ونصف لم يكن كافيا لأن «الأجوبة تحتاج لعمليات طويلة».

واحتج عدد من التلاميذ بمدرسة ابن الناس بأول ماي على طبيعة الموضوع الذي كان يحتاج لحسابات كثيرة تستغرق وقتا طويلا لحلها، غير أن الجميع أكد أنها من دروس المقرر الدراسي، ليضيف آخرون أنّ افتكاك العلامة الكاملة صعب بالنظر إلى متاهة بعض الأسئلة.

وأكد بدوره التلميذ رضوان بوحلاسة أنها سهلة وفي متناول الجميع، لم تخرج عن سياق الدروس التي تلقاها في المدرسة، حيث قال:» كانت أسئلة الرياضيات سهلة واضحة ومباشرة، ما جعلني وزملائي نجيب بأريحية وبدون قلق، أما موضوع اللغة العربية فكان سهلا جدا، يستطيع تلميذ متوسط المستوى الإجابة بكل سهولة عليه.»، ولاحظ رضوان في ذات السياق، أنهم تأخروا 15 دقيقة عن موعد توزيع مواضيع الامتحان، كما تم توزيع اللمجة على التلاميذ الممتحنين ما بين امتحاني اللغة العربية والرياضيات، ما سمح للتلاميذ الذين لم يحضروها بتناول واحدة لتجديد طاقتهم، كما وزع القناع الواقي عند دخول التلاميذ إلى مركز الامتحان.

ومن جهتهم، بعض الأساتذة أكدوا في تحليلهم لأسئلة الرياضيات، أن الامتحان يحتاج وقتا أطول، حيث اعتبروا أن التمرين الثاني فيه متاهة، والذي أخطأ في السؤال الأول سيخطئ في السؤال الثاني حتما، في حين التمرين الثالث الذي تضمن جدول التناسبية لم يعهده التلاميذ بهذا الشكل، فهو طويل ويحتاج لتركيز كبير حتى لا يخطئ في ملء الخانات- يوضح بعض الأساتذة-.

وعن الوضعية الإدماجية، أكد أنها مقبولة على العموم، ولكن ما الهدف من وضع ذلك المبلغ 50000 في أول الوضعية، الكثير من التلاميذ اعتقدو أن العمل سيتم على ذلك المبلغ ويمكن أن يدخل التلميذ في متاهة من حيث توظيفه، وهو في الحقيقة يمكن القول أنه سؤال «فخ»، إلا أنّ الأسئلة كانت من دروس المقرر الدراسي.

من جهتهم، أعرب عدد من أولياء التلاميذ عن تخوّفهم من الامتحان، خاصة في مادة الرياضيات التي أثارت قلقلهم وقلق بعض الأساتذة الذين طالبوا التلاميذ بالتركيز، لأن نوعية الأسئلة تحتاج إلى التركيز والذكاء.

تسع نقابات مستقلة:

إنجاح الامتحانات ضرورة

دعت تسع نقابات مستقلة لقطاع التربية الوطنية إلى إنجاح الامتحانات الوطنية و«عدم المساس بسيرها الحسن» بمناسبة انطلاق امتحان نهاية الطور الابتدائي، تقديرا لمجهودات التلاميذ، حسبما أفاد به، أمس، بيان لهذا التكتل النقابي.

أوضح البيان الذي أعقب اجتماع استمر لمدة يومين بمقر الإتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين أنه «تقرر عدم المساس بالسير الحسن للامتحانات الوطنية (امتحان نهاية طور التعليم الابتدائي، امتحان شهادة التعليم المتوسط واختبارات شهادة البكالوريا) مع دعوة «لإنجاحها تقديرا لجهود التلاميذ، على ضوء سنة دراسية صعبة واستثنائية».

ويتعلق الأمر بالاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين، المنظمة الجزائرية لأساتذة التربية، النقابة الوطنية المستقلة لنظار الثانويات، مجلس أساتذة الثانويات الجزائرية، النقابة الجزائرية لعمال التربية، النقابة الوطنية المستقلة لموظفي المصالح الاقتصادية، النقابة الوطنية المستقلة لمستشاري التربية، النقابة المستقلة لعمال التربية والتكوين والنقابة الوطنية المستقلة لمساعدي ومشرفي التربية.

كما دعت هذه النقابات في المقابل إلى «الاستمرار في المقاطعة الإدارية» لأعمال نهاية السنة، بما فيها صب النقاط وتسليم أوراق اختبارات الفصل الثاني.

وطالبت هذه التنظيمات النقابية أيضا باستصدار «قانون يجرم أيّ اعتداء على عمال وموظفي قطاع التربية»، على خلفية الاعتداء مؤخرا على تسع معلمات ببرج باجي مختار.

وبخصوص جلسات العمل الثنائية التي عقدتها وزارة التربية الوطنية مع ممثلي المنظمات النقابية المعتمدة، من 17 ماي الماضي إلى نهاية الشهر»، تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون وخصصت لمناقشة ودراسة ترتيبات إعادة النظر في القانون الأساسي الخاص بالقطاع والتكفل بالجانب الاجتماعي والمهني لعمال القطاع، عبرت النقابات المستقلة عن «أسفها» لـ«إقصاء» تنظيمين (النقابة الوطنية المستقلة لموظفي المصالح الاقتصادية والنقابة الوطنية المستقلة لنظار الثانويات) من الحوار.

مركز مكافحة السرطان بمسرغين

سبعة أطفال يجتازون الامتحان

اجتاز، أمس، سبعة أطفال امتحان نهاية مرحلة التعليم الابتدائي بمدرسة مركز مكافحة السرطان بمسرغين (وهران)، من بينهم طفلان امتحنا في فراشهما لصعوبة حالتهما الصحية، حسبما علم لدى هذه المؤسسة الاستشفائية.

قامت المديرية المحلية للتربية بإرسال مشرفين للوقوف على هذا الامتحان الذي «جرى في أحسن الظروف»، حسب مسؤولة الاتصال بالمؤسسة، نسرين بن عتيق، التي أثنت على جهود هؤلاء الأطفال الذين يعتبرون «مثالا في العزم والمثابرة».

وسجلت متابعة ما يزيد عن 120 تلميذا في الطور الابتدائي على فترات متقطعة خلال سنة 2021، بنفس المستشفى، تحت إشراف معلمتين إحداهما للمواد المدرسة باللغة العربية والثانية في اللغة الفرنسية.

وأشارت عتيق إلى أن هذا الامتحان الذي ينظم كل سنة لتلاميذ السنة الخامسة ابتدائي فضلا عن امتحان شهادة المتوسط على مستوى مركز مكافحة السرطان بمسرغين، بات «فخرا للمؤسسة الذين غالبا ما يحققون نتائج جدّ مرضية متحدين الألم والمرض».

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

خامس شباك للصيرفة الإسلامية بالوادي

أعلن بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أمس، في بيان عن افتتاح شباكه الخامس للصيرفة الإسلامية في ولاية الوادي.

جاء في البيان «يعلن بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بدر) عن افتتاح شباكه الخامس للصيرفة الإسلامية على مستوى الوكالة الرئيسية 388 بعاصمة ولاية الوادي (حي 400 مسكن)، يوم الخميس 3 جوان ابتداء من الساعة 10 صباحًا».

وأوضح المصدر ذاته أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقترح 14 منتوجا مطابقا لمبادئ الشريعة الاسلامية موجها لكل فئات الزبائن (الخواص والمهنيين والمؤسسات).

وأضاف البيان أنّ هذه المنتوجات مقسمة إلى فئتين كبيرتين الأولى تخصّ منتجات الادخار ووضع الأموال (الحساب بدفتر شيك إسلامي، دفتر توفير إسلامي، دفتر توفير إسلامي «استثماري» دفتر توفير إسلامي «استثماري فلاح» دفتر توفير إسلامي «أشبال») في حين أن الفئة الثانية تخص منتجات التمويل الإسلامي (مرابحة العتاد المدولب، مرابحة التصدير، مرابحة الأشغال، مرابحة غلتي، مرابحة مواد أولية، مرابحة إنتاج فلاحي، مرابحة تجهيزات مهنية ومرابحة الصفقات العمومية).

بعد ادّعاءات على موقعي «الجزائر سكوب» و«صوت الجزائر»

الفرع النقابي لـ«الشعب» يردّ ويؤكّد تجاوب المدير مع المطالب

أصدر الفرع النقابي لجريدة «الشعب» ردّا على ما نشر في الموقعين الالكترونيين «الجزائر سكوب» و«صوت الجزائر»، جاء فيه: «نُشر عبر موقعكم.. يوم الثلاثاء 1 جوان 2021 مقال تحت عنوان «عمال الشعب ينتفضون ضد الجهوية والفساد، ادّعى فيه كاتب المقال تأكيد الفرع النقابي لمؤسسة الشعب شرعية المطالب موحيا ضمنيا بموافقة الفرع النقابي على الاتهامات الموجهة للرئيس المدير العام بالجهوية والفساد، في وقت كان فيه مكتب الفرع في لقاء ودي مع الرئيس المدير العام لتبليغه جملة من الانشغالات والمطالب التي رفعها العمال إلى المكتب خلال تجمعهم صباحا، وقد أبدى المدير العام كل التجاوب مع مطالب العمال المهنية مبقيا أبواب الحوار مفتوحة بشكل دائم وفي أيّ ظرف وفق التوافق التام مع الفرع النقابي الممثل الشرعي لعمال مؤسسة الشعب.

وعليه، فنحن نتبرأ جملة وتفصيلا من أيّ اتهام للرئيس المدير العام بالجهوية أو الفساد.

الشعب
يومية وطنية إخبارية تصدر عن المؤسسة العمومية الاقتصادية(شركة ذات أسهم)
رأس مالها الاجتماعي: 00. 000.000. 200 دج
39 شارع الشهداء الجزائر
البريد الإلكتروني: contact@echaab.dz /الموقع الإلكتروني: www.echaab.dz

التحرير
التحرير: 023 46 91 87
الفاكس: 023 46 91 79

أمانة المديرية العامة
الهاتف: 80 023 4691
الفاكس: 77 023 4691

الرئيس المدير العام
مسؤول النشر
مصطفى هميسي

رئيس التحرير
سعيد بن عياد

■ ملاحظة:
المقالات والوثائق التي ترسل أوتسلم للجريدة لا ترداإلى أصحابها نشرت أو لم تنشر ولا مجال لمطالبة الجريدة بها

لإعلاناتكم اتصلوا بالقسم التجاري: تلفاكس: 73.60.59 (021)
السرعة والجودة

المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار
1 شارع باستور. الجزائر
الهاتف: ....73.71.28(021)
73.76.78(021)
73.30.43(021)
الفاكس: ...73.95.59(021)

تطبع بالمؤسسات التالية:الوسط: مطبعة S.I.A الغرب: شركة الطباعة S.I.O الشرق: شركة الطباعة S.I.E الجنوب: S.I.A مطبعة ورقلة مطبعة بشار: S.I.A

اطمأن على صحة الرئيس الصحراوي، الرئيس تبون:

الجمهورية الصحراوية لا تخرج أبدا عن القانون

■ غالي: نحن مناضلون من أيّ موقع ومن أيّ مكان

قام رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، عبد المجيد تبون، أمس الأربعاء، بالاطمئنان على صحة الرئيس الصحراوي، إبراهيم غالي، المتواجد بالمستشفى المركزي للجيش «محمد الصغير نقاش» بعين النعجة للعلاج.

تنقل رئيس الجمهورية رفقة رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق السعيد شنقريحة، إلى المصلحة التي يتواجد بها الرئيس الصحراوي ليطمئن على حالته الصحية، حيث يستكمل العلاج جراء إصابته بكوفيد-19.

احترام العدالة من شيم المناضلين والثوريين

وخاطب رئيس الجمهورية الرئيس الصحراوي بالقول: «زيارتنا لكم واجب، وما أعجبني وأعجب الفريق السعيد شنقريحة أنك مثلت أمام العدالة الاسبانية وأعطيت صورة (للعالم) بأنّ الجمهورية العربية الصحراوية جمهورية قانون ولا تخرج أبدا عن القانون».

وأضاف رئيس الجمهورية أنّ «احترام العدالة من شيم المناضلين والثوريين، وذلك عكس ما يقال»، لافتا إلى أنّ «الصحراويين يطالبون العالم بتحقيق العدالة ولا يمكن لهم أن يتخلوا عنها».

وجدّد الرئيس تبون موقف الجزائر الداعم للقضية الصحراوية، مؤكدا أنه بالنسبة للقضايا العادلة في العالم، فإنّ الجزائر «لم تتأخر يوما» عن دعمها وذلك «منذ أول يوم بعد الاستقلال».

وبذات المناسبة، تقدم رئيس الجمهورية بالشكر للسلطات الإسبانية على الجهود المبذولة وعلى استقبالها للرئيس الصحراوي على أراضيها وتوفير العلاج الذي قال الرئيس تبون إنه «كان صعبا».

وفي نهاية زيارة الاطمئنان، أعرب الرئيس تبون رفقة الفريق شنقريحة للسيد إبراهيم غالي، عن تمنياتهما له بالتعافي «في أقرب وقت».

ومن جهته، عبر الرئيس الصحراوي عن امتنانه للرئيس تبون، مؤكدا أنه يتواجد «في أحسن الظروف بالجزائر، نفسيا ومعنويا وجسديا»، وأنّ حالته الصحية في «تحسّن مستمر».

وبشأن مثوله أمام العدالة الإسبانية، قال غالي: «نحن مناضلون من أيّ موقع ومن أيّ مكان وفي أيّ ظروف، والعدالة من ركائز نضالنا»، مشدّدا على أنّ الجزائر «تبقى شامخة إلى الأبد».

يذكر أنّ رئيس الجمهورية الصحراوية كان قد وصل، فجر الأربعاء، إلى الجزائر عائدا من إسبانيا، وهذا بعد أن ارتأى طاقمه الطبي أنّ حالته الصحية لا تستدعي بقاءه في المستشفى الإسباني.

ووصل الرئيس غالي إلى الجزائر عائدا من إسبانيا، في حدود الساعة الثالثة صباحا، لاستكمال فترة النقاهة.

اجتمعت أمس برئاسة الوزير الأول

الحكومة تدرس وتناقش مشاريع مراسيم تنفيذية

اجتمع مجلس الحكومة، أمس، برئاسة الوزير الأول، عبد العزيز جراد، عبر نظام التحاضر المرئي عن بعد، حيث تمت دراسة ومناقشة مشاريع مراسيم تنفيذية وعروض تخص قطاعات الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الطاقة والمناجم، الثقافة والفنون، الخارجية الرقمنة والإحصائيات، حسب ما أفاد به بيان لمصالح الوزير الأول، هذا نصه الكامل :

«اجتمع مجلس الحكومة يوم الأربعاء 2 جوان برئاسة الوزير الأول السيد عبد العزيز جراد عبر نظام التحاضر المرئي عن بعد.

تمت خلال هذا الاجتماع دراسة ومناقشة مشاريع مراسيم تنفيذية وعروض تتعلق بقطاعات:

1- الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

2- الطاقة والمناجم.

3- الثقافة والفنون.

4- الخارجية

5- الرقمنة والإحصائيات.

1- في بداية الاجتماع قدم وزير الداخلية مشروع مرسوم تنفيذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 90-402 المؤرخ في 15 ديسمبر 1990 والمتضمن تنظيم صندوق الكوارث الطبيعية والأخطار الكبرى وسيره.

إن تسيير الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية والتكنولوجية غالبا ما يستدعي اللجوء إلى إجراء معقد ومتعدد القطاعات بالإضافة إلى تدخل عدة فاعلين بغرض إصلاحها.

يواجه هذا التعقيد إجراءات تنظيمية أخرى، لا سيما تلك المتعلقة بالإعلان عن المنطقة المنكوبة، والتي تشكل شرطا مسبقا في إدراج النفقات العمومية المخصصة للتكفل بالكوارث والمنكوبين.

وبالنظر لدعم الخسائر المسجلة التي قدرت ب 540 مليار دينار ما يعادل 5 ملايير دولار في الفترة ما بين 2014-2018 تؤكد الحكومة على:

- تشجيع تأمين الممتلكات ضد هذا النوع من المخاطر.
- تعزيز الوقاية لتفادي البناء في المناطق المهددة بالانهيار.

2- أما وزير الطاقة والمناجم فقدم ثلاثة مشاريع مراسيم تنفيذية:

يتعلق الأول بنظام ترخيص استغلال المنشآت والهياكل التابعة لنشاطات المحروقات وكذا كيفيات الموافقة على دراسات المخاطر المتعلقة بنشاطات البحث ومحتوياتها.

أما المرسوم الثاني فيحدد كيفيات احتساب تكلفة برنامج التخلي عن المواقع وإعادتها إلى حالتها الأصلية فيما يخص امتياز النقل بواسطة الأنابيب، وتقييس هذه التكلفة ومراجعتها الدورية، وحساب الاعتمادات السنوية وتحويل الملكية.

فيما يخص المرسوم الثالث يتعلق بكيفيات احتساب تكلفة برنامج التخلي عن المواقع وإعادتها إلى حالتها الأصلية والمراجعة الدورية لهذه التكلفة مع حساب الاعتمادات السنوية وتقييمها.

3- من جهتها قدمت وزيرة الثقافة والفنون مشروعي مرسومين تنفيذيين:

- يتعلق المشروع الأول بتسعيرة الكتاب.

ولضمان السعر الموحد للكتاب وحماية المستهلك، يقتضي الأمر وجوب إعلام الجمهور بسعر بيع الكتاب.

فبالرغم من أن عملية تحديد السعر من طرف الناشر والمستورد تتم بكل حرية، إلا أنهما يلتزمان بإعلام الجمهور بهذا السعر، إذ يتعين على الناشر أن يطبع سعر الكتاب الذي ينشره على الصفحة الرابعة لغلاف الكتاب، في حين يتعين على المستورد الإشارة الى سعر الكتاب المستورد بشكل واضح وفق الأحكام الواردة في مشروع هذا المرسوم.

تم الاتفاق خلال اجتماع مجلس الحكومة على أهمية توضيح العلاقة بين الكاتب والناشر والموزع وتشجيع التأليف والترجمة لأن الجزائر في حاجة ماسة إلى إحداث التغيير المرجو مع الوضع الحالي لسوق الكتاب.

- ويتضمن المشروع الثاني بيع الكتاب بالطريقة الإلكترونية،نظرا لكون البيع بالطريقة الإلكترونية وسيلة أخرى لعملية تسويق الكتاب.

إن تعميم هذا الإجراء سيدعم عملية توزيع الكتاب في الجزائر، سواء كان ورقيا أو رقميا.

يهدف هذا النص الى التجانس بين قانون التجارة الإلكترونية لسنة 2018 وقانون الكتاب لسنة 2015 بغرض حماية الناشرين من عمليات القرصنة والتزوير.

4- كما قدم وزير الشؤون الخارجية عرضا حول»الدبلوماسية الاقتصادية في خدمة المؤسسات الجزائرية» بإبراز البعد الاقتصادي لنشاط جهازنا الدبلوماسي الوطني.

إن هذا الخيار الاستراتيجي لنشاط جهازنا الديبلوماسي، يتجسد من خلال مرافقة فعلية وآنية للمتعاملين الاقتصاديين في مساعيهم لولوج الأسواق الخارجية.

حيث تؤدي ممثلياتنا الدبلوماسية والقنصلية دورا مهما في الترويج للمنتجات والخدمات الجزائرية والعمل على بعث تنافسيتها في الأسواق الخارجية.

إن مجموعة التدابير العملية التي بادرت بها وزارة الشؤون الخارجية تهدف للدفع والإسهام في الرفع من القدرات التنافسية لمتعاملينا في دخول الأسواق الخارجية وفي إقامة شراكات اقتصادية رابحة - رابحة، تماشيا مع التوجهات الجديدة التي أقرها السيد رئيس الجمهورية في إطار تنوي ع الاقتصاد الوطني وترقية الصادرات خارج المحروقات.

في هذا السياق أكد الوزير الأول على أهمية :

- التكوين في مجال الدبلوماسية الاقتصادية وإشراك التخصصات المالية والاقتصادية.

- تفعيل دور الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية.

5- وعن قطاع الرقمنة والإحصائيات قدم الوزير عرضا حول :

- الحصيلة القطاعية لنشاطات الرقمنة وعرض حال نشاطات الوزارة حول الإحصائيات.

يتضمن العرض مخطط إعادة الاعتبار لنظام الاحصائيات الجزائري على أساس تفعيل المجلس الوطني للإحصائيات وتحديث الديوان الوطني للإحصائيات.

وتعتبر عملية المسح الإحصائي المحلي خطوة بالغة الأهمية في مسار تعزيز المنظومة الوطنية للإحصاء من خلال معرفة دقيقة للمؤهلات والمقومات الاقتصادية المحلية من جهة وكذا الاطلاع والتحكم في مؤشرات الانسجام والتناسق الاجتماعي مما سيسمح بتوجيه أنجع للسياسات العامة للدولة بغرض تحقيق تنمية محلية مستدامة وفعالة.

تنفيذا لقرارات رئيس الجمهورية خلال مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 02 ماي 2021 وقع وزراء الداخلية، المالية، الفلاحة والسكن نصا ذو طابع تنفيذي يهدف إلى تسوية جميع الأرضيات العقارية والتي سمحت بإنجاز برامج سكنية وتجهيزات عمومية.

إن هذه العملية تهدف لطمأنة مئات الآلاف من المواطنين بالحصول على عقود ملكيات سكناتهم ووضع حد لهذه الوضعية التي دامت لأزيد من 20 سنة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية.

كما تقرر تشكيل المجلس الوطني للإحصائيات وتوسيعه إلى خبراء.

في ختام الاجتماع، أكد الوزير الأول السيد عبد العزيز جراد على جملة من التوصيات تخص عددا من القطاعات هي كالآتي:

- بالنسبة لقطاع الرقمنة: الوصول إلى أرضية تجمع معطيات كل المتعاملين.

تربويا تقرر:

- توفير كل الإمكانيات والوسائل الصحية والأمنية اللازمة لإجراء امتحانات نهاية السنة في أحسن الظروف.

- إطلاق حملة وطنية واسعة للتكفل بالصيانة والنظافة فيما تعلق بالجامع الكبير، في انتظار تفعيل هيئة تسيير هذا الصرح الديني.

صحيا:

- إنعاش وتوسيع حملة التلقيح ضد وباء كورونا مع الحفاظ دوما على التدابير والإجراءات الوقائية المتبعة.

- مواصلة فتح المجال الجوي أمام المسافرين وفق شروط حسنة مع ضرورة التقيد التام دوما باحترام إجراءات الوقاية والسلامة ضد كوفيد19.

- وضمن قرارات اجتماع الحكومة لنهار اليوم، قرر رئيس الجمهورية فتح خط جوي أسبوعي اتجاه كل من فرانكفورت وروما».

كلام آخر

حقيقة مؤلمة

■ عبد الملك بلغربي

الكلام عن مكانة ومستوى الجامعة الجزائرية يقود للحديث عن المرتبة التي تحتلها على المستوى العالمي، حيث تبقى من بين الجامعات التي تتذيل جدول الترتيب، إذ لم يكن عبثا أن تغيب جامعات الجزائر عن تصنيف شنغهاي الصادر عن جامعة جياوتونغ الصينية لأحسن 500 جامعة للعام الثامن عشر على التوالي.

لم تُحظ أيّ من الجامعات الجزائرية بأيّ ترتيب ضمن 500 جامعة الأولى عبر العالم منذ سنة 2003. ويرجع ذلك إلى عدة مشكلات داخلية تواجهها الجامعة الجزائرية حالت دون قدرتها على مواكبة التطورات المعاصرة في تحقيق نوعية التكوين بتطوير الطاقة الإبداعية لدى الطلبة، وتطوير البحث العلمي وإنتاج المعرفة لدى الأساتذة، وكذا إلى مجموعة أسباب متفاوتة ومسؤولية تتقاسمها أطراف عدة كالطالب، والأساتذة، والإدارة.

المتتبع لحال الجامعة، يدرك أنّ الطالب يتحمّل جزءا من هذه المشاكل والمعوّقات بصفته طرفا هاما في المعادلة، كيف لا والرغبة في الدراسة لا توجد اليوم لديه كما أنّ روح المنافسة بين الطلبة أصبحت مفتقدة. وجزء آخر يتحمّله الأساتذة باعتبارهم طرفا كذلك في ما آل إليه حال الجامعة، حيث أصبح انشغال الباحثين بالصراعات والنزاعات من أجل مصالح شخصية ومادية ضيّقة، بدل المنافسة العلمية في التأليف والنشاط العلمي والثقافي.

تتحمّل الإدارة هي الأخرى جزءا هاما فيما آلت إليه حالة الجامعة، حيث تخلت عن وظائفها ومسؤولياتها ومثال ذلك أزمة نوعية التكوين، الذي تهدّده الغيابات عن الدراسة من قبل الطلبة والتدريس من قبل الأساتذة، حتى أصبحت السنة الجامعية مختصرة في مجموعها في ثلاثة أشهر عمل فعلية للكثير كأقصى تقدير. نقطة أخرى تجدر الإشارة إليها، هي حال المخابر الجامعية، التي يفوق عددها 1400مخبر بحث في جميع التخصصات، لكنّ الحقيقة المؤلمة أنّ أغلبها لا تقدم المطلوب، سوى التنافس في تقليد تنظيم ملتقيات نظرية، ما يثير التساؤل حول جدوى التمويلات، موارد يمكن توجيهها لمراكز بحث متخصّصة تنتج المعرفة وتساهم في الاقتصاد.

حول مستجدات الأوضاع في المنطقة

بوقدوم يتحادث مع نظيره الطوغولي

تحادث وزير الشؤون الخارجية، صبري بوقدوم، أمس، مع نظيره الطوغولي، روبار دوسي، حول مستجدات الأوضاع في المنطقة وبالخصوص في جمهورية مالي.

قال بوقدوم في تغريدة له على حسابه في «تويتر»: أنّ تبادل الآراء وتنسيق المواقف حول مستجدات الأوضاع في المنطقة وبالخصوص في جمهورية مالي، شكلت المحاور الرئيسية للمكالمة التي جمعتني مع زميلي وأخي العزيز روبار دوسي، وزير خارجية جمهورية طوغو».

وتأزم الوضع السياسي في دولة مالي إثر تجريد الرئيس الانتقالي، باه نداو، ورئيس وزرائه، مختار وان، من صلاحياتهما، أواخر شهر ماي الماضي، ما شكل التغيير غير الدستوري الثاني الذي يقوده العقيد اصيميي غويتا في باماكو خلال تسعة أشهر.

وأعربت الجزائر عن «رفضها الشديد» لأيّ عمل يهدف إلى تغيير الحكومة في مالي بالقوّة، داعية الجهات الفاعلة في مالي إلى تفضيل الحوار من أجل ضمان مسار سلمي للمرحلة الانتقالية، حسبما جاء في بيان لوزارة الشؤون الخارجية في وقت سابق.

..ويستقبل السفير الجديد لجمهورية كولومبيا

استقبل وزير الشؤون الخارجية، صبري بوقدوم، أمس، خوسي أنتونيو سولارتي غوميز، الذي سلمه نسخا من أوراق اعتماده بصفته سفيرا مفوّضا فوق العادة لجمهورية كولومبيا بالجزائر، حسبما أفاد به بيان لوزارة الشؤون الخارجية.

..والممثل المقيم للبنك الدولي بالجزائر

استقبل وزير الشؤون الخارجية، صبري بوقدوم، أمس، السيد إيمانويل كوفيليي، الذي سلمه رسائل الديوان بصفته ممثلا مقيما للبنك الدولي لدى الجهورية الجزائرية بالجزائر، حسبما أفاد به بيان لوزارة الشؤون الخارجية.

تبعا للتقسيم الإداري الجديد

مجمع «سونلغاز» ينشئ 10 مديريات توزيع

أنشأ مجمع «سونلغاز» عشر (10) مديريات توزيع ولائية في الولايات الجديدة للجنوب وذلك لضمان تقارب أفضل بين المواطنين والإدارة، حسبما أفاد به المجمع، أمس.

أوضح مجمع «سونلغاز»، في منشور له عبر حسابه الرسمي بموقع التواصل الاجتماعي «فايسبوك»، أنه تبعا للتقسيم الإداري الجديد الذي تضمّن ترقية عشر(10) مناطق إدارية في الجنوب إلى ولايات، قررت «سونلغاز» إنشاء عشر (10) مديريات توزيع ولائية في كل من (تيميمون، برج باجي مختار، بني عباس، أولاد جلال، عين صالح، عين قزام، تقرت، جانت، المغير والمنيعة).

وأضاف نفس المصدر أنّ هذا القرار يأتي «لضمان تقارب أفضل بين المواطنين والإدارة وكذا تأكيد مبدأ لامركزية القرارات الاستثمارية والتشغيلية في إطار تلبية احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه الولايات».

كما يهدف القرار أيضا، حسب المجمع، إلى «فتح مساحات شاسعة من الولايات العشر الجديدة للعمل من أجل الاستقطاب الاقتصادي لهذه المناطق ودعم ديناميكيات التنمية المحلية من أجل خلق الثروة وفرص العمل».

وأكد المجمع أنه تم، الثلاثاء، تعيين مدراء التوزيع الجدد من طرف الرئيس المدير العام، شاهر بولخراص، مشيرا أنهم «استلموا مهامهم الجديدة لمباشرة أعمالهم».

الدورة 109 لمؤتمر العمل الدولي:

الجزائر تشارك في الاجتماع الأول للمجموعة العربية

شاركت الجزائر في أشغال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية بهدف دعم وتنسيق التعاون بين الوفود العربية المشاركة في الدورة 109 لمؤتمر العمل الدولي، حسبما جاء، يوم الأربعاء، في بيان عن وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

أوضح البيان أنه وفي إطار «إيجاد توافق ورؤية عربية مشتركة» حول الموضوعات التي تدخل ضمن اهتمامات وأولويات واحتياجات المنطقة، شاركت الجزائر الثلاثاء في أشغال الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية، بهدف «دعم وتنسيق التعاون بين الوفود العربية ثلاثي التشكيلة (حكومات-أرباب العمل-نقابات) المشاركة في الدورة 109 لمؤتمر العمل الدولي.

ومثل الجزائر في هذا اللقاء، الذي جرى عن طريق تقنية التحاضر المرئي عن بعد، رابح مخازني، مدير علاقات العمل بوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، نيابة عن وزير القطاع، الهاشمي جعبوب.

وجدّد مخازني، في كلمة ألقاها بالمناسبة، «دعم الجزائر اللامشروط للقضية الفلسطينية العادلة»، مذكرا بـ«الآثار السلبية للعدوان الإسرائيلي الأخير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمال الفلسطينيين»، مبرزا «حقوق العمال الفلسطينيين وتمكينهم من العمل في ظروف لائقة ومقبولة في إطار اللوائح والمعاهدات والاتفاقيات العربية والدولية ذات الصلة».

وأشاد أيضا بـ«الجهود المبذولة من طرف منظمة العمل العربية، وعلى رأسها المدير العام، فايز على المطيري، نظير جهوده المبذولة والمساعي الحثيثة للمنظمة في العمل على رفع الغبن ومساعدة العمال الفلسطينيين».

للإشارة، تضمّن جدول أعمال الاجتماع مناقشة عدّة بنود، لاسيما «متابعة تنفيذ برامج التعاون الإنمائي لمصلحة فلسطين والأراضي العربية المحتلة ورئاسة المجموعة العربية خلال الدورة 109 لمؤتمر العمل الدولي»، إلى جانب «تشكيل لجنتي التنسيق والصياغة، وكذا دعم الدول العربية المترشحة في انتخابات مجلس إدارة منظمة العمل الدولية».

الحملة الإنتخابية في يومها الخامس عشر

دعــوات متجــدّدة لمشــاركــة قويّــة

تواصل الأحزاب السياسية والقوائم المستقلة لتشريعيات 12 جوان المقبل حملتها الانتخابية بتجديد الدعوة إلى المشاركة المكثفة بغية المساهمة في استكمال بناء مؤسسات الدولة، وبناء اقتصاد متنوّع وقوي يسمح بتلبية مختلف انشغالات المواطنين في التنمية.

جبهة الجزائر الجديدة:
مساهمة في إحداث التّغيير المنشود

دعا رئيس حزب جبهة الجزائر الجديدة، جمال بن عبد السلام، إلى عدم الانسياق وراء الأصوات المغرضة، التي تسعى لضرب استقرار الجزائر، والتشويش على الحملة الانتخابية والسير الحسن للمسار الانتخابي، مؤكدا على ضرورة المشاركة بقوة في الاستحقاقات القادمة خصوصا في هذه المرحلة التي تمر بها الجزائر.

عنابة: هدى بوعطيح

أكّد جمال عبد السلام، مساء الثلاثاء، في تجمّع شعبي بعنابة، ضرورة إنهاء التسيب واحترام قوانين الجمهورية وحرية الأفراد، ممّن يريد التصويت في الانتخابات أو المقاطعة، مشيرا إلى أنّه في بعض المناطق من الجزائر، هناك من يتعرّضون للإكراه ومنعهم من التقدم نحو صناديق الاقتراع بالقوة باسم الديمقراطية.

وأشار إلى أنّ دخولهم معترك الانتخابات التشريعية ليس بحثا عن المناصب والمكاسب، وإنما مساهمة منهم في إحداث التغيير المنشود في الجزائر الجديدة، والقضاء على الفساد والقيم التي لا تنسجم مع المبادئ الوطنية وإستراتيجيتها، ولا مع ثوابت وقيم الشعب الجزائري، قائلا «نشارك من أجل المحافظة على الدولة الوطنية وعلى الجزائر المستقلة ووحدة الشعب الجزائري وتماسكه، إلى جانب المحافظة على مؤسسات الدولة».

جمال بن عبد السلام، أكّد أنّ حزبه سيكون صوت الشعب داخل البرلمان، وسيعملون على وضع قوانين عادلة إيجابية صادقة، تسهل المهمة لبناء الجزائر الجديدة والنهوض بالاقتصاد الوطني، من خلال الاعتماد على الكفاءات والنزاهة والغيرة على الوطن، مشيرا إلى أن حزب جبهة الجزائر الجديدة اجتهد لاختيار في كل ولاية خيرة أبنائها لتمثيلهم في البرلمان، وعليهم دعمهم في الانتخابات بهدف التأسيس لسلوك حضاري والانطلاق في التنمية وإرساء دولة القانون والعدل والمساواة.

حركة الإصلاح الوطني:
نموذج جديد في حسن التّمثيل

اعتبر رئيس حركة الإصلاح الوطني، فيلالي غويني، أمس، من شلغوم العيد بميلة، أنّ «المجلس الشعبي الوطني الذي سينبثق عن تشريعيات 12 جوان سيقدّم نموذجا جديدا في حسن تمثيل النواب للمواطنين».

أوضح غويني، خلال التجمع الشعبي الذي نشّطه بمكتبة البلدية القديمة في إطار الحملة الانتخابية للتشريعيات المقبلة أن انتخابات 12 جوان «ستسمح بإخراج مجلس شعبي وطني جديد يمارس مهامه التشريعية والرقابية، ويتابع كافة القطاعات الوزارية لتصحيح الاختلالات السابقة عن طريق نواب يمثلون إرادة الشعب الحقيقية، ويرفعون همومه وانشغالاته بكل التزام خدمة للوطن والمواطن، وليس لكسب الامتيازات الخاصة».

ورافع غويني في ذات الصدد على أهمية وجود «نموذج جديد من النواب يحترمون القانون ويراعون مصالح المواطن ويبقون على تواصل دائم معه، كما يتعاملون مع كافة السلطات للمساهمة في تحقيق تنمية محلية عادلة تحسن الإطار المعيشي لسكان المناطق المعزولة عبر الوطن، كما هو الحال في المدن والتجمعات الكبرى».

اعتبر غويني أنّ ما جاء من ميكانيزمات في قانون الانتخابات الجديد «قد قطع الطريق على المال الفاسد» ليثني على الجهود التي بذلتها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات «من خلال إقصاء أصحاب ملفات الفساد من الترشح» ممّا سيقود – حسبه – إلى «تحقيق إرادة الشعب في اختيار النواب».

وقال ذات المسؤول الحزبي مطمئنا «الجزائر تخطّت مرحلة صعبة واختارت رئيسها الذي قدم التزامات تصب في مصلحة المواطن، وتجسّد إرادته في بناء مؤسسات الدولة»، مضيفا بأنّ هذا الأمر يعد من «ثمار حراك 22 فبراير 2019 المبارك الأصيل الذي كان يسعى لإحداث التغيير المنشود».

كما حذّر غويني من الذين يدعون إلى مقاطعة التشريعيات المقبلة ويرفضون مشروع الجزائر الجديدة ويحاربونه «من خلال افتعال مختلف الأزمات والأحداث التي سجلت مؤخرا كحرائق الغابات ونقص مادتي الزيت والسميد، وكذا أزمة السيولة عبر مكاتب البريد».

وحسب رئيس حركة الإصلاح الوطني، فإن الجزائر بلغت «طورا جديدا» يكون فيه القانون فوق الجميع وعلى المجتمع بمختلف أطيافه الانخراط في هذا المسعى «بحسن اختيار ممثلي الشعب والثقة في القيادة السياسية والدستور الجديد».

جبهة الجزائر الجديدة:
إحداث التّنمية بالمناطق الجنوبية

دعا رئيس حزب جبهة الجزائر الجديدة، جمال بن عبد السلام، أمس، من ولاية جانت إلى «ضرورة صياغة خطة استراتيجية لبعث التنمية بالمناطق الجنوبية، ورفع الغبن عن ساكنتها».

أكّد بن عبد السلام خلال تنشيطه تجمعا شعبيا بقاعة السينما الطاسيلي بجانت، في إطار اليوم الرابع عشر من الحملة الانتخابية، أنّه «آن الأوان لوضع استراتيجية واضحة المعالم للنهوض بالجانب التنموي لمناطق الجنوب والحدودية خاصة، وتوفير كافة سبل تحقيق التنمية الشاملة، سيما ما تعلق بإنجاز مرافق صحية وتربوية ومشاريع فك العزلة مع ضمان توفير شروط الأمن والاستقرار بتلك المناطق».

ويرى ذات المسؤول الحزبي أنّه يتوجب «إعطاء عناية خاصة لتلك المناطق التي تتوفر على إمكانات وموارد هامة يقوم عليها الاقتصاد الوطني من خلال إعادة النظر في آليات دعم وبعث التنمية لفائدة ساكنة الجنوب بما يضمن استجابة واسعة لاحتياجاتهم الملحة». ونوّه بهذا الخصوص بمساعي رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون لترقية الحياة المعيشية للمواطن بالمناطق الجنوبية والحدودية من خلال متابعة ومرافقة الجانب التنموي بمناطق الظل، فضلا عن قراره المتعلق بترقية عشر مقاطعات إدارية بالجنوب الكبير إلى ولايات بصلاحيات كاملة وهي خطوة تعكس، حسب بن عبد السلام، «الإرادة القوية لرئيس الجمهورية من أجل النهوض بواقع التنمية بتلك المناطق». وذكر أنّ تشكيلته السياسية تهدف من خلال خوضها غمار هذا الموعد الانتخابي على مستوى 58 ولاية إلى تقوية مؤسسات الدولة ودعمها من خلال تمثيل برلماني « قوي ينبثق عن صندوق شفاف ونزيه يعكس الإرادة الحقيقية للشعب».

وأبرز رئيس حزب جبهة الجزائر الجديدة أهمية المشاركة الواسعة في الحدث السياسي المرتقب «لإجهاض كافة المؤامرات التي تريد عرقلة المسار الديمقراطي»، داعيا المواطنين للتوجه بـ «قوة» إلى صناديق الاقتراع والتصويت «لصالح مترشحي تشكيلته السياسية» .

وأشار إلى أنّ المرحلة الراهنة التي تمر بها البلاد «تشهد صراعا محتدما بين مشروع وطني أصيل يريد الحفاظ على اللحمة الوطنية ومكتسبات الشهداء، ومشروع آخر تقوده جهات عدوة تستهدف مؤسسات الدولة بغية إضعافها وإحداث التفرقة بين فئات المجتمع الجزائري».

جبهة التّحرير الوطني:
لجنة خبراء لتشخيص مواطن الإخفاق

رافع الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، أبو الفضل بعجي، أمس، بالمغير، عن مقترح حزبه بخصوص «تشكيل لجنة وطنية للخبراء لتشخيص مواطن الإخفاق في القطاعات ذات الصلة المباشرة بيوميات المواطن».

أوضح بعجي لدى تنشيطه تجمعا شعبيا بقاعة «الرياض» بمدينة المغير ضمن الحملة الانتخابية لتشريعيات 12 جوان حضره مناضلو وأنصار ومترشحي ولايات المغير والوادي وتقرت، أن «الحزب يسعى إلى تشكيل لجنة وطنية كبرى للخبراء لتشخيص مواطن الإخفاق وتدارك النقائص المسجلة في القطاعات ذات الصلة المباشرة بيوميات المواطن».

وأشار في ذات السياق، إلى أن «حزب جبهة التحرير الوطني يراهن على نجاعة النتائج التي ستتوصل اليها اللجنة الوطنية للخبراء المدرجة ضمن برنامجه في الإقلاع بمقومات وإمكانات الوطن لبناء جزائر جديدة» .

وربط بعجي «فعالية» مقترح اللجنة الوطنية للخبراء في "إيجاد الحلول المناسبة للإنشغالات العالقة" التي "أثّرت سلبا على مستقبل الوطن" بهيكلة الموارد البشرية، فهي تضم – كما قال – مختصين وباحثين من ذوي الكفاءات في مجالات حساسة على غرار التاريخ والإنثربولوجيا وعلم الإجتماع والإقتصاد والقانون والمالية.

وأبرز في هذا السياق أن «الإستثمار في هذه الطاقات البشرية يساهم في تحقيق الأهداف المنشودة للرقي والتطور».

وأكّد الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني أنّ تشكيل هذه اللجنة الوطنية الكبرى للخبراء تندرج ضمن برنامج «صياغة مشروع مجتمع جديد لمواجهة التحديات الراهنة الإجتماعية والثقافية والسياسية»، وذلك لا يتأتّى – حسبه – إلا من خلال «إستراتيجية مدروسة تعتمد على الدراسات الأكاديمية».

وأردف ذات المسؤول الحزبي، أنّ هذه اللجنة من شأنها أن تشخّص أسباب الإنتشار «المتزايد» في المجتمع لأشكال متعددة من الخطابات السياسية التي أثّرت، كما قال، «على التماسك المجتمعي مع إعطاء مقترحات علمية مدروسة للقضاء على هذه الممارسات التي تنخر جسد الوطن الواحد».

وأضاف بعجي أنّه «يتعين وضع آليات للإقلاع بالإقتصاد الوطني، الذي يعرف ركودا أمام الأزمة المالية العالمية والتي تزامنت مع جائحة كورونا (كوفيد-19)، لافتا وّلى أن «اللجنة الوطنية الكبرى للخبراء من شأنها أن تساهم في وضع خارطة طريق تكون بمثابة بر الأمان للإقتصاد الوطني".

ويرى أيضا أن تطوير حركية الإقتصاد الوطني خصوصا بولايات الجنوب لا يتأتى الا بإعادة الإعتبار للفلاحة الصحراوية من خلال «تقديم كافة أشكال الدعم اللوجيستي وتذليل الصعوبات التي تقف عائقا أمام الإستثمار الفلاحي بشقيه الزراعي والحيواني، كون الفلاحة من أهم مصادر تنويع موارد الإقتصاد الوطني».

جبهة النّضال الوطني:
تكريس السّلطة الشّعبية

اعتبر رئيس حزب جبهة النضال الوطني عبد الله حداد، أمس، ببوسعادة (ولاية المسيلة)، الانتخابات «الترجمة الوحيدة لمضمون المادتين 7 و8 من الدستور» اللّتين طالب بتطبيقهما الحراك الشعبي.

أبرز عبد الله حداد خلال تنشيطه لتجمع شعبي بالقاعة المتعددة الرياضات ببوسعادة، في إطار الحملة الانتخابية لتشريعيات 12 جوان الجاري، أن الانتخابات هي «تكريس للسلطة الشعبية، ووسيلة لا بديل عنها من أجل التغيير المنشود لبلوغ الجزائر الجديدة».

وفي نفس الإطار، حذّر السيد حداد من «مؤامرتين، وجب على الشعب أن يتفطن لهما» – كما قال – وهما «المرحلة الانتقالية» و«العزوف عن الانتخابات»، معتبرا بأن الجهات التي تقف وراءهما «تسعى لإطالة عمر الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية».

وبعد أن طالب بالإقبال «المكثف» على الانتخابات التشريعية لـ 12 جوان الجاري، واختيار الأجدر بتمثيل ولاية المسيلة عموما وبوسعادة خصوصا، عبّر رئيس حزب جبهة النضال الوطني عن رفضه لـ «بناء جزائر جديدة بأوجه قديمة متجذّرة في النظام القديم الذي أثبت فشله من جميع النواحي».

وأكّد نفس المسؤول الحزبي أن مناضلي تشكيلته السياسية مستعدون لـ «بناء جزائر جديدة وفق احترام الارادة الشعبية، وما يفرزه الصندوق في مختلف المواعيد الانتخابية».

جبهة المستقبل:
أخلقة العمل السياسي

أكّد رئيس جبهة المستقبل، عبد العزيز بلعيد، أمس، بتيارت، أن البرنامج الانتخابي لحزبه يسعى للمساهمة في أخلقة العمل السياسي بالبلاد.

خلال تنشيطه لتجمع شعبي بالقاعة متعددة الرياضات «بلعربي عبد الله» لتيارت، ذكر بلعيد بأنّ «البرنامج الانتخابي لحزبه يولي اهتماما كبيرا لمسألة المساهمة في أخلقة العمل السياسي بالبلاد، وهو ما سيسمح ببناء مؤسسات قوية».

وأضاف بقوله: «برنامجنا الانتخابي يركز أيضا على إصلاح المنظومة الصحية وتطوير المجال الفلاحي، الذي لا يتأتى إلا بإعطاء للفلاح المكانة التي يستحقها».

وأشار إلى أنّ «برنامج جبهة المستقبل يتجه نحو التفتح في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ويسعى لجمع الجزائريين والجزائريات وتعبئتهم نحو آفاق وأهداف واضحة».

وقال رئيس جبهة المستقبل، إن الانتخابات التشريعية المقبلة ستسمح ببناء مؤسسة تشريعية تكون بمثابة «انطلاقة للجزائر الجديدة»، واصفا هذه الاستحقاقات «بالموعد المهم الذي لا ينبغي على الشعب تضييعه، بغية تفويت الفرصة أمام كل الأصوات والنوايا السيئة».

وأبرز بلعيد بأنّ حزبه «ينادي لجمع الشمل ما بين الجزائريين، وكل القوى الوطنية من أحزاب وجمعيات وتكتلات».

لقاءات جوارية بتمنراست

وسائل التّواصل الإجتماعي حاضرة بقوّة

تواصل التشكيلات السياسية بتامنراست، نشاطها وتحرّكها المكثف في إطار الحملة الانتخابية من أجل تعبئة الناخبين، وتحسيسهم بضرورة المشاركة القوية في تشريعيات 12 جوان المقبل، بتسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية.

تمنراست: محمد الصالح بن حود

اتّسمت الحملة الانتخابية التي تدخل أسبوعها الثالث، والتي تعرف مشاركة 18 قائمة، منها 10 أحزاب سياسية و08 قوائم حرة، توجه بعض القوائم المشاركة سواء من الأحزاب السياسية أو القوائم الحرة للعمل الجواري المكثف في الأحياء والقرى النائية لتعبئة الناخبين، يقابله في نفس الوقت بروز نشاط كبير ومكثف على منصات التواصل الإجتماعي «فيس بوك» و«واتس أب» من خلال إنشاء صفحات أو مجموعات لتناقل الصوتيات لاستمالت أو التعريف ببرامج القوائم المشاركة، حسب ما رصدته «الشعب ويكاند» بعاصمة الأهقار.

اعتبر ممثل قائمة «شباب النهضة» الحرة، العربي بن حبيرش، في حديثه لـ «الشعب»، أن توجههم إلى النشاط عبر «الفيس بوك» جاء كحل لهم يعد أكثر نجاعة، من أجل محاولة استقطاب أكبر عدد من الناخبين، معتبرا هذه الخطوة تماشيا مع التطور التكنولوجي الحاصل في المجتمع، الأمر الذي يتطلب منهم مواكبة الأساليب الحديثة، واستغلالها على أحسن وجه للوصل إلى أكبر عدد من المواطنين.

يحدث هذا حسب ممثل نفس القائمة المرشح موسى بن قايد، على ضوء نقص الإمكانيات المادية من أجل طبع الملصقات التي في رأيه تحتاج موارد مالية كبيرة، والتي شكلت عائقا لهم، في انتظار صب الدولة للمساعدات التي أقرتها للمشاركين أقل من 40 سنة، كون قائمتهم متوسط أعمارهم 35 سنة، لذلك فإن منصات التواصل الإجتماعي تعد حلا مناسبا وسريعا في الوصول إلى أكبر عدد من الناخبين. في سياق متصل، اعتبر العايدي مصطفى أحد ممثلي القائمة الحرة «نور الهقار»، اللقاءات الجوارية بين الأحياء والتي – حسبه – تعتبر أكثر نجاعة من التجمعات الشعبية، لكونها تتيح للمترشحين التواصل عن قرب مع الناخبين والاحتكاك بهم، والعمل على إقناعهم بضرورة التوجه بقوة للمشاركة في تشريعيات 12 جوان.

يضيف أحد ممثلي القائمة الحرة «نور الهقار»، والتي تشارك تحت شعار «الحصن المتين»، أن العمل واللقاءات الجوارية يعد الحل الأمثل خاصة بعد أن تقلصت حدود الولاية بعد استحداث ولايتي كل من عين قزام وعين صالح اللتين كانتا في الاستحقاقات الأخرى تتطلّب وقتا كبيرا من أجل الذهاب لها لطول المسافة، الأمر الذي جعلهم يستغلون الوقت في تكثيف العمل الجواري بين الأحياء المتواجدة بعاصمة الأهقار، خاصة لتواجد العدد الكبير من الناخبين بها، دون إهمال القرى النائية القريبة من عاصمة الولاية.

المشاركة في الاقتراع..

هل ستكون تشريعيّات 2021 استثناءً؟

يسابق المترشحون للانتخابات التشريعية 12 جوان 2021 الزمن لاستقطاب الناخبين، في تجمّعات شعبية وخرجات جوارية في الولايات.

محمد مغلاوي

يعوّل المترشحون على مشاركة قوية للجزائريين والاقبال على صناديق الاقتراع، مع وجود ضمانات نزاهة وشفافية الاستحقاق الانتخابي.

لهذا لا تخلو تجمعاتهم من الدعوة إلى المشاركة والتصويت لتحقيق التغيير المنشود، وانتخاب نواب للغرفة السفلى في برلمان يكون في مستوى تطلعات الجزائريين.

حسين حني، ناشط في المجتمع المدني: التشريعيات فرصة الجزائريين للمشاركة في البناء والتغيير

يؤكد حسين حني، ناشط في المجتمع المدني لـ «الشعب أونلاين»، أن الانتخابات التشريعية المقبلة هي فرصة للشعب الجزائري من أجل المشاركة في عملية البناء والتغيير، واقتراح الحلول ضمن الأطر القانونية التي تتيحها مؤسسات الدولة.

وأشار حني الى أن منح فئة الشباب تسهيلات للمشاركة في هذا الموعد الانتخابي، عامل يرسم منذ الآن الملامح المقبلة للغرفة السفلى للبرلمان، ويدفع بالأحزاب والقوائم الحرة المشاركة إلى فتح المجال أمام هذه الفئة، التي أريد لها أن تأخذ بزمام الأمور وأن تكون المتغير الرئيسي في معادلة الاستقرار والتنمية.

واعتبر حني أن تشريعيات 2021 تختلف كثيرا عن سابقتها، خاصة وأن الجزائر تعلق آمالا واسعة على البرلمان القادم لاستدراك «الجفاف السياسي»، الذي ميّز أداء المجلس الشعبي الوطني سابقا.

وذكر أن الشعب الجزائري يراهن كثيرا على إنعاش الحياة السياسية في البلاد وطرح قضايا كبيرة للنقاش، ما يجعل دور البرلمان المستقبلي «محوري ورئيسي».

وأوضح أن هذه الانتخابات فرصة للشباب لإسماع صوتهم بكل نزاهة وشفافية لإحداث التغيير المنشود، بعد أن كان البرلمان حكرا على أصحاب المال، الذين اتخذوا من حصانتهم مطية لتحقيق مصالح ضيقة دون الالتفات لانشغالات المواطنين.

وقال إنّ مصداقية أي عملية سياسية مرهون بمدى انخراط المواطنين فيها، لذا تظهر أهمية مشاركة المواطنين بقوة في أي استحقاق.

ويتوقّع حني زيادة نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية، مقارنة على الأقل بالعزوف الذي ميّز الاستفتاء على التعديل الدستوري الأخير، بالنظر إلى العدد الكبير للمترشحين على الصعيد الوطني سواء في الأحزاب أو في القوائم الحرة، التي زاد عددها كثيرا هذه المرة مقارنة بالاستحقاقات الانتخابية الماضية سواء على الصعيد المحلي أو الوطني.

عبد الوهاب بن مرزوق، مسؤول بالمكتب الولائي لجبهة المستقبل: الإقبال على صناديق الاقتراع سيكون مقبولا

من جهته، توقّع عبد الوهاب بن مرزوق، مسؤول التنظيم بالمكتب الولائي برج بوعريريج لجبهة المستقبل، إقبالا مقبولا نوعا ما على صناديق الاقتراع، بالنظر لوجود الكثير من القوائم تضم مترشحين شباب.

وذكر بن مرزوق أن برلمان 2021 سيكون بمثابة قفزة ديمقراطية يميزها تفاؤل الشباب بمستقبل سياسي واجتماعي وثقافي أفضل.

وأشار الى أن الكثير من الشباب أراد من خلال المشاركة في العملية الانتخابية، أن يأخذ المشعل الذي سلب منه طوال سنين عديدة سواء بالترشح في التشريعيات أو المحليات المقبلة.

للشباب دور هام في استقطاب النّاخبين

يرى محمد الأمين سالمي، ناشط جمعوي وسياسي، أن للشباب دور هام في استقطاب الناخبين للذهاب نحو صناديق الاقتراع من أجل اختيار ممثليهم في قبة البرلمان.

وذكر سالمي أن خارطة الطريق هذه تكون باشراك الجميع في وضع قانون الانتخابات كمبادرة أساسية نحو التغيير، وإعطاء الفرصة للكفاءات الوطنية والشباب للسير نحو قبة البرلمان، وفصل المال عن السياسة.

ويأمل سالمي أن تكون التشريعيات فرصة للتغيير نحو الأفضل، وتحقيق مطالب الشعب على جميع المستويات، وأن يكون المنتخب وفيا لمن وضعوا ثقتهم في شخصه لتمثيلهم أحسن تمثيل، بعيدا عن السياسات المنتهجة سابقا بجعل المنصب مطية لقضاء المصالح الخاصة.

ويرى الناشط الجمعوي أن التشريعيات المقبلة تختلف من الناحية القانونية عن التشريعيات السابقة، وهذا يتضح من خلال الصرامة التي تتحلى بها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وجديتها في دراسة ملفات المترشحين تماشيا مع ما جاء في القانون العضوي للانتخابات.

ويتوقع المصدر إقبالا كبيرا للشباب على الانتخابات ممن يأملون إحداث التغيير، وجعل تشريعيات 12 جوان 2021 بوابة نحو بناء غد أفضل وجزائر جديدة تبنى بسواعد أبنائها.

وأشار إلى أن الكفاءات الشابة مطالبة بأن تعمل على رفع التحدي واثبات الذات، من خلال تكوين سياسي صحيح مبني على توطيد الثقة بينهم وبين الشعب السيد.

حزب الوسيط السياسي:

رد الاعتبار للأستاذ الجامعي

كثّفت قائمة حزب الوسيط السياسي عن ولاية بومرداس، من نشاطها الميداني ولقاءاتها المباشرة مع المواطنين من أجل شرح البرنامج الانتخابي والاستماع إلى انشغالات المواطنين، حيث نظّمت منذ انطلاق الحملة عدة تجمعات وخرجات جوارية بالمدن والأحياء، على أمل إقناع المواطن بما تحمله القائمة الانتخابية من أهداف وتصورات لمعالجة بعض الملفات والقضايا ذات الصبغة الوطنية والمحلية، حسب تصريح المترشح سفيان عكرود.

بومرداس: ز – كمال

قدّم المترشّح عن قائمة حزب الوسيط السياسي، سفيان عكرود، على هامش اللقاءات الجوارية المنظمة في إطار فعاليات الحملة الانتخابية بولاية بومرداس، الخطوط العريضة للبرنامج الانتخابي ونظرة الحزب للكثير من القضايا الاقتصادية والاجتماعية الحساسة، ملف الاستثمار، قطاع التعليم العالي والتربية، السياحة، الشباب، وغيرها من الانشغالات المطروحة من قبل مواطني الولاية التي تسعى الى تحقيق نهضة شاملة باستغلال القدرات الكامنة أحسن استغلال لترقية المستوى المعيشي. رافع الأستاذ الجامعي والصحفي السابق سفيان عكرود في دردشة مع «الشعب ويكاند»، على الكثير من الفئات الاجتماعية والمهنية التي تواجه ظروف الحياة الصعبة بشعار «خدمتكم في الميدان وسأخدمكم في البرلمان»، بداية من رد الاعتبار للأستاذ الجامعي وتحسين ظروفه المهنية والاجتماعية، وتجسيد مطلب التوظيف المباشر لحاملي الدكتوراه والماجستير، والاهتمام أكثر بالاساتذة المتعاقدين الذين يساهمون بنسبة 50 بالمائة في التدريس والنشاط البيداغوجي بالجامعة مقابل راتب زهيد، على حد قوله.

أكد المترشح أيضا أن البرنامج الانتخابي أعطى أهمية كبيرة للمعلم والأستاذ بقطاع التربية، حيث وعد «برفع النقطة الاستدلالية الى 100 دينار للمساهمة في تحسين القدرة الشرائية المتدنية، وتحفيزه على العطاء أكثر بالنظر الى دوره الكبير في تربية الأجيال، مع التعهد «بمتابعة كل انشغالات الأسرة التربوية على رأسها مطلب إعادة التقاعد المسبق بعد 32 سنة عمل كحق للموظف».

كما وعد مترشح قائمة الوسيط السياسي بالعمل «على إصلاح المنظومة الصحية بالجزائر، وبولاية بومرداس على الخصوص من خلال تحسين الخدمات، وترقية بعض المراكز الصحية الى مستشفيات والدفاع على مشروع المستشفى الجامعي بالولاية»، الى جانب الاهتمام بالمرافق الصحية للجنوب وتحفيز الاطباء على العمل بهذه المناطق، وتفعيل عملية التكوين حسب البطاقة او الحاجة بالنسبة للولايات الداخلية والجنوب.

في الشق الاقتصادي من البرنامج، ركّزت قائمة الوسيط السياسي حسب المترشح سفيان عكرود، على أهمية تفعيل ملف الاستثمار لترقية الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، والمطالبة بإنشاء أقطاب صناعية ومناطق نشاطات متخصصة في الصناعات الغذائية والتحويلية في مجال الفلاحة والصيد البحري باعتبارهما مقومات اساسية بولاية بومرداس، إضافة الى انعاش قطاع السياحة والعمل على انشاء مرافق ومركبات سياحية عالمية لجلب السياح والتخلي نهائيا على سياسية البريكولاج التي انهكت القطاع ولم يقدم قيمة مضافة للولاية. وشدّد على مكافحة ظاهرة النهب الذي يتعرض له العقار الصناعي والسياحي بولاية بومرداس، وتطهير مدونة المشاريع الاستثمارية، مع فتح المجال أمام الشباب وحاملي المشاريع لاقتحام الميدان ومرافقتهم في إنشاء مؤسسات مصغرة وحق الاستفادة من حصة الصفقات العمومية.

كما تطرّق المرشح إلى عدة نقاط أخرى مهمة في البرنامج الانتخابي، تتعلق بتفعيل برامج التنمية المحلية لفائدة مواطني الولاية بالخصوص بالمناطق النائية، ضرورة الاهتمام أكثر بالمواهب العلمية والرياضية بالتوازي مع البرامج المدرسية.

الوادي

المستقلّون يراهنون على صُنع الفارق

دخلت القوائم الحرّة المنافسة بكل قوة في تشريعيات 12 جوان بالدائرة الإنتخابية الوادي، أوعزه بعض المترشحين إلى الطاقات الشبّانية والكفاءات التي انضوت فيها، ما جعلها منافس سياسي شرس للأحزاب على مقاعد البرلمان الستة المخصصة للولاية.

القوائم الحرة البالغ عددها 13 قائمة بالدائرة الإنتخابية، حسبما لوحظ، تتجه لصنع الفارق، بعد تراجع ثقة المواطن في بعض الأحزاب، ولجوئه إلى خيار مساندة المترشحين الأحرار، لاسيما مع بروز مترشحين شباب ممثلين لكل البلديات والقرى خلال هذه الاستحقاقات، ما جعل منها مختلفة عن سابقاتها في التنافس على المقاعد، في ظل القانون العضوي الجديد للانتخابات الذي فرض هذه الخارطة السياسية الإيجابية.

واعتمدت القوائم الحرة في هذا الإستحقاق المصيري الذي يدخل ضمن مسار بناء مؤسسات الدولة، على طرق وأساليب أكثر نجاعة لاستقطاب الناخبين وإقناعهم بالبرنامج الإنتخابي والمشاركة والتصويت يوم الاقتراع، تتمثل في التركيز على التنقل للأحياء والقرى واللقاءات المباشرة مع المواطنين، واستهداف الأعيان والفاعلين المؤثرين والناشطين في المجتمع المدني، دون التعويل على التجمعات الكبيرة في القاعات مثلما كان معمول به في السنوات السابقة.

عديد التشكيلات المستقلة، حسبما لوحظ، رغم نقص خبرة منتسبيها، كان خطابها سهلا ومستساغا للناخبين، بعيدا عن الأيديولوجيات والتوجيه السياسي، وبرامجها الإنتخابية هادفة، قدمت من خلالها حلولا واقتراحات عملية لمشاكل تنموية آنية تتخبط فيها شريحة واسعة من المواطنين.

سفيان حشيفة

حزب التّجديد الجزائري:

صلاحيات أوسع للمنتخبين

رافع رئيس حزب التجديد الجزائري، كمال بن سالم، أمس، من تيبازة، من أجل توسيع صلاحيات المنتخبين، سيما على مستوى المجالس الشعبية البلدية.

أوضح المسؤول الحزبي في نشاط جواري نشطه بمدينة بواسماعيل (تيبازة) في إطار الحملة الانتخابية لتشريعيات 12 جوان القادم، أنه يتعين إعطاء صلاحيات أوسع للمنتخب المحلي، سيما منهم رؤساء البلديات بصفتهم مسؤولين بطريقة مباشرة على تسيير الشؤون العامة للمواطن.

وفي حديثه مع مواطنين بالسوق الشعبي وسط مدينة بواسماعيل، تطرق السيد بن سالم الى ضرورة منح رؤساء البلديات «صلاحيات أوسع وتقويتها أمام السلطات المحلية، مما يسمح لهم بطرح مشاكل المواطنين وانشغالاتهم من موقع قوة».

ويرى بن سالم أنه يتعين على الناخبين «القيام بانتفاضة سلمية من أجل تغيير حقيقي من خلال مشاركة قوية وفعالة، وانتخاب برلمان يتمتع بالمصداقية اللازمة خلافا للبرلمان السابق».

وأبرز أن التوجه يوم 12 جوان القادم بقوة الى مكاتب الاقتراع وحسن اختيار الكفاءات سيسمح بـ «قطع الطريق أمام من حكموا لعشرات السنين ولم يقدموا شيئا للجزائر»، ممّا جعل المواطن الجزائري «يعيش اليوم أزمة في كل المجالات نتيجة التسيير الفاشل وتعطيل الإقلاع الاقتصادي المنشود في شتى المجالات، وخلق مناصب عمل لصالح الشباب بدلا من توجههم نحو الانحراف».

وبخصوص مكافحة الفساد، دعا السيد بن سالم الى «مواصلة مكافحة مختلف أشكال الرشوة والمحسوبية والمحاباة، إلى جانب مكافحة بقايا العصابة»، وهو مجهود وطني ومسؤولية جماعية يتعين – مثلما قال – على «الناخبين والمواطنين أيضا تحملها إلى جانب كل من السلطات والاحزاب».

صوت الشّعب:

إعادة الاعتبار للفلاحة والصناعة

كثّف مترشحو قائمة حزب «صوت الشعب» بولاية باتنة من نشاطاتهم الميدانية ولقاءاتهم الجوارية في إطار الحملة الانتخابية لإقناع الناخبين بالتصويت لصالحهم في عملية تجديد الغرفة السفلى للبرلمان المزمع اجراؤها يوم الـ 12 جوان المقبل بالتنافس على 12 مقعدا يشكلون الدائرة الانتخابية الـ 05 بباتنة.

باتنة: حمزة لموشي

تحدّث أحد أنشط مترشحي القائمة الشاب، ماجد حميدي، عن أهمية هذا الاستحقاق الوطني خلال تنشطيه لعدة لقاءات جوارية بدائرة عين التوتة ببلدياتها الأربعة في إرساء دولة الحق والقانون، لافتا أن القائمة التي ترشح ضمنها تتضمن كفاءات شبانية من شأنها العمل بتفاني ومصداقية خدمة لساكنة الولاية باتنة، خاصة وأنهم وضعوا برنامجا ثريا أعطى حلولا واقعية للانشغالات التي تواجها الولاية ببلدياتها الـ 61 في مختلف القطاعات، وذلك من خلال تمكين أهل الاختصاص والخبراء من الكفاءات الوطنية النزيهة المساهمة في إيجاد الحلول وبناء الجزائر الجديدة بسواعد كل أبنائها.

ولا يرى حميد في تصريح لـ «الشعب ويكاند»، مانعا في حال وصولهم لقبة البرلمان الدعوة إلى الإستفادة من بعض التجارب العالمية المتقدمة في ايجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها الجزائر والولاية باتنة على الخصوص، خاصة ما تعلق ببعض القطاعات كالفلاحة والصناعة وتشجيع الاستثمار والتعليم العالي والتربية وغيرهيا.

من جانب آخر، دعا ماجد حميدي إلى تفعيل دور المناطق الصناعية بباتنة بتشجيع الصناعات التحويلية والغذائية، ودعم الفلاح ومنحه المكانة اللائقة بتكوينه للرفع من القدرات الانتاجية بالاستعانة بالتجارب الناجحة في هذا المجال.

وأوضح محدثنا أنّ البرنامج الذي يقترحه الحزب في هذه الانتخابات يتضمن مجموعة من الالتزامات من أجل إيجاد حلول لمشاكل البلاد تتضمن طرح أفكار جديدة من شأنها التكفل بانشغالات المواطنين كملف السكن، برقمنة عملية التوزيع للقضاء نهائيا على البيروقراطية وضمان توزيع عادل للسكنات الاجتماعية.

مواعيد

■ ينظّم تجمّع أمل الجزائر تجمّعا شعبيا، اليوم، بولاية الجلفة (المسرح الجهوي بوسط المدينة)، الساعة 16.30 مساءً. وينظّم عملا جواريا، الجمعة، بولاية بسكرة (دائرة لوطاية)، الساعة الثامنة صباحا، وتجمّعا شعبيا في نفس اليوم بمتحف المجاهد بوسط مدينة بسكرة، الساعة التاسعة والنصف صباحا.

■ ينظّم التحالف الوطني الجمهوري، اليوم، لقاءً جواريا ببلدية عين الفكرون (ولاية أم البواقي)، ابتداءً من الساعة التاسعة والنصف صباحا 09:30 بمداومة الحزب (مقابل ساحة السطحة). ويعقد تجمّعا شعبيا ببلدية بئر العاتر (ولاية تبسة)، ابتداءً من الساعة الثالثة زوالا (قاعة الحفلات الشارقة). وينشّط يوم الجمعة تجمّعا شعبيا بمدينة سوق أهراس، ابتداءً من الساعة التاسعة والنصف صباحا 09:30، وتجمّعا بمدينة قالمة، ابتداءً من الساعة الثانية والنصف زوالا بالمركب الرياضي سويداني بوجمعة.

■ تعقد حركة البناء الوطني، الجمعة، تجمّعا شعبيا بولاية الأغواط السّاعة 9 و30 دقيقة.

الحملة الانتخابية في أسبوعها الأخير

أحـزاب ومترشحـون مستقلـون يسـابقون الزمـن

تدخل الحملة الانتخابية أسبوعها الثالث والأخير، لتتسارع معها وتيرة المترشحين لتشريعيات 12 جوان الجاري، والذين يسابقون الزمن لاستمالة الناخبين وكسب أصواتهم للظفر بكرسي البرلمان، وفي جعبتهم برنامج يطوفون به مختلف ولايات الوطن، حاملين لوعود «مغرية» لكسب ود سكانها والتي يتمنون بأن لا تكون مجرد حبر على ورق، وأن لا تختفي أصواتهم التي كانت تنادي قبل الاستحقاق بخدمة الشعب ومنحهم حقوقهم وضرورة تجسيد مطالبهم على أرض الواقع.

هدى بوعطيح

تشكيلات سياسية ومترشحون أحرار يناشدون الهيئة الناخبة للتوجه بقوة نحو صناديق الاقتراع، ويؤكدون على أهمية هذا الموعد الوطني في تحقيق «التغيير» الذي يطالبون به، وكان شعار الحراك، وشددوا على أن المنافسة ستسودها الشفافية والديمقراطية وستتوفر النزاهة في تأطير الحملة الانتخابية، مستندين في ذلك إلى تصريحات رئيس الجمهورية الذي تعهد بأن تكون «الانتخابات البرلمانية نزيهة وشفافة، وتسخير كل الإمكانات اللازمة ليؤدي الناخبون واجبهم في كنف السكينة والثقة في المستقبل»، وبأنها «رهان حيوي سيخوضه الشعب بإرادته الحرة والسيدة، لبناء مؤسسات قوية وذات مصداقية».

الشباب والتنمية

الشباب.. الورقة الرابحة في أجندة مختلف التشكيلات السياسية التي ستخوض غمار الانتخابات التشريعية، يوم 12 جوان، أحزاب وقوائم حرة اختارت أن تكون أغلبية مرشحيها من العنصر الشاب ذوي الكفاءات العلمية، ليكون القاطرة التي تقود البلاد نحو تجسيد التغيير المنشود، كما أن المترشحين لم يفوتوا فرصة إغواء وكسب ود الشباب من خلال التأكيد على القضاء على البطالة، وذلك على أمل كسب رهان الاستحقاقات التشريعية المقبلة، والفوز بأكبر عدد من أصوات الناخبين.

كما تعتبر التنمية أهم رهان ترفعه التشكيلات السياسية، على غرار حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي أكد مناضلوه على إطلاق مشروع متكامل، يهدف إلى تطوير وطني شامل للتنمية المستدامة يمس القطاعات التي تتطلب التعديل أوالإصلاح، حيث تعهد الحزب بتطبيقها من أجل تحقيق تطلعات وطموحات المواطنين من خلال خطاب يعتمد على الشعبوية ويرتكز على وضوح الهدف والواقعية في منهجية التطبيق.

كما سيلتزم الأرندي، بحسب، برنامجه بضمان إنعاش الاقتصاد الوطني، وتوفير مناخ أعمال ملائم لتحقيق نمو مستدام وخلاق لمناصب شغل، من خلال استحداث وزارة للاقتصاد الوطني من أجل التنسيق الفعّال بين مختلف القطاعات الفاعلة في الاقتصاد الوطني وتحقيق الإصلاحات الهيكلية اللازمة، عبر رؤية موحدة والابتعاد عن العمل الانفرادي.

ناهيك عن التنمية الفلاحية وإعداد مشاريع قانونية تحفيزية للشباب للاستثمار في القطاع الفلاحي والصناعات الفلاحية التحويلية، لا سيما في الجنوب الجزائري فضلا عن التنمية الصناعية والمنجمية والصناعة التحويلية والتنمية الصحية والاجتماعية.

دعم الاستثمار لفتح مناصب شغل

ويضع حزب جبهة التحرير الوطني أمام المواطنين برنامجا ثريا، ولا يخلو من الوعود التي يمكنها أن تستميل أكبر عدد من الهيئة الناخبة، والمتمثلة في تجسيد المطالب المشروعة التي عبر عنها الجزائريون والجزائريات خلال الحراك الشعبي الأصيل، سعيا إلى بناء جزائر المستقبل، حيث أكد مناضلوا الحزب العتيد على أن الآفلان في عهده الجديد يعمل على الاقتراب أكثر من الجماهير وتبني شؤونها.

كما تعتبر التنمية بالنسبة للآفلان حافزا لالتفاف المواطنين حوله، من خلال تأكيده بحسب ما جاء في برنامجه على تحسين مرتبة الجزائر العالمية في وتيرة التنمية القائمة على التوزيع العادل للدخل، ومن أهم مؤشراتها التعليم والصحة للجميع، والعناية بشبكة النقل الذي يعد الشريان الحيوي للاقتصاد ومنتوج البحث العلمي الأساسي والتطبيقي، وأشار إلى بناء اقتصاد وطني ومتنوع من مبدأ قناعة الحزب بأن اقتصاد السوق مرتبط بالدولة الاجتماعية وبالدفاع عن دوره في قيادة مسيرة التنمية، من خلال سيطرتها وملكيتها للقطاعات الإستراتيجية الحيوية، واهتمامها الدائم بحماية الفئات الهشة والمعوزة وذوي الحقوق والاحتياجات الخاصة.

وأشار الحزب إلى تطلعهم لبناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة والحفاظ على المكتسبات الاجتماعية، فضلا عن دعم الاستثمار لخلق مناصب شغل تمكن من التقليص من البطالة من خلال دعم الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمار الأجنبي، وتسهيل عمل الشركات الأجنبية في الجزائر مع الشراكة الجزائرية.

المرأة ضمن البرنامج الانتخابي

الأمينة العامة لحزب تجمع أمل الجزائر تاج فاطمة الزهراء زرواطي، اختارت وخلال أغلب حملاتها الانتخابية أن تدغدغ مشاعر العنصر النسوي، مؤكدة على دعمها اللامتناهي للمرأة، على اعتبار أنها شريك فعال في بناء لبنة المجتمع، واعدة بتثمين وترقية جميع المكاسب التشريعية والسياسية التي حققتها المرأة، إضافة إلى إعادة الاعتبار للمرأة الماكثة بالبيت باعتبارها مربية الأجيال، وتمكينها قدر الإمكان من دعم مالي حكومي أوعن طريق نشاط حر متأقلم مع وظيفتها، إلى جانب اعتماد التعليم القاعدة للمرأة والتكوين المستمر لها، خصوصا من لم يسعفها الحظ في مواصلة تعليمها مع استغلال المؤسسات الرسمية والمجتمعية من تأهيل المرأة لتكون مربية المجتمع وتحصينها من التأثيرات المتعلقة بالعولمة.

حزب تاج أكد على أنه يضع بين يدي الهيئة الناخبة برنامجا واضحا ناضجا بإمكانه رفع مكانة الجزائر عاليا وعلى كل المستويات، بما يحمله من رؤية جديدة ومتبصرة وأفكار عميقة واقعية وناجعة، والذي بدوره أكد على ضرورة بناء اقتصاد وطني تنافسي منتج للشغل والثروة وضامن للعدالة الاجتماعية، ناهيك عن استكمال بناء دولة القانون والمؤسسات والديمقراطية والحكم الراشد..

المنظومة التربوية أولوية..

وأعطى حزب الفجر الجديد أولوية للمنظومة التربوية، واعدا بإعادة النظر في التجارب المتكررة والفاشلة في هذه المنظومة، على اعتبار أن المستقبل يُبنى على ما توفره للأجيال الصاعدة، ناهيك عن المطالبة بإعادة إنشاء مجلس وطني للتربية يشكل من ذوي الاختصاص من المعملين والأساتذة، ووضع سياسة رشيدة ومدروسة فيما يخص التعليم العالي الذي يعتبر العمود الفقري لتطور الأمم.

كما تضمن برنامج الحزب ضرورة تطوير وتشجيع الاستثمار السياحي المحلي وتشجيع الاستثمار وإلغاء الإجراءات البيروقراطية التي تعرقل المستثمرين، وضمان الرعاية الصحية والاجتماعية لكافة المواطنين وبدون استثناء، والتركيز على بعض القطاعات الحساسة والتي تعتبر من انشغالات المواطن الجزائري.

مناطق الظل في أجندة القوائم الحرّة

وتعهد مترشحو القائمة الحرة «صدى الأحرار» بولاية البليدة بالتكفل بانشغالات سكان مناطق الظل، الذين يعيشون حياة البؤس والشقاء، بسبب تهميش ولا مبالاة السلطات المحلية، مؤكدين على تجسيد التنمية بهذه المناطق لضمان حياة كريمة لسكانها بعيدا عن المعاناة، وتحسين الإطار المعيشي لقاطنيها، إلى جانب اقتراح مشاريع تلبي تطلعاتهم، والقضاء على البيروقراطية التي تشل حركة الاقتصاد وتعد سببا رئيسي في عرقلة عجلة النمو، كما أكدت «صدى الأحرار» على العمل على خلق آليات دعم الفلاحة، وتشجيع العمل الجمعوي وضمان تجنيد الطاقات البشرية بمختلف فئاتها، وتدعيم السكن بمختلف صيغه والعمل على ترقيته لضمان حياة كريمة للمواطن، إضافة إلى العمل على خلق فرص عمل وتنشيط عالم الشغل من أجل تحقيق عدالة اجتماعية.

إبعاد العراقيل البيروقراطية

ونادى مترشحو القائمة الانتخابية «المنارة» بضرورة دعم فئة الشباب ماديا ومعنويا والعمل على إبعاد العراقيل البيروقراطية، التي تُعجل بوأد الأفكار وتقف ندا أمام إرادتهم وعزيمتهم، واقترحوا معالجات وحلول لعدد من القضايا الهامة التي يعتبرونها مدخلا لبناء منظومة وعي مجتمعي جديدة، بإتباع أسلوب تفكير جديد وغير تقليدي في تحليل ودراسة المشاكل، ووضع آليات عمل مرنة، وواقعية تساهم في تجاوز الحلول التقليدية، كما تسهم في طرح حلول لمشاكل المجتمع، كما اختاروا مرحليا التكفل بعدد من القضايا منها البطالة والفقر، تطوير التعليم، الارتقاء بالخدمة الصحية، تطوير الزراعة.

إلى جانب قضايا أخرى متعلقة ببناء الاقتصاد الوطني، تسريع التنمية الشاملة، إصلاح السياسات المالية والنقدية وترشيد إنفاق الدولة والاستهلاك العام، والحفاظ على المال العام، بالإضافة إلى تمكين المرأة وتعزيز دورها، وحماية الأسرة والطفل.

صوت ذوي الاحتياجات الخاصة والطبقة المعوّزة

أما «الجبهة الشعبية للسلم والاستقرار» (رابطة جيش ـ شعب) فقد رفعت شعار «عمليون لا نظريون»، مشيرة إلى أن وعودها الانتخابية تعكس رؤيتها وبرنامجها على مختلف مراحل العهدة النيابية، وبأنها ستكون ممثلة لكل من انتخبها في المجالس المنتخبة، لرفع انشغالاتهم إلى أرفع المنابر، وأضافت بأنها ستشجع المواطنين والقطاع الخاص، على اعتبار أن كلاهما رأس مال اجتماعي للمشاركة في المشروعات التنموية، انطلاقا من إطار المقاربة التشاركية التشاورية التداولية.

وأكدت «الجبهة الشعبية للسلم والاستقرار»، كما جاء في برنامجها الانتخابي أنها ستقوم بتمثيل المعاقين واليتامى والبطالين والمسنين والفقراء والمهمشين وبيوت الصفيح والمرضى والمطلقات والأرامل والمطرودين مهنيا، إضافة إلى المتقاعدين ذوي الحقوق، حيث ستكون صوتهم وتدافع عنهم بلا هوادة، إلى أن ينالوا الإنصاف والإنصات الذي يعكس حصولهم على مواطنتهم الكاملة.

أستاذ العلوم السياسية عربي بومدين لـ«الشعب ويكاند»:

كثير من المترشحين يفتقدون لخاصية الاتصال

اعتبر الدكتور عربي بومدين، أستاذ العلوم السياسية بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، أن العديد من الأحزاب السياسية وحتى المترشحين الأحرار استطاعوا التفريق بين الخطاب السياسي الخاص بالتشريعيات والانتخابات الأخرى، مع ذلك أثبتت الدلائل الواقعية أن من المترشحين، لا يعرفون حتى طبيعة أدوارهم، فمنهم من راح يطرح أفكار من قبيل اختصاصات السلطة التنفيذية.

ورقلة: إيمان كافي

وفصّل في ذلك، مشيرا إلى أن العديد من المترشحين حاولوا القيام بحملات تحسيسية، أو من خلال فيديوهات قصيرة عبر منصات التواصل الاجتماعي شرح وظيفة ومهام البرلماني، وإقناع المواطنين عبر خطاب عقلاني وهادئ، في حدود نطاق اختصاصات السلطة التشريعية ومكانتها في النظام السياسي الجزائري.

وبالمقابل، هناك من نهج خيار إطلاق الوعود وبعث المشاريع الاقتصادية، دون حتى توضيح آليات تنفيذ هذه الوعود، معتبرا في هذا السياق أن المواطن أيضا، يتحمل جانبا من المسؤولية عندما يقتنع بخطاب سياسي، يخلط بين المهام التشريعية والتنفيذية، ومرد ذلك أساسا إلى طبيعة الثقافة السياسية الضعيفة، فضلا عن عدم الانخراط في إدارة الشأن العام.

وعن مستوى الخطاب السياسي الذي عرفته الحملة الانتخابية، قال الدكتور بومدين إنه في ظل هذه المقاربة الكمية على حساب الجودة، جاء الخطاب السياسي هزيلا وفارغا من أي محتوى سياسي واقتصادي واضح، ومفتقرا لرؤية التغيير لدى الكثير من المترشحين الأحرار، وهذا مرده لسببين، الأول ذاتي ويتعلق بحداثة اقتحام المجال السياسي، والثاني موضوعي ويتعلق الأمر بجانب الهيكلة والتنظيم، فعلى خلاف الأحزاب السياسية نجد القوائم الحرة تفتقد إلى خاصية التنظيم والانضباط، على الرغم من أن بعض المترشحين الأحرار أظهروا نوعا من الاجتهاد في إدارة الحملة الانتخابية قد تؤسس في المستقبل إلى عمل حزبي ومؤسسي عقلاني ومستديم.

وعن دور الخطاب السياسي في تصنيف مدى جاهزية هذه الفواعل في الممارسة السياسية داخل البرلمان، أشار إلى أنه من المستبعد أن يكون للخطاب دور في ذلك، وهذا مرده إلى التراكمية التاريخية التي تفتقر إلى العمل السياسي والحزبي السليم، مؤكدا بهذا الصدد أن الكثير من المترشحين عمد إلى خطاب شعبوي وليس خطاب سياسي لاستمالة الناخبين، فمعظم الخطابات لم تعترف بالواقع ولا قدمت تشخيصا للوضع كما هو حاولت إعطاء الحلول، كما أن نسبة كبيرة من المترشحين اعتمدوا على خطاب تقليدي في نطاق الجهة أوالعشيرة أوالمكانة الاجتماعية، أوشعارات براقة تفتقد إلى التجسيد الفعلي على أرض الواقع، وهذا راجع إلى ضعف الهيكلة المؤسساتية وضعف

الانضباط الحزبي والعمل السياسي في الجزائر.

وعليه كان من المفترض الاعتماد على خطاب سياسي يجمع بين الواقعية والعقلانية وطرح البدائل في نطاق الاختصاص التشريعي، دون إطلاق الوعود التي ستنتج في المستقبل رفضا للعمل السياسي لدى أطياف واسعة من المجتمع.

وعلى الرغم من هذه السلبيات، إلا أن هذه التجربة، حملت عديد الايجابيات، أبرزها اقتحام المجال السياسي، مما سيؤسس لطبقة سياسية جديدة، لكن شريطة توفر عنصر الهيكلة والمؤسسية.

وأضاف في سياق إجابته على إمكانية تأثير ما جاء من هفوات في بعض الخطابات السياسية على مواقع المترشحين وحظوظهم في الاستحقاقات التشريعية أن هذه الهفوات، من قبيل الشعارات الرنانة والوعود الخيالية، والتعدي على اختصاص السلطات الأخرى، والخطاب الارتجالي، والتصريحات غير المدروسة تشير إلى افتقاد الكثير من المترشحين إلى خاصية الاتصال والعلاقات العامة والتعامل العقلاني، خاصة أن الفئة المتواجدة في مواقع التواصل هم من فئة الشباب ويحتاج الأمر خطابا خاصا لجذبهم باعتبارهم فئة تشهد عزوفا انتخابيا بسبب المظالم الاجتماعية، ومع ذلك أكد أن عامل الخطاب السياسي لن يكون حاسما في تحديد النتائج، بل إن الأمر سيتحدد من خلال الوعاء الانتخابي التقليدي، فضلا عن العلاقات الشخصية والمكانة الاجتماعية للمترشحين وارتباطاتهم المجتمعية التي سيكون لها دور بارز.

ينافس بها المترشحون لتشريعيات 12 جوان

برامج «مستنسخة» وأخرى بدون آليات تنفيذ

جرت العادة أن يحيك المترشح لأي انتخابات برنامجا يتودّد به للهيئة الناخبة على أمل إقناع أكبر عدد منها بالتصويت لصالحه، ومنه الفوز بالمقعد المتنافس عليه، لكن في تشريعيات جوان 2021 ظهرت التشكيلات السياسية وكأنها تعاني «إفلاسا فكريا» انعكس على برامجها الإنتخابية فكانت أغلبها «مستنسخة» من برامج سابقة، وأخرى دون آليات تنفيذ، في حين اكتفى الأحرار بشعارات وأهداف صعبة إن لم تكن مستحيلة التحقيق.

زهراء ب.

تشكل البرامج الانتخابية للمترشحين، عامل حسم مهم بين المتنافسين نحو السلطة عن طريق الانتخابات، وهي في العادة من ترجح الكفة لصالح قوى أو أحزاب معينة في الأنظمة الديمقراطية، وتستقطب أصوات الناخبين، لأنها قد تعبر عن تطلعاتهم، وطموحاتهم، وتحمل إنشغالاتهم.

ويعرف البرنامج الإنتخابي أنه مخطط عمل يعكس التوجهات السياسية، والإجتماعية والإقتصادية، للقوى والأحزاب المتنافسة، يضعه المترشح لمنصب ما ليوضح من خلاله الأهداف والمشاريع التي يسعى لإنجازها أثناء فترة توليه المنصب، ويعمل على عرض خطته على الناخبين، وذلك لكسب أصواتهم من خلال ما يحدده من أهداف ومطالب في هذا البرنامج.

وتباينت البرامج الإنتخابية للأحزاب السياسية المشاركة في السباق نحو الغرفة السفلى للبرلمان، في الحجم، منها من قدمت برنامج في شكل كتيبات وصفته بـ«الشامل والكامل»، ومنها من قدمته في وريقات معدودة، ولكن اتضح في نهاية الأمر أنهما مجرد برامج سابقة تم تحيينها وتكييفها مع المستجدات الراهنة، والتطورات الحاصلة، وبتغيير طفيف في الأهداف، مبررين ذلك أنها مشاريع الحزب الثابتة منذ التأسيس للوصول إلى السلطة.

أما مضمون البرامج، فاتضح بعد شروع قادة تلك الأحزاب في الترويج لها عبر التجمعات الشعبية، أنها متشابهة ومتقاربة، وتتسم بالعمومية وتحمل العديد من الوعود، تسميها «تعهدات والتزامات» تلامس انشغالات ومتطلبات الناخبين التي يأملون الحصول عليها، لكن دون تقديم تفاصيل وآليات تنفيذها، وكأنه تتصل مسبق من المسؤوليات في حال تعذر تجسيدها في أرض الواقع إذا ما

تم الوصول إلى السلطة (قيادة الحكومة)، كما أنها تتجاوز صلاحيات ومهام النائب وعمله.

فالتعهد بإصلاح الدستور والقوانين، والمؤسسات، ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة، وتحقيق الأمن الغذائي، وحفظ أمن البلد، يجب أن تكون قابلة للتحقيق، في إطار الحزب الفائز، أو في إطار تحالفات بين مجموعة من التشكيلات السياسية الأخرى، وفق أسس وأجندات البرنامج الانتخابي المقدّم، وإلا تذهب مصداقية الحزب والنائب أدراج الرياح.

وعلى عكس الأحزاب التي تمادت في أحلامها وطموحها وإن كانت مشروعة، تفطن المترشحون الأحرار، لهذا الأمر، وحرصوا على عدم الوقوع في «فخّ الوعود الزائفة» وتقديم برامج انتخابية من مجلدات ومحاور، واكتفوا بالتركيز في خطابهم على توضيح دور البرلماني، في التشريع، الرقابة، ونقل انشغالات المواطنين، وليس التنفيذ.

وذهب بعض المترشحين إلى أبعد من ذلك حينما فضلوا تسمية البرنامج الانتخابي بالأهداف، لأن البرامج، بحسب المترشح الحر تسطر عادة من طرف الرئيس والحكومات، وقبل سرد هذه الأهداف يجب بالنسبة لهم أن يعلم كل ناخب أولا ما هو دور البرلماني والمهام المنوطة به. والتي يمكن اختصارها في مراقبة الحكومة والسلطة التنفيذية عامة، الاستماع لانشغالات المواطن ومطالبه وإبلاغ الحكومة والسلطة بذلك، وهذا الدور لم يعد له معنى بعد أن أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي تقوم بهذا الدور، فيمكن لأي مواطن أو مجموعة من المواطنين تسجيل فيديو ونشره ليعلم الناس بمطالبهم وانشغالاتهم، إضافة إلى ذلك يقوم النائب بدور التشريع والمصادقة على القوانين وهنا يأتي هدف النائب، وهو تعديل أو حذف بعض القوانين والتشريعات التي يرى أنها وضعت لتقييد السلطة التنفيذية ولخدمة بعض الأشخاص والجماعات التي لا تحب الخير لهذا الشعب وهذا الوطن، ومنها تشريعات عن صيغ الإسكان والبناء والتصدير والاستيراد وغيرها.

قد يكون تحقيق أهداف النائب الحر بعيد المنال ولكن إن استطاع إقناع الناخب، فلا يتبقى له إلا إقناع عدد كافي من زملائه البرلمانيين لتشكيل كتلة برلمانية كافية لبلوغ هذه الأهداف.

ويعتقد الكثير من المترشحين الأحرار أن مهام النائب غير مرتبطة ببرنامج، لأنه لا يملك قرار تسيير، والأمر بالصرف مثل رئيس بلدية الذي يملك قرار وذمة مالية لشخص معنوي، لكن اختيار نائب ذو خبرة يحدث فارقا عند تشريع قوانين تضمن حماية كل مجالات الحياة بالتدرج، وكذلك فرض رقابة على المستوى الوطني والمحلي، وبخبرته يمكن أن يقدم حلولا واقتراحات من الواقع المعاش لتكون أحكاما قانونية، ويبقى تنفيذ البرنامج من صلاحيات الرئيس ومشاركة الحكومة .. هنا يكمن دور دعم أو اقتراح بما يتماشى مع طموح المواطن وحياة المؤسسات، وإلا تبقى البرامج الموضوعة من النائب وحده دون ثوابت موضوعية وعقلانية.

الباحث أ. عيساني فؤاد لـ «الشعب ويكاند»:

القوائم المستقلة ستجد صعوبات كبيرة في الفوز

■ النظام السابق أفرغ الأحزاب من محتواها

بين متمسك بشعبوية الخطاب السياسي ومحاول للتغيير يعكف المترشحون ضمن قوائم حزبية وأحرار على شرح برامجهم والترويج لها بكل الطرق المتاحة، غير أن الواقع كشف عن فروقات كبيرة في الميدان وتحقيق الانتشار وإيصال الأفكار إلى الهيئة الناخبة وإقناعها.

فما الجديد الذي جاء به المترشحون لإقناع الناخب وما هي التحدّيات التي تواجههم؟ كل هذا يجيب عنه الباحث في الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، أ. عيساني فؤاد لـ «الشعب ويكاند».

حوار: سعاد بوعبوش

«الشعب ويكاند»: تدخل الحملة الانتخابية أسبوعها الثالث، كيف تقيمون أداء المترشحين لتشريعيات 12 جوان سواء في إطار حزبي أو قوائم حرة؟

فؤاد عيساني: دعيني أقول لك أن الممارسة السياسية علم وفن ولا تخضع إلى الاعتباط، وكنت أتمنى أن تكون للفواعل السياسية مهما كانت طبيعتها (أحزاب أو أحرار أو حتى مجتمع مدني في حالة تحوله لفاعل سياسي..) علبة داخلية تعمل على دراسة الوضع القائم لتخرج بتصورات قريبة لما هو موجود من أجل ضمان الفوز بالحد الأدنى.

لكن وفي خضم فوضى التفاعلية السياسية أثناء الحملة الانتخابية في أسبوعها الأول والثاني والتي نراها واقعا، تلمسنا عدم تخطيط قبلي مدعم بالاستشراف السليم، ولاحظنا قوى سياسية تقليدية اعتمدت على إمكانياتها، وكذا قواعدها الانتخابية الثابتة لتحقيق الانتشار في كل الرقع الجغرافية للدوائر الانتخابية، ما سهّل عليها نوعا ما انتشار بشري بدا واضحا مقارنة بالقوائم الحرّة التي في أغلبها لا تملك هذه الخاصية، فظهرت هناك فروقات بين من يملك أدوات الانتشار الواسع عبر القاعدة الانتخابية، وأعتقد جازما أن الكثير من هذه القوى الآن تدرك جيدا ما كتبته في هذه الجزئية، لأنها تعيشها واقعا.

وكنا قد لاحظنا نوع من البرودة لدى الهيئة الناخبة في تفاعلها مع الحملة الانتخابية في أيامها الأولى، وهذا شيء طبيعي في وضع كالوضع الذي مرّت به الجزائر، والذي كان من أهم مظاهره حراك 22 فيفري 2019 والذي كان معبرا عن رفضه للممارسات السياسية السابقة.

هل لمستم جديدا يذكر في البرامج الانتخابية للمترشحين أم هو نفس الخطاب السياسي المعروف؟

■■ من خلال تتبعنا للحملة الانتخابية لاحظنا أن هناك اختلاف في لغة الخطاب وتباين بحسب نوعية التركيبة البشرية لقوائم المترشحين، فلمسنا تغييرا في طريقة الخطاب بالنسبة للقوائم الحرة التي تضم كثيرا من النخب وصرنا نسمع مرشحين يتكلمون عن الدور الحقيقي للنائب وما يمكن أن يؤديه في الحياة السياسية وما يمكن أن يقدّمه للمواطن عن طريق التشريع، وكذا برامج تتوافق والدور الحقيقي للنائب.

في حين هناك قوائم مترشحين تضم أسماء مازالت متأثرة بما أنتجه النظام السابق من خطابات وهمية مبنية على وعود انتخابية غير ممكنة التحقق خاصة على مستوى الأحزاب، وما كرّسته الممارسات السابقة من تبادل تهم وتراشق والهجوم على الآخر دون التركيز على برامج حقيقية تعكس دور النائب كممثل للشعب في الهيئة التشريعية، ما لمسناه في قوائم بعض القوى السياسية التقليدية القديمة وكذا القوائم الحرة التي تضم أسماء محسوبة على تلك القوى القديمة.

هناك من فضّل الترويج لبرنامجه عن طريق التجمعات الشعبية عبر الولايات أو العمل الجواري، وكذا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، في رأيك ما هي الوسيلة الأكثر تحقيقا للانتشار خاصة مع هكذا نوع من الانتخابات؟

■■ أظن أن الانتشار يجب أن تحكمه إستراتيجية معدة مسبقا مبنية أولا على انتماء المرشحين في القائمة الانتخابية الواحدة لعدة مناطق جغرافية تشمل كل الدائرة الانتخابية، ثانيا سمعة المرشحين ومدى تفاعلهم المجتمعي في محيطهم الجغرافي ومدى قبولهم في أوساطهم، لننتقل بعدها لما تقدمه البرامج من وعود ممكنة التحقق، لتليها بعدها قدرة التجنيد ومدى التفاف القاعدة حول المترشحين.

وهنا تؤدي وسائل التجنيد دور مهم من تجمعات جوارية وتواصل عبر شبكات التواصل الاجتماعية وأعتقد أن أحسن إستراتيجية في ذلك هي المزاوجة بين الواقع والشبكة الافتراضية من أجل تحقيق انتشار متوازن ومنتج، فللواقع رواده وللعالم الافتراضي رواده كذلك.

..الهيئة الناخبة لديها تنشئة سياسية كافية للحكم على الوعود..

يلاحظ أن الكثير من المترشحين لجأوا إلى تقديم وعود للمواطنين، رغم أن هذا ليس من صلاحيتهم؟ فهل هذا يدل على عدم معرفة بالعمل النيابي وبدوره في قبة البرلمان، أو يعبر عن قلة خبرة ؟

■■ هذا راجع للفهم الخاطئ لبعض المرشحين لدور النائب من جهة، ومن جهة أخرى حداثة عهدهم بالترشح والممارسة السياسية، فلا عجب أن نجد مرشح يقدم وعودا لا يمكن تصوّرها أنها من مهام النائب، كما نجد من المرشحين من يمارس هذا الفعل عن سبق إصرار وترصد معتقدا أن الأوضاع مازالت كما كانت عليه في السابق.

لكن أعتقد أن الهيئة الناخبة الآن لها من التنشئة السياسية ما تحكم على تلك الوعود ومدى مصداقيتها، ولها من الإمكانيات المعرفية القانونية والسياسية التي تساهم في استبعاد ذلك المترشح كخيار، وهو ما يؤثر عليه سلبا في نتائج الانتخابات.

..القوائم الحرّة حديثة العهد بالعمل السياسي ما يرهن حظها..

هل تعتقد أن النخب الجديدة الوافدة على العمل السياسي لاسيما المترشحين ضمن القوائم الحرّة قادرة على نيل حظها في الترويج، وعلى الوصول إلى قبّة البرلمان؟

■■ أظن أن هناك صعوبة كبيرة تواجه القوائم الحرة، وذلك راجع لحداثة عهدها بالعمل السياسي رغم نوعية المترشحين التي تمتلكها، لكن للأسف الشديد أن الفعل الانتخابي يجب أن يبني على أدوات واضحة تتشكل كمؤسسات واقعية تضمن عامل الانتشار والتجنيد وبعيدا عن الشعبوية.

وربما يتفق الجميع معي أن النظام السياسي السابق طوال الحقبات الماضية عمل على تصحير المشهد السياسي وإفراغ معظم الفواعل الحزبية من محتواها حتى صار منطق التنافس الانتخابي مفصول فيه مسبقا، وذلك بائتلاف الفوز وأي تفكير في الترشح خارج هذا الائتلاف يكون مصيره الفشل.

وكان قد فهم هذا الائتلاف طبيعة المجتمع الجزائري، بل حتى وفي كثير من الحالات تطبع المجتمع مع ما تمليه الأيادي الفوقية، فصرنا نجد ناخب موجه قبليا على شاكلة أحد معارفي في الجزائر العميقة لما أسأله في كل موعد انتخابي على من ستصوت يجيبني على فلان فأعيد سؤاله لماذا على هذا الحزب بالضبط يجيبني بقوله المعهود (جات من فوق).

هذا «التصحير» أنتج مؤسسات تقليدية تملكت الفضاء السياسي العام بوعاء انتخابي ثابت يوصف بالحد الأدنى الضامن للفوز في كل موعد انتخابي.

ونحن نشهد اليوم انتخابات تشريعية مسبقة بقانون جديد وبنفس إمكانيات القوى السياسية القديمة، في المقابل نجد قوائم حرّة لا تملك نفس الإمكانيات مقارنة بالقوى السياسية التقليدية القديمة ما ترتب عنه لا. عدل فى الواقع، وهوما سينعكس سلبا على النتائج، لذلك أتوقع أننا لن نرى تغييرا جذريا في الخريطة السياسية مستقبلا.

وستجد القوائم الحرة صعوبات كبيرة في الفوز بمقاعد برلمانية نتيجة عتبة 05 بالمائة، التي ستقصي مئات الآلاف من الأصوات وتصبح غير منتجة، في حين أتوقع أننا سنرى بضعة آلاف من تتجاوز تلك العتبة لتصبح منتجة، وأظن أن القوائم التي لها انتشار واسع في الهيئة الناخبة لاسيما منها قوائم القوى السياسية التقليدية هي من تحقق ذلك.

لذلك أتوقع أن كل قائمة تعتمد على مرشح واحد يركز على جهة واحدة من الدائرة الانتخابية بقاعدة انتخابية محددة (بلدية، عرش، حي .. إلخ) سيساهم في رفع عتبة 5 بالمائة وسيقصى مع أصواته من الفوز بمقعد برلماني، ويخدم بذلك القوائم التي تحقق انتشارا واسعا من القوى السياسية التقليدية.

التّعاون الجزائري ـ الليبي يمر للسّرعة القصوى

الجزائر تستقبل أكبر وفد منذ بداية الجائحة

حلّ، بداية الأسبوع، وفد ليبي بالجزائر يتقدّمه رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية، عبد الحميد الدبيبة، مرفوقا بوفد وزاري هام، في إطار التعاون الجزائر الليبي من أجل إعادة دفع العلاقات الاقتصادية بين البلدين، والمساهمة في إعادة إعمار ليبيا، واستقبل الرئيس تبون، رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية، عبد الحميد الدبيبة، مرفوقا بوفد وزاري ليبي رفيع المستوى.

محمد فرقاني

تناولت المحادثات التي جمعت الرئيس، عبد المجيد تبون، برئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية سبل تكثيف التعاون الثنائي ودعمه في كل المجالات، ولا سيما التّنسيق الأمني ومحاربة الجريمة العابرة وحماية الحدود المشتركة وكذا زيادة التبادل التجاري من خلال فتح المجال الجوي ومنافذ أخرى يمكن فتحها، حسب ما جاء في بيان للرئاسة.

الزّيارة شكّلت فرصة لتأكيد دور الجزائر المحوري في تعزيز المصالحة الليبية – الليبية، واستكمال مسار الحل السياسي باعتباره السبيل الوحيد الكفيل بضمان سيادة الدولة الليبية ووحدتها الترابية.

وأعدّت الجزائر برنامجا ثريّا للوفد الليبي خلال فترة إقامته بالجزائر بداية، بتنظيم المنتدى الاقتصادي الجزائري الليبي المنعقد بفندق الأوراسي بالجزائر العاصمة، والذي أعلن على هامش افتتاحه وزير الخارجية صبري بوقدوم، عن التحضير لفتح معبر الدبداب الحدودي بين الجزائر وليبيا، وكذا العمل على إعادة فتح الخط البحري بين البلدين لنقل السلع والبضائع.

وأوضح بوقدوم، أن الجزائر بصدد وضع آخر الترتيبات اللوجستية والتقنية بالتنسيق مع الجانب الليبي، من أجل تنفيذ توجيهات الرئيس تبون، القاضية بفتح المعبر الحدودي الدبداب.

كما كشف أنّ الطرفين (الجزائر، ليبيا) يعكفان على استكمال المحادثات النهائية لإعادة فتح الخط البحري الرابط بين طرابلس والجزائر العاصمة لاستغلاله في مجال نقل السلع والبضائع.

وقال بوقدوم إنّ "طموح الجزائر في الشّراكة الاقتصادية المنشودة مع ليبيا أكبر من أن يقتصر على الرفع من المبادلات التجارية، وإنما يتعدّاه إلى تشجيع تدفّق الاستثمارات المباشرة المتبادلة".

وذكر بدور الجزائر في التهدئة بليبيا، حين غفل البعض واستصعب آخرون الأمر، استقبلت الجزائر كافة الفرقاء الليبيين للبحث عن حلول توافقية يضعها الليبيون أنفسهم وبمقدرات شعبهم.

واحتضن قصر المعارض الصنوبر البحري فعاليات صالون الإنتاج الوطني الموجّه للسوق الليبية، والذي عرف مشاركة أزيد من 500 عارض محلي لمنتجات جزائرية من مختلف الشُّعب، عُرضت على أزيد من 350 متعامل اقتصادي ليبي، وهو أكبر وفد يصل الجزائر منذ بداية الجائحة، ما يشكّل بوادر علاقات اقتصادية جزائرية ليبية واعدة في المستقبل القريب، حسب وزير التجارة كمال رزيق، الذي أكّد على ضرورة إطلاق شراكة جديدة على أساس قاعدة (رابح – رابح) بين البلدين.

واختتمت فعاليات الصّالون بتوقيع مذكّرة تفاهم بين الوكالة الوطنية لترقية التجارة الجزائرية الخارجية ومركز تنمية الصادرات الليبي، وهي المذكّرة التي قال بشأنها وزير التجارة، أنّها تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك، وتنشيط وزيادة حجم المبادلات التجارية بين البلدين.

وجاءت في مذكّرة التّفاهم بنود تتضمّن إجراء دراسات وبحوث مشتركة، والترويج والتسويق والتدريب وتبادل التجارب الناجحة، إضافة إلى تبادل الزيارات لممثلي المركزين خلال سنوات سريان المذكرة لوضع جداول زمنية ومكانية خاصة بالبرنامج التنفيذي، كما يتم تعديل الجداول الزمنية والمكانية والعددية للبرنامج التنفيذي كلّما دعت الحاجة لذلك وبعد اتفاق الطرفين.

الماء والفلاحة ضمن أهم محاور مجلس الوزراء

تصدّرت أزمة الماء والمشاريع التّنموية، أبرز محاور واهتمامات مجلس الوزراء هذا الأسبوع، الذي ترأسه الرئيس تبون، مع الدراسة والمصادقة على عدد من مشاريع الأوامر والعروض المتعلقة بقطاعات، العدل، الفلاحة والتنمية الريفية والثقافة.

أمر الرّئيس تبون باستكمال شطر الطّريق السيار على محور ولاية بجاية، ووضعه حيّز الخدمة في أسرع وقت ممكن فكًّا للخناق على الحركة التجارية والاقتصادية، إضافة إلى منح الأولوية القصوى لمشاريع الموارد المائية غير التقليدية بهدف تعزيز احتياطي المياه الصالحة للشرب وترشيد استهلاكها.

وبعد الاستماع لعرض وزير الموارد المائية حول الاستراتيجية الوطنية لتطوير الموارد المائية غير التقليدية، لمواجهة نقص المياه، أمر الرئيس بإنشاء وكالة وطنية تختص بالإشراف على تسيير محطات تحلية مياه البحر، تحت وصاية وزارة الطاقة، بالإضافة إلى إنشاء محطّات جديدة للتحلية، مع مراعاة سرعة الإنجاز، والاختيار الاستراتيجي لمواقعها، وتفعيل كل خطوط المحطات الخاصة بتحلية مياه البحر لتدعيم احتياطي المياه.

وأكّد الرّئيس ضرورة اعتماد الوسائل العلمية المتاحة من أجل رفع مستويات الإنتاج من الحبوب، وإشراك لجان مكوّنة من المهندسين الزّراعيين، لدراسة طبيعة الأراضي الزراعية وبلورة مخطّط استراتيجي لتنظيم تخصّصات الإنتاج، والتّوجّه أكثر نحو تخصص إنتاج القمح الصلب باعتباره الأرفع قيمة في السّوق الدولية، مع مراعاة طبيعة الأراضي الزّراعية في الجزائر، والعمل على استغلال الفائض في الإنتاج المحلي من القمح الصلب، وتقليص الكميات المستوردة من القمح الليّن.

وشدّد الرئيس على مراجعة خريطة زراعة الحبوب، لاسيما القمح الصلب، وفق الخصائص التقنية، الجغرافية والاقتصادية لكل منطقة، وإعداد تصوّر شامل وواقعي لإحداث ثورة حقيقية في مجال إنتاج الحبوب والبذور.

بعد 15 شهرا من التّوقّف

الرّحلات الجوية تعود إلى النّشاط

استأنفت الخطوط الجوية الجزائرية، يوم الثلاثاء، رحلاتها تدريجيا بعد قرار السلطات العمومية القاضي ببر مجة رحلات محدودة يوميا من ثلاثة مطارات عبر التراب الوطني.

وانطلقت الرحلة الأولى من مطار الجزائر الدولي هواري بومدين في العاصمة إلى مطار أورلي الفرنسي عند الساعة التاسعة والربع، أمس، في ظل تشديد إجراءات البروتوكول الصحي على طول المسار المؤدي من مدخل المطار إلى غاية ركوب الطائرة.

7500 تذكرة بيعت باتّجاه عديد الوجهات

من جهته، قال المكلّف بالإعلام في الخطوط الجوية الجزائرية، أمين أندلسي، إنّ الشركة باعت أكثر من 7500 تذكرة تجاه عديد الوجهات. وأكّد في تصريحات إعلامية، أنّ عملية بيع التذاكر تتواصل في وكالات الجوية الجزائرية في الجزائر وفروعها بالخارج.

تخفيض تكاليف الحجر الصحي

في سياق الإجراءات الاحترازية المتخذة بحق المغتربين العائدين للجزائر، قرّرت شركة الجوية الجزائرية تخفيض تكاليف الحجر الصحي للمسافرين القادمين إلى الجزائر إلى سعر 33 ألف دينار جزائري.

وأوضحت الشركة في بيان لها، الثلاثاء، أنّ الفئات الهشّة من الطلبة والمسنّين الراغبين في الإستفادة من الإعفاء من التكاليف يتوجب عليهم تقديم طلبات مرفقة بما يثبت وضعيتهم إلى الممثليات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج.

ويجري التحضير لتنظيم رحلات جديدة وأعلنت الخطوط الجوية الجزائرية عن استعدادها لتنظيم رحلات من الجزائر باتجاه فرانكفورت وروما.

وأوضحت الجوية الجزائرية في منشور لها في صفحتها على الفيسبوك، الثلاثاء، أنّ جدول الرحلات بصدد إضافة رحلات جديدة عليه، وتتعلق بتنظيم رحلات من الجزائر باتجاه روما وفرانكفورت.

وكانت الحكومة قد قرّرت في وقت سابق، تنظيم رحلات الفتح التدريجي للحدود الجوية إلى 4 دول بمعدّل 6 رحلات أسبوعيا، وهذا إلى من فرنسا، تونس، تركيا وإسبانيا.

وزير التّربية يبعث برسائل اطمئنان

نقابات تطالب بقانون يجرم الاعتداء على موظّفي القطاع

تواصل نقابات التربية ضغطها على الوزارة الوصية، بعد حادثة الاعتداء على أستاذات في برج باجي مختار، إضافة إلى عديد المطالب ذات الطابع الاجتماعي، بحجّة انهيار القدرة الشرائية مقارنة بالرّاتب الذي يتقاضاه الأستاذ وكل عمال قطاع التربية، حسبهم.

علي عزازقة

وفي خرجة أخرى لتكتل نقابات التربية، عشية يوم الثلاثاء، طالب الجهات الوصية، بضرورة إصدار قانون يجرم أي اعتداء على عمال وموظّفي قطاع التربية، من أجل تجنّب واقعة برج باجي مختار في أي ولاية من ولايات الجمهورية مستقبلا. بالمقابل أكّد التكتل النقابي، في بيان له، على عدم السير الحسن للاختبارات الرسمية لهذه السنة، داعيا إلى ضرورة إنجاحها تقديرا لجهود التلاميذ في ظل سنة دراسية صعبة واستثنائية، جرّاء الوضع الصحي بسبب تفشّي فيروس "كورونا". وشدّدت نقابات التربية في بيانها الأقل حدة منذ بداية رفع المطالب، على التمسك بكل المطالب المرفوعة في وقت سابق، مع الاستمرار في المقاطعة الإدارية.

الدّولة جادّة في توفير الأمن

من جهته، أكد وزير التربية الوطنية، محمد واجعوط، خلال الزيارة الميدانية التي قادته إلى برج باجي مختار، الثلاثاء، أنّ الدولة جادّة في توفير الأمن لعمال القطاع.

وشدّد واجعوط في كلمته على هامش عملية فتح أظرفة امتحان نهاية الطور الابتدائي من ولاية برج باجي مختار، أنّه سيتم توفير إقامات آمنة لإيواء الأستاذات في شكل مجمعات سكنية. وتابع في هذا السياق: "سنعمل على فتح مسابقات التوظيف ببرج باجي مختار لأصحاب الإقامات لأجل استقرار الموظفين بالولاية الجديدة".

وأوضح واجعوط أنّ زيارته جاءت لاستنكار الاعتداء الشنيع الذي مس حرمة المربيات، مضيفا أنّه سيتنقّل لولاية أدرار ليلتقي مع المسؤولين بالولاية. كما دعا إطارات برج باجي مختار من الوزير اعتبار الولاية خصوصية في إجراءات الترقية ومنحها مزايا خاصة لتكون محل استقطاب للطاقات من جميع أنحاء الوطن.

تصريحات

■ صالح ڤوجيل:

«مع دُنُوّ كل موعد انتخابي وطني هام، تنعق أصوات من هنا وهناك، وهذه المرة من أطراف ممثّلة لحزب متهالك ومهزوم في بلده، يحنّ إلى الماضي الإستعماري".

■ السعيد شنقريحة:

«لتأمين وضمان السّير الحسن للتشريعيات والسّماح للمواطنين للتعبير عن أصواتهم في جو من السكينة، والاستقرار على كافة القيادات التطبيق الصارم لتعليمات الصادرة عن القيادة العليا في هذا الشأن، والسّهر على إفشال أي مخطط أو عمل قد يستهدف التّشويش على هذه الانتخابات أو التأثير على مجرياتها".

■ عمار بلحيمر:

«الجزائر لن تتراجع أبدا في مواقفها السيادية والمبدئية بحسابات ومساومات ظرفية، من شأنها المساس بالشّرعية الدولية، وبحقوق الشّعوب المستعمرة والمضطهدة في التحرر والعيش الكريم".

في الذكرى الـ 59 لحرق مكتبة جامعة الجزائر

جريمة ثقافيـة في تـاريـخ استـدمـاري أسـود

إرتكبت المنظمة السرية للجيش الفرنسي OAS قبل أقل من شهر على إعلان استرجاع السيادة الوطنية أي بتاريخ 07 جوان 1962، في منتصف النهار وسبعة وعشرين دقيقة جريمة شنعاء يشهد لها التاريخ بحرق مكتبة جامعة الجزائر التي كانت تحتوي على ما يقارب 400 ألف كتاب، ومخطوط من مجموع 600 ألف عنوان وتخريب المكتبة ومخابر العلوم ومدرجين، لتضاف إلى قائمة جرائمها ضد الإنسانية في حقّ الشعب الجزائري منذ سنة 1830.

سهام بوعموشة

ختمت الحقبة الإستعمارية بالجزائر تاريخها المريع بجريمة ثقافية في حق العلم والإنسانية، فلم تسلم الكتب والمخطوطات النادرة التي كانت تزخر بها مكتبة الجامعة من أيدي منظمة الجيش السري الإرهابية، لأن هدفها الخبيث والدنيء هو حرمان أجيال الإستقلال من المعرفة والعلوم وبناء دولة جزائرية قوية وكذا محو أي أثر للذاكرة.

وحسب تصريحات شهود تلك الفترة، فإن أبواب الجامعة كانت مغلقة نظرا للأوضاع الأمنية غير المستقرة آنذاك، مما سهل على أعضاء منظمة الجيش السري بالتواطؤ مع بعض الموظفين الفرنسيين العاملين بالمكتبة وضع القنابل الفوسفورية سريعة الإلتهاب والتي طالت أيضا بنايات الجامعة.

بعد هذه الجريمة النكراء أنشأت لجنة دولية لإعادة بناء المكتبة الجامعية يرأسها بعض الأساتذة الجامعيين وعلى رأسهم محمود بوعياد، بحيث كلفت بمهام جمع التبرعات وإعادة بناء المكتبة والبناية، واستغرقت عملية ترميم المكتبة ست سنوات ليعاد فتحها في 12 أفريل 1968.

تعدّ مكتبة جامعة الجزائر من أقدم المكتبات في العالم العربي وإفريقيا بحكم الرصيد القيم من الكتب في مختلف العلوم، إضافة إلى المخطوطات النادرة بالعربية واللاتينية والتي تعود للقرن الـ17 ميلادي، وبعد عملية الإنقاذ من الحريق الذي أتلف العديد من الكتب أسترجع منها سوى 80 ألف كتاب، وتمّ تحويل ما يناهز 200 ألف كتاب إلى ثانوية عقبة بن نافع بالعاصمة وأعيدت بعد عامين إلى مكتبة الجامعة بعد ترميم هذه الأخيرة.

وتشير جريدة «لوموند» الفرنسية في مقال صدر لها بتاريخ 26 أفريل 1962 إلى تهريب فرنسا كل المخطوطات والكتب أياما قبل نشوب الحريق بمكتبة الجزائر في حاويات، وأكد الأستاذ محمود بوعياد المدير السابق للمكتبة الوطنية بحكم أنه كان رئيسا للجنة الدولية لإعادة بناء المكتبة الجامعية فإن جميع المخطوطات النفيسة التي كانت تضمها مكتبة جامعة الجزائر حوّلت مع ما حول من أرشيف إلى فرنسا.

وتؤكد جريدة لوفيغارو في مقالها، أن 500 ألف كتاب من أرصدة المكتبة الجامعية بالجزائر أحرقت.

مشاركة الطلبة الجزائريين بتونس في إضراب 19 ماي1956

عمّق الروابط بين الشعبين الجزائري والتونسي

بقلم الأستاذ : مسلوب ايهاب

إن الحديث عن عمق الروابط بين الشعبين الجزائري والتونسي في جميع الميادين خلال الثورة التحريرية الجزائرية يقودنا إلى الحديث بطبيعة الحال عن الشريحة المثقفة في كلا البلدين، إذ لعبت ورقة الطلبة والمثقفين بصفة عامة دورا رياديا بارزا في الكفاح الوطني ضد الاستعمار في البلدين.

ولقد كانت بوادر الدعم الطلابي التونسي تعود لمنتصف العشرينات منذ تأسيس حزب نجم شمال افريقيا سنة 1926، ثم الاتحاد العام للطلبة التونسيين سنة 1952 والذي لم تعترف به السلطات الفرنسية إلا سنة 1955، وتسجل لنا مختلف المصادر والشهادات علاقاته الوثيقة مع اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين الذي تأسس في جويلية 1955.

لقد أبدى الاتحاد العام للطلبة التونسيين منذ تأسيسه إكبارا لكفاح الشعب الجزائري ضد المستعمر الفرنسي، وأكد على دعمه للطلبة الجزائريين داخل الجزائر وحتى أولئك الموجودين بالقطر التونسي.

ومن صور التضامن الطلابي التونسي مع كفاح الشعب الجزائري تأييدهم لنضال الاتحاد العام للطلبة الجزائريين في 19 ماي 1956 الذي دعا الطلبة الجزائريين الموجودين في جامعات وثانويات الجزائر وتونس وفرنسا إلى شنّ إضراب عام وترك مقاعد الدراسة ومقاطعة الامتحانات والدروس.

وقد كانت الاستجابة واسعة من قبل الطلبة الجزائريين بتونس لنداء هذا الإضراب الذي كان له صدى كبيرا في إطار الكفاح الثقافي للثورة الجزائرية، ومرد ذلك إلى الجهود المعتبرة التي بذلتها المنظمة الطلابية والسلطات التونسية على حدّ سواء في احتضان كفاح الطلبة الجزائريين ومساعدتهم في تجاوز الصعوبات المعيشية التي لقيتها الأعداد المتزايدة منهم بتونس.

إن مشاركة الطلبة الجزائريين بتونس في إضراب 19 ماي 1956، كان يرمي في غايته إلى مساندة إخوانهم الطلبة المضربين في كل من الجزائر وفرنسا، حيث كان الطلبة الجزائريين بتونس في هذا الإطار مهيئين معنويا ومشحونين نفسيا نظرا لأن العديد منهم كانت له مشاركة واسعة في حركة (صوت الطالب) التي كانت تخوض النضال ضد الاستعمار الفرنسي في تونس، ولم يكن هناك تمييز بين الطالب الجزائري والتونسي والمغربي والليبي، فالهدف كان واحدا وهو تصفية الاستعمار في كل قطر من أقطار المغرب العربي.

في هذا الصدد، نالت الحركة الطلابية الجزائرية التي أضربت بتونس نصيبا من التقدير والدعم من مشايخ جامع الزيتونة، وذلك بإعلان دورة خاصة للطلبة الجزائريين المضربين، في شهر أكتوبر حين يعلن إنهاء الإضراب، لأنه حقّق الهدف المعلن لأجله، وهو التضامن التام مع الثورة وتلبية نداءات جبهة التحرير الوطني.

وختاما، فإن سلامة التحليل تقتضي منا القول، إن انضمام الطلبة الجزائريين في تونس إلى إضراب 19 ماي 1956 ساهم في تحولهم من شتاتهم بين جمعيتين أو أكثر إلى وحدة تمثلت في تكوين فرع للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بتونس، تمكن من المساعدة الفعّالة في استقبال الطلبة الجزائريين الوافدين من فرنسا، وأولئك الذين وفدوا من الجزائر فارين من جحيم سياسة الأرض المحروقة والمناطق المحرمة.

في الذكرى الـ63 لاستشهاد علي معاشي:

عندما أراد الاحتلال «اغتيال النشيد»

تألم لمعاناة شعبه من بطش الاستعمار الفرنسي، إنه الشهيد علي معاشي وكما يسميه الباحث والصحفي عمار بلخوجة «النشيد المغتال»، خلّد اسمه في سجل العظماء، ضحى بمساره الفني من أجل الوطن لإسماع صوت الثورة التحريرية عبر تأسيس فرقة فنية سميت «سفير الطرب» التي اختار الألوان الوطنية لجوقه، هذا الأخير الذي طاف بعدة مناطق من مسقط رأسه بتيارت إلى تونس ومصر رغم صغر سنه الذي لم يتجاوز الـ18 سنة .

سهام . ب

تأثر صغيرا بالقصيدة الشهيرة «مولاة الحايك» للشاعر الملحون محمد بلطرش، تغنى بقصائد متنوّعة فغنى للمرأة والجزائر ومناطقها، من أشهر أغانيه «يا بابور»، « أعتبني الصيف»، «الولف صعيب»، «يا سلام على بنات البنات»، «تحت سماء الجزائر»، «طريق وهران»، والأغنية المشهورة «أنغام الجزائر» ومطلعها: «يا ناس أما هو حبي الأكبر...»، والتي جمع فيها مختلف الطبوع الجزائرية.

ولد معاشي بتاريخ الـ 27 أوت 1927 بتيارت وتحديدا في حي بناصر في منزل والده قدور بمدينة تيارت، كان والده من أعيان المدينة وكان مترشحا في السلك الثاني، وصار مستشارا بلديا ما بين 1929 و1932، كان علي معاشي يتمتّع بصفات عديدة، الموهبة، الأناقة، اللياقة، الثقافة، البعد الإنساني والعطاء كان مغنيا لطيفا، كان مثابرا وصارما في التمرينات الموسيقية، منضبطا، تخلى موسيقيو سفير الطرب عن أدواتهم التي كانوا يستعملونها في الكفاح الثقافي.

قام سفير الطرب بإنجاز مآثر كثيرة، كما تصاحب الراقصات المجموعة الموسيقية كلثوم، علي معاشي وأصدقائه كانوا يقومون بالتمثيل في المسرح والغناء كأدوات لتحرير الشباب المحلي، وذلك بأن يسمح له في نفس الوقت لتقوية مشاعره الوطنية.

تنبّه المستعمر الفرنسي لتأثير أغاني علي معاشي، فاختطفه في 8 جوان 1958 مع اثنين من رفقائه، واقتادهم إلى «ساحة كارنو» (ساحة الشهداء حاليا) بمدينة تيارت، حيث قتلهم ونكّل بجثثهم. ولم يكتف بذلك، فجمع الجزائريين لمشاهدة مصير الثلاثة المشنوقين في الساحة لبث الرعب في نفوسهم، استشهد علي معاشي وعمره يناهز 31 سنة.

«الخضر» يباشرون التحضير للاستحقاقات المقبلة

مواجهة موريتانيا، مالي وتونس اختبار للجاهزية

يخوض المنتخب الوطني ثلاث مباريات ودية في غاية الأهمية من حيث النتيجة وحتى من الجانب الفني، حيث سيستغل الناخب الوطني هذه الفرصة من أجل تجريب بعض اللاعبين ومواصلة سلسلة المباريات دون هزيمة وهو الهدف الأخر الذي يطمح بلماضي لتحقيقه بعد أن أصبح بمثابة تحدي له وللاعبين الذين يريدون دخول التاريخ من أوسع الأبواب من خلال تحطيم كل الأرقام القياسية.

عمار حميسي

يواجه المنتخب الوطني اليوم نظيره الموريتاني وديا ثم يستقبل منتخب مالي قبل السفر إلى تونس لمواجهة «نسور قرطاج»، حيث تعد هذه المواجهة في غاية الأهمية ويطمح الناخب الوطني لتحقيق مجموعة من الأهداف من خلال لعب ثلاث مواجهات ودية رغم أنه كان يستطيع لعب مواجهتين فقط مثلما فعلت معظم المنتخبات.

تعداد المنتخب الحالي يتميز بالثراء من خلال تواجد مجموعة كبيرة من اللاعبين المميزين وهو الأمر الذي حفّز بلماضي على برمجة ثلاث مواجهات ودية عوض اثنين حيث يبدو واضحا أنه ينوي تدوير التشكيلة خلال مواجهتي موريتانيا ومالي قبل لعب مواجهة تونس بالتشكيلة الأساسية.

عامل آخر يجب وضعه في الحسبان وهو السلسلة التي وصلها المنتخب بتحقيق 22 مباراة دون هزيمة وهو رقم مميز يسعى المنتخب لتثمينه خلال المواجهات الثلاث المقبلة من خلال رفعه إلى 25 مباراة، وهو رقم سيكون من الصعب الوصول إليه من مختلف المنتخبات الإفريقية وحتى العالمية.

■ تدوير التشكيلة خلال مواجهتي موريتانيا ومالي

قام الناخب الوطني بدعوة عناصر كانت تشارك في التربصات الماضية، إلا أن قلّة المباريات جعلها حبيسة دكة البدلاء وهو الأمر الذي سيجعله يستغل فرصة لعب ثلاث مباريات ودية من أجل منح الفرصة لهم وإعطائهم المكانة اللازمة التي تسمح لهم بالتعبير، عن إمكانياتهم الفنية والتقنية.

مستوى المنتخبات المنافسة التي قام بلماضي باختيارها خلال التربص الحالي يوحي أنه يريد استغلال مستواها الفني من أجل الفوز عليها بالتشكيلة الثانية التي سيقوم بتطعيمها بلاعبين من الصف الأول غابوا عن التربصات الماضية لأسباب مختلفة سواء تعلق الأمر بالإصابة أو نقص المنافسة.

خلال المواجهة الأولى أمام موريتانيا التي ستجري اليوم ينتظر أن تكون التشكيلة الأساسية مكونة من لاعبين غير أساسيين في المنتخب مع إشراك بعض العناصر الأساسية من أجل تفادي نقص الإنسجام بين اللاعبين، إضافة إلى البحث عن تحقيق الفوز الذي يبقى الهدف الأول للناخب الوطني خلال مواجهتي موريتانيا ومالي.

من الخطوط التي عرفت تراجعا في المستوى وسيقوم الناخب الوطني بتجريب بعض اللاعبين فيها هي محور الدفاع، حيث يعاني من تراجع كبير بسبب قلة مشاركات بن العمري مع فريقه ليون وهو ما جعل محور الدفاع يتميز بعد التوازن في المستوى بين ماندي الذي يشارك بانتظام مع فريقه ريال بيتيس وبن العمري حبيس دكة البدلاء في ليون.

الفرصة ستكون مواتية خلال المواجهة الأولى من أجل منح الفرصة للمدافع القوي أحمد توية الناشط في فريق فالفيك الهولندي والذي أبان عن إمكانيات فنية وتقنية كبيرة يسعى لاستغلالها من أجل إثبات قدراته وفنياته بعد أن يحظى بالفرصة المناسبة خلال مواجهة موريتانيا أو مالي.

نفس الأمر ينطبق على مدافع الترجي التونسي عبد القادر بدران الذي يمرّ بفترة جيدة مع فريقه بعد أن تأهل إلى نصف نهائي رابطة أبطال إفريقيا، حيث سيواجه الأهلي المصري بعد نهاية المباريات الودية الثلاث وهو ما يجعله يقدم كل ما لديه من أجل إقناع بلماضي بإمكانية اللعب في منصب محور الدفاع.

على الجهة اليمنى من الدفاع لم يستطع أي لاعب تثبيت أقدامه منذ غياب عطال، حيث ظلّ بلماضي في كل مرة يقوم بتجريب لاعب أو آخر إلا أنه لم يقتنع بإمكانياتهم وهو ما يجعل عطال أمام فرصة إستعادة مكانته الأساسية التي غابت عنه منذ فترة طويلة بسبب تعرضه في كل مرة لإصابة تبعده عن الملاعب.

على مستوى وسط الميدان الورشة هي الأخرى تبدو مفتوحة لكن الخيارات متوفرة ويتوجب فقط حسن الاختيار بين اللاعبين المتواجدين رغم أن غياب بن ناصر يبقى وازنا بحكم أنه من العناصر التي لا غنى عنها، لكن يمكن العثور على بدائل لازمة في صورة الثنائي بودواي وزروقي.

■ إعادة بعث المنافسة لإيجاد بدائل جاهزة

لا يخفى على أحد، أن الناخب الوطني جمال بلماضي لن يقوم بتغيير التشكيلة الأساسية التي تعودنا على رؤيتها إلا أن الهدف الأساسي من المباريات الثلاث هو إيجاد البدائل الجاهزة القادرة على منح الإضافة في أي وقت أو ظرف، خاصة أن المنتخب مقبل على تصفيات المونديال وكأس أمم إفريقيا.

أصبح يعرف عن بلماضي، أنه من المدربين الذين يعجذون المدرسة الألمانية التي لا تلجأ في الكثير من الأحيان إلى التغييرات الكثيرة، حيث يتمّ تثبيت التشكيل لفترة من أجل قطف ثمار العمل الفني والتقني الذي يتمّ القيام به في المباريات وخلال الحصص التدريبية وهو ما يؤكد أن التشكيلة الاساسية للمنتخب لن تتغير كثيرا.

فتح المجال أمام لاعبين جدّد لإثبات أحقيتهم بالتواجد في التشكيلة الأساسية أمر ضروري، خاصة أن المنتخب تنتظره الكثير من المباريات المهمة في الفترة المقبلة ويجب تجاوز المرحلة التي يمر بها أي فريق عندما يغيب لاعب مهم وهو ما يتوجب تحضير البديل المناسب من الآن.

■ التفكير في مستقبل حراسة المرمى

منصب حارس المرمى لم يعرف تغييرا في المنتخب منذ مونديال 2010، عندما أخذ الحارس مبولحي مكان شاوشي وبعدها لم يستطع أي أحد من إزاحته رغم أنه غاب لفترة كان حينها الحارس دوخة هو الأساسي، إلا أن هذا الأخير لم يقدّم الإضافة اللازمة مما جعل الجهاز الفني فيما بعد يستنجد بمبولحي الذي ساهم في تتويج المنتخب بكأس الأمم.

خلال التربص الحالي قام بلماضي بدعوة ثلاث حراس إضافة إلى الثلاثي المتعود على التواجد في تربصات المنتخب، حيث قام الناخب الوطني بدعوة حارس أولمبي المدية مجادل الذي سيبقى مع التشكيلة إلى غاية نهاية التربص في حين تواجد الثنائي أسامة ملالة وتيدي بولهندي في الأيام الأولى قبل أن يتم تسريحهما.

من الواضح أن بلماضي يفكّر من الآن في مستقبل حراسة المرمى في المنتخب وبالطبع، فالتغيير لن يحدث فجأة ولكن بالتدريج قام بدعوة الثلاثي المذكور من أجل الإحتكاك بالحراس دوخة وميولحي إضافة إلى أوكيجدة ومواصلة مراقبة تطوّر مستواهم الفني خلال الفترة المقبلة.

حارس رديف شباب باتنة أسامة ملالة لا يعرف عنه الكثير إلا أن من شاهده أكد أنه حارس له مستوى ومستقبل زاهر ونفس الأمر ينطبق على حارس نيس تيدي بولهندي الذي سيصبح الموسم المقبل الحارس الثاني في نادي الجنوب الفرنسي ونفس الأمر ينطبق على مجادل الذي تألق مع أولمبي المدية خلال الموسم الحالي.

ليس من السهل إزاحة الثلاثي مبولحي ودوخة، إضافة إلى أوكيجدة إلا أن العامل الوحيد الذي قد يساعد الناخب الوطني في القيام بهذا الأمر هو عامل السن بحكم أن الثلاثي تجاوز الـ30 سنة، لكن التغيير بنسبة كبيرة لن يكون الآن والناخب الوطني بدأ من الآن في التفكير في مرحلة ما بعد المونديال التي ستعرف تغييرات جذرية في المنتخب من خلال رحيل العديد من الكوادر ومنح الفرصة لعناصر جديدة.

رفع ميولحي سقف الطموحات عاليا وسيكون من الصعب على أي حارس أخذ مكانه في المستقبل القريب بالنظر إلى ثبات مستواه رغم أنه إرتكب بعض الأخطاء خلال المباريات الأخيرة للمنتخب، إلا أن المدرب جمال بلماضي مازال يثق في إمكانياته ويعتقد أنه مازال قادرا على العطاء.

الحارس الذي ينتظر فرصته على أحر من الجمر هو الكسندر أوكيجدة ورغم أنه يقدّم مستوى مميز مع فريقه ماتز إلا أن الناخب الوطني لم يعطه الفرصة الكاملة لحدّ الآن رغم أنه أثبت في أكثر من مرة أنه يستحقها حيث وصل مستواه إلى غاية أن أصبح من أفضل الحراس في الدوري الفرنسي هذا الموسم.

شرف الدين عمارة لـ«الشعب ويكاند»:

سنوفّر كل الظروف لمواصلة تألق "الخضر"

ندعم الأندية الجزائرية في كل خرجاتها

أكد رئيس الاتحادية الجزائرية لكرة القدم شرف الدين عمارة في حوار خاص لـ«الشعب» ويكاند أنه سيقدم الدعم اللازم للمنتخب الوطني، من أجل مواصلة تحقيق النتائج الإيجابية خلال الخرجات التي تنتظره مستقبلا سواء في اللقاءات الودية أو الرسمية، أبرزها تلك التي تتعلق بالتصفيات المؤهلة لمونديال قطر 2022، كما تطرق إلى الاستراتيجية التي جاء بها لتطوير كرة القدم الجزائرية من خلال وضع الأرضية المناسبة لذلك، بداية من القانون والتكوين وكذا مرافقة الأندية على الصعيدين القاري والعربي، كاشفا أنه شرع في تجسيد البرنامج منذ استلامه المهام وتفاصيل أخرى ستعرفونها معنا.

حوار: نبيلة بوقرين

■ «الشعب ويكاند»: ما هي أهم المحاور التي يرتكز عليها برنامجكم لتطوير كرة القدم الجزائرية؟

■■ «شرف الدين عمارة»: قدمت برنامجا أمام كل أعضاء الجمعية العامة للاتحادية الجزائرية لكرة القدم وشرعنا في تجسيده مباشرة بعد استلامنا المهام لقيادة الهيئة الكروية للعهدة الأولمبية الجديدة، سواء فيما يتعلق بالأمور المتعلقة بالرئيس أو بالمكتب الفيدرالي، حيث أكدنا أن الأولوية ستتعلق بالجانب القانوني ما جعلنا نشرع في تعديل القانون الأساسي والمواد العامة له ونحن في الأيام الأخيرة من أجل الانتهاء من هذه المهمة، التي تعتبر خطوة أولى للسير نحو تغيير الأمور للإيجابي وخدمة كرة القدم الجزائرية بالنظر لتأثير هذا الجانب منه كل النواحي، إضافة إلى عديد النقاط الحساسة التي تندرج ضمن اولوياتنا على رأس الهيئة الكروية والتي ستنطرق لها الواحدة تلو الأخرى.

■ ما هي النقاط التي ستتطرقون لها إضافة للقانون الأساسي؟

■■ من بين أهم النقاط التي تطرقنا لها التحكيم الذي لن يكون بعد اليوم تحت رئاسة أحد أعضاء المكتب الفيدرالي مثلما كان عليه الحال في السابق، بل سيتولى المهمة حكم دولي سابق له الخبرة والكفاءة لإدارة لجنة التحكيم لأنها جديد مهمة في طرف المعادلة للنجاح في مهمتنا الرامية إلى تطوير كرة القدم، لضمان استقلاليته في العمل وتسيير المباريات بطريقة نزيهة بعيدا عن كل التلاعبات إضافة إلى هذا الجانب قمنا بانشاء لجان جديدة ستتطلق في العمل مستقبلا لكي تساعدنا في نجاعة وصرامة تجسيد البرنامج للنجاح في المشروع الذي نرغب في أن يكون مبني على أسس متينة وفقا للقيم الأخلاقية التي ترمي تتعلق بالرياضة، على غرار لجنة التدقيق والمراقبة الداخلية التي كانت موجودة، لكن قمنا بتدعيمها، لجنة التنفيذ والتنسيق بين الرابطات التي قمنا بإدراجها ضمن القانون الأساسي، شروط الترشّح عدلنا الأمور في هذا الجانب، حيث أصبحت بإمكان الجميع الترشّح مع وجود شروط موضوعية ومقبولة.

■ ماذا عن المنتخبات الوطنية ومستقبلها؟

■■ المنتخبات الوطنية تعتبر من بين أولوية الأولويات ضمن برنامجنا القادم، حيث سنوفر كل الإمكانيات والظروف المناسبة لكل الفئات الأكابر والشباب، من أجل تحقيق نتائج مشرفة في كل المناسبات التي تنتظرهم مستقبلا على الصعيد القاري والعربي والمغاربي وتنظيم لقاءات ودية وغيرها من الأمور التي تتعلق بضمان أفضل تحضير، الناخب الوطني سيعمد التحضير للمباريات الودية التي ستجمعنا مع كل من موريتانيا، مالي وتونس، والتي تدخل في إطار الاستعدادات الخاصة بتصفيات مونديال قطر 2022 والمواعيد الرسمية بما اننا أبطال أفريقيا في النسخة الماضية وعلينا أن نوفر الجو المناسب لكي نحافظ على هذا المكسب.

■ كيف ترى المواجهات الودية التي سيخوضها المنتخب الوطني ضد موريتانيا، مالي وتونس؟

■■ نحن سندعم المنتخب الوطني وطاقمه الفني من أجل العمل الجيد استعداد للمواعيد الرسمية القادمة مثلما سبق لي القول ومن مهمتنا توفير الظروف والإمكانيات اللازمة، عدا ذلك المدرب أدرى لما يتماشى مع مخططاته التكتيكية لأنه في مهمة الدفاع عن اللقب القاري ومن دون شكّ الوصول للقمة صعب والحفاظ عليها أصعب بكثير، ولهذا سنسعى للحفاظ على المكسب المحققة لحد الآن بما اننا أبطال أفريقيا في آخر نسخة وحاليا سنطمح للتأهل لمونديال قطر 2022، ما يعني أن المباريات الودية جد مهمة لتقييم مستوى التشكيلة، ونقف وراء المجموعة ضد كل من موريتانيا، مالي وتونس حتى تبقى وتيرة العمل على أعلى نسق ونلتزم أمام الشعب الجزائري بدعم الفريق لكي يبقى في المستوى العالي،كما أنه لا يجب أن ننسى أيضا اننا نركز على منتخبات الشباب لأنهم خزان الكرة الجزائرية، إضافة إلى جانب آخر لا يقل أهمية والأمر يتعلق بكرة القدم النسوية التي سنعمل على تطويرها هي الأخرى وفقا لبرنامج ثري سيسمح لنا بتطويرها أكثر البداية من اكتشاف المواهب ومرافقتها حتى يكون لدينا منتخب للسيدات قوي على الصعيد القاري والعربي.

■ هل ستكون مرافقة من طرف الاتحادية للأندية لتطوير مستوى الكرة المحلية؟

■■ أكيد سترافق الأندية الجزائرية ونساعدها عندما تكون على مهمة في المنافسات الخارجية سواء قارية أو عربية من خلال وضع كل الإمكانيات المتاحة تحت تصرفهم وكذا خلال تنقلاتهم، مثلما كان عليه الحال مؤخرا بالنسبة لكل من وفاق سطيف، مولودية الجزائر اللتين عادت للمنافسة القارية وهذه في حدّ ذاتها نقطة إيجابية كي تكون انطلاقة نحو غد أفضل، شباب بلوزداد وبالرغم من إقصائه بعدما كان لدينا أمل كبير من أجل المرور لدور نصف النهائي بعد الظهور الرائع بالرغم من قلة الخبرة لدى اللاعبين والطاقم الفني، لكن أخطاء بسيطة كلّفته مغادرة المسابقة وهذا هو المستوى العالي يتطلب دقة وتركيز خبرة في نفس الوقت، وأتمنى حظا موفقا لشبيبة القبائل التي مازالت ضمن السباق وسنكون كلنا خلف النادي حتى يصل لأبعد نقطة لأنها معروفة ولها تجربة في التنافس على المستوى الأفريقي، ومن هنا يمكننا أن نثمّن نتائج الأندية الجزائرية لأنها كانت إيجابية ومشرفة لحد كبير، خاصة في ظل الظروف الصعبة بسبب الجائحة الصحية وعدم التحضير الجيد والتنقلات الصعبة وفقا لبروتوكول صارم كان له تأثير مباشر.

■ متى ستنتهي البطولة الوطنية بالنظر للموسم الاستثنائي؟

■■ صحيح الموسم الكروي الحالي كان استثنائيا من كل الجوانب وعلى كل الرياضات بما فيها كرة القدم بسبب الجائحة الصحية، لكن مثلما يتابع الجميع الأمور تسير بطريقة عادية، ونحن نحافظ على النقاط الإيجابية ونكمل فيها من أجل إكمال كل اللقاءات بالرغم من صعوبات بسبب تواريخ الفيفا التي طالبت الجميع بإنهاء المنافسة في شهر جوان، لكن سنتلاءم مع التواريخ الجديدة للاتحاد الدولي وكذا الاتحاد الأفريقي لأن هذا الأخير طالبنا بإرسال أسماء الأندية التي ستمثلنا في الموسم القادم ضمن رابطة الأبطال وكأس الكونفدرالية الإفريقية، وبالنسبة لنا البطولة من المقرر أن تنتهي في 31 جويلية، بما أن عدد المباريات إرتفع مقارنة مع الموسم الماضي، لكن إذا اضطررنا لتقديم موعد انتهاء سنعمل على إيجاد الحلول التي ترضي الجميع وليس لدينا أي شك أن الأندية سيقبلون بكل روح رياضية.

■ مراكز التكوين والملاعب الجديدة كيف سيتم استغلالها؟

■■ هناك أربعة ملاعب كبرى ستستلم في القريب وستكون إضافة لكرة القدم الجزائرية وأيضا يتعلق بكل من براقي، تيزي وزو، الدويرة ووهران لأن هذه الهياكل ستكون بمعايير عالمية وستكون تحت تصرف كل الأندية وتتسع لعدد كبير من الجماهير المحبة للكرة، أما بالنسبة لمراكز التكوين الاتحاد الجزائري هو الذي يديرها بدلا من الفرق لأن السبب واضح ويتعلق بغياب الإمكانيات لدى الأندية، ما جعلنا نأخذ الأمر على عاتقنا انجازها، وستكون إضافة كبيرة للشباب الجزائري الراغب في تطوير إمكانياته في كرة القدم وكل هذه المرافق هي إضافة ستعود علينا بالفائدة في المستقبل بما اننا نطمح لتحقيق نتائج على المدى البعيد.

في سابقة بتاريخ المنتخب الوطني

بلماضي يختار ثلاثة منافسين مدروسين بدقّة

قرر الطاقم الفني للمنتخب الوطني لكرة القدم، بقيادة مهندس التتويج القاري جمال بلماضي برمجة ثلاثة مباريات ودية تحضيرية، خلال تربص شهر جوان الجاري ضد كل من منتخبات موريتانيا ومالي وتونس، تحضيرا لتصفيات كأس العالم 2022، التي تنطلق شهر سبتمبر المقبل، اختيار ثلاثة منافسين أفارقة في تاريخ «فيفا» واحد، بعد سابقة في تاريخ المنتخب الوطني الذي كان في حقبة رواتا يضيع على نفسه الودیات.

محمد فوزي بقاص

لم يتعوّد عشاق كرة القدم الجزائرية على مشاهدة الفريق الوطني الجزائري، يخوض ثلاثة مباريات ودية تحضيرية في تاريخ «فيفا» واحد، حيث يعتبر الأمر سابقة في تاريخ المنتخب الوطني، الذي عودنا في حقبة رواتا على تضييع هذه المواعيد أو الاكتفاء بخوض ودية وحيدة.

اختيار خوض ثلاثة مباريات ودية تحضيرية في موعد «فيفا» وحيد، تعتبر خطوة جديدة في برنامج المنتخب الوطني، الذي يسير نحو دخول بعد جديد، بعدما بلغ 24 مواجهة كاملة دون هزيمة ضد منتخبات قوية في القارة السمراء، تتقدّمها السنغال ونيجيريا وتونس ومالي وكوت ديفوار، ومنتخبات مقدمة ترتيب الاتحاد الدولي للعبة على غرار كولومبيا والمكسيك.

مباريات سمحت لرفقاء المحارب سفيان فيغولي من كسب الثقة وجلب كأس أمم إفريقيا 2019، بعد انتظار دام 29 عاما كاملا، بالإضافة إلى تحطيم أرقام قياسية استعصت على الكثير من المنتخبات القوية عبر العالم، وهو ما أعطى بعدا جديدا لأشبال الكوتش بلماضي الذين أسالوا الكثير من الحبر في الصحافة العالمية بالمستويات الكبيرة التي يقدمونها.

اختيار مواجهة تونس لتسلّق ترتيب «الفيفا»

وديات شهر جوان ستكون فرصة كذلك من أجل تسلّق ترتيب «الفيفا» الذي سيسمح للأثيوبي بن سبعيني ورفاقه، من البقاء دائما في ترتيب أفضل خمسة منتخبات بالقارة السمراء، ترتيب سيكون له دور كبير في المباراة الفاصلة لمونديال قطر، وقرعة كأس أمم إفريقيا المقبلة المزمع إقامتها مطلع السنة الجديدة بالكاميرون، حيث أكد المسؤول الأول على رأس العارضة الفنية للمنتخب، خلال الندوة الصحفية التي نشطّها الثلاثاء للحديث عن مختلف النقاط التي تهم الرأي العام أن مواجهة تونس التي تحتل المركز 26 في الترتيب العام للاتحاد الدولي مهمة للغاية.

وقال بهذا الشأن «اختيار تونس جاء لتحسين ترتيبنا لدى الفيفا والبقاء مع الخمس الأوائل في القارة السمراء، ما سيسمح لنا من الاستقبال في مباراة الإياب خلال المواجهة الفاصلة للتأهل لمونديال قطر».

وأضاف «من المفترض أن تساعدنا مباراة تونس على تسلق الترتيب العام، بالرغم من أنه يجب جلب مهندس طيران لمحاولة فهم كيفية احتساب النقاط ترتيب الاتحاد الدولي، لم ننهزم منذ أزيد من سنتين وبالرغم من ذلك نحتل المركز 33 عالميا».

وختم حديثه «مباراة تونس ليست سهلة، سنواجه منتخبا صعبا وليس في متناول، كما أنه منتخب مونديالي ومنشط نصف نهائي أمم إفريقيا الأخيرة، لذا مواجهته تعتبر أمرا مهما».

موريتانيا أقوى من جيبوتي..

هذا، وقام الطاقم الفني للخضر باختيارات مدروسة ودقيقة في تحديد هوية المنافسين، حيث كشف أن اختيار منتخب موريتانيا لمواجهته سهرة اليوم، جاء نظرا للتطوّر الكبير الذي يحدث على مستوى المنتخب الأول للمرابطين، وقال «الموريتانيون حققوا العديد من النتائج الإيجابية مؤخرا، وسيخلقون لنا العديد من المتاعب».

وتابع حديثه «موريتانيا أفضل بكثير من جيبوتي التي سنواجهها شهر سبتمبر المقبل، كما أنها ستسمح لنا من تجريب عدد لا بأس به من اللاعبين».

بلماضي أوضح بأن المنتخب لديه الكثير من السلبيات وليس معصوما من الهزيمة، وقال «الوديات ستسمح بتطوير أداء المنتخب الوطني، والرفع من انسجام اللاعبين فيما بينهم، وحتى تجريب الوافدين الجدد، ونفكّر كذلك في ترتيب الفيفا».

وأفاد قائلا، «كل هذه النقاط أفكر فيها، درسنا جيدا هذه المباريات والمنتخبات التي سنلعب ضدها».

فرصة اللعب لابن العمري وأمثاله

وبخصوص ترتيب الفيفا دائما الذي أضحى هاجسا للخضر، أكد بلماضي أنّ الوديات الثلاثة ستسمح للتحضير لتصفيات كأس العالم، وإعطاء وقت لعب لكل الذين يملكون فارقا في الأداء ووقت اللعب مثلما يحدث مع صخرة دفاع الخضر جمال الدين بن العمري، كون هناك الكثير من اللاعبين لا يتواجدون في أفضل أحوالهم البدنية بتعادهم الطويل عن المنافسة الرسمية، وقال عن هذه النقطة بالذات «لا أستطيع رؤية المستقبل، لكن في حالة ما إذا تواصلت وضعيتهم على هذا الشكل، واضطررنا لإبعادهم عن تربص شهر سبتمبر سنستفيد على الأقل من الارتقاء في ترتيب الفيفا».

وضعية مقلقة دفعت الناخب الوطني للذهاب لأبعد من ذلك في تصريحاته حين قال بالحرف الواحد «خلال الميركاتو المقبل أود أن يتمّ أخذ المنتخب الوطني بعين الاعتبار في اختيارات اللاعبين المستقبلية لفرقهم».

وأردف قائلا، «أريد لاعبين يخوضون لقاءات دورية في بطولات ذات جودة وقيمة، وليس الانتقال إلى فرق كبيرة للجلوس على دكة الاحتياط أو في المدرجات».

وختم كلامه، «على بن العمري إيجاد فريق جديد لإعادة بعث مشواره، لم يستطع أحد هزمه خلال «كان» مصر، يجب أن يلعب كل نهاية أسبوع ويعلم أن عليه القيام بالاختيار الصائب».

مالي أحسن على الأقل من منتخب بوركينافاسو

أمام بخصوص منافس الخضر الأخير منتخب مالي، أوضح بلماضي، أن النسور يملكون منتخبا كبيرا وقويا، بأزيد من ثلاثين لاعبا ينشطون في مختلف البطولات الأوروبية، وأشاد برفقاء القائد عبدو اللاي ديابي حيث قال بأنه لن يتعجّب إذا وجد منتخب مالي في القمة خلال السنوات القليلة المقبلة، وتحدث «هم أقوياء على الأقل من منتخب بوركينافاسو وأحترمهم كثيرا».

اختيارات بلماضي لم تكن عشوائية تماما، حيث أكد أنه تم اختيار موريتانيا لأنه منتخب في تطوّر مستمر وأقوى من منافس الجولة الأولى من تصفيات مونديال قطر منتخب جيبوتي، وهو لقاء تحضيري لدخول المنافسة بقوة ومواصلة سلسلة المباريات دون هزيمة، كما أوضح أن اختيار منتخب مالي الذي واجهه وديا قبل نهائيات كأس أمم إفريقيا بتربص قطر، جاء لحضور لمنتخب بوركينافاسو، فيما تمّ اختيار مواجهة منتخب تونس في داربي مغاربي كون الأخير منشط نصف نهائي «الكان» ومنتخب مونديالي، والفوز عليه سيسمح لكتيبة المحاربين من كسب نقاط، إضافة تسمح بكسب على الأقل مكانة افريقية واحدة على حساب منتخب نيجيريا الذي يحتل المركز 32 عالميا».

تفعيل الدبلوماسية الرياضية.. برنامج عمارة

من جهة أخرى، يجب التنويه بسرعة التنفيذ والتفاوض للاتحادية الجديدة، بقيادة الرئيس شرف الدين عمارة، التي تمكنت من ضمان مواجهة ودية ضد موريتانيا بعد يومين فقط من إعلان تأجيل الجولتين الأولى والثانية من تصفيات كأس العالم، وبعدها بيومين تم الإعلان عن منافسين جديدين هما مالي وتونس، وهو الأمر الذي كانت تعجز عنه الاتحاديات السابقة التي كانت دائما ما تفشل في برمجة وديات، وتتحجج بضيق الوقت وبرمجة مباريات المنتخبات الكبيرة والإفريقية على المدى الطويل.

المباريات الودية الثلاثة ستسمح للرئيس عمارة من مباشرة ما أسماه في برنامجه تفعيل الدبلوماسية الرياضية، بإقامة علاقات مع صناع القرار على مستوى اللجان الكروية في الهيئات الدولية والقارية، حيث سيلتقي رئيس الاتحاد الموريتاني أحمد ولد يحيى الذي كان أحد أبرز المترشحين لرئاسة «الكاف» مؤخرا، كما سيتعرف على نظيره المالي مامادو توري، والمخضرم التونسي وديع الجري عوض المكتب التنفيذي للكونفدرالية الإفريقية لكرة القدم.

الفنان مبارك دخلة «الشعب ويكاند»:

«الطقطوقات» ليست من الموسيقى الكلاسيكية الجزائرية

■ لا وجود لمالوف عنابي وآخر قسنطيني

يفتح ابن بونة وفنان المالوف مبارك دخلة قلبه لـ«الشعب ويكاند»، ليتحدّث عن مسيرته الفنية العريقة التي انطلقت في سنّ مبكرة، وتعلن عن ميلاد واحد من عمالقة المالوف بمدينة عنابة، فنان بحوزته ما يقارب 70 ألبوما في السوق، تحتوي على أغاني ذاع صيتها على المستوى الوطني.

حوار: هدى بوعطيح

يرى مبارك دخلة أن الساحة الفنية ظهرت فيها ما يعرف بـ«الطقطوقات»، أو الأغاني القصيرة، وبأنها ليست بالمالوف، وهي بعيدة كل البعد عن مكونات النوبة الأصلية وعن الموسيقى الكلاسيكية الجزائرية والتي يقال عنها الموسيقى الأندلسية، غير أنه نوّه بالموجة الشبابية الجديدة التي تعمل على تقديم أحسن صورة لهذا الطابع الفني على المستوى الوطني.

■ «الشعب ويكاند»: دخلت عالم الفن والموسيقى في سنّ مبكرة، حيث كان ذلك في سن الثامنة، هل أخبرتنا كيف كانت بداياتك وعلى يد من؟

■■ **مبارك دخلة:** مبارك دخلة فنان المالوف من مدينة عنابة من مواليد 1961، في الحقيقة لست أنا من اختار دخول الفن، فقد كانت لدينا بمنزلنا أسطوانات غنائية قديمة أحفظ ما فيها من أغاني عن ظهر قلب، وكان لشقيقي الأكبر فرقة موسيقية، كما كانت لديه آلات موسيقية متنوعة كالقيثارة والماندولين، حيث كنت في صغري أعزف عليهم، وفي سن الثامنة اكتشف لديّ موهبة العزف كموسيقي مبتدئ يتقن النوتات، وبموافقة والدي رحمه الله، قاما بتسجيلي بالمدرسة الموسيقية بمدينة عنابة سنة 1969، حيث تعلمت بطريقة علمية «الصولفاج» والعزف على آلة الكمنجة.

وفي سنة 1971، التحق الفنان الكبير الراحل حسان العنابي بالمدرسة الموسيقية، أين قام بتكوين أول قسم في مادة الموسيقى الكلاسيكية الجزائرية أو «المالوف»، ومن خلال ذلك كانت بداياتي الأولى كتلميذ في المدرسة الموسيقية، بحيث كنت المغني الرئيسي، وفي سنة 1974 تحصلنا على الجائزة الأولى في مهرجان «الشباب» بالجزائر العاصمة.

■ إذا يمكن القول إنك تتلمذت على يد الفنان الراحل حسن العنابي، وأخذت عنه أصول الموسيقى الكلاسيكية؟

■■ في الحقيقة الفنان حسن العنابي التحق بالمدرسة الموسيقية بعنابة سنة 1971، وأنا التحقت بها سنة 1969، حيث تتلمذت في البداية على يد أساتذة جزائريين وأجانب، وعلى يد أيضا شقيقي الأكبر والذي كان أستاذا بهذه المدرسة.

■ كيف تلقيت أول تتويج لك بجائزة «الشباب»، خصوصا وأنها جاءت في بداية مشوارك الفني، وكان رئيس لجنة التحكيم فيها الفنان الكبير الراحل محمد العنقى؟

■■ نعم، هو أول نجاح لعنابة، ولي أيضا وأنا تلميذ لم أدخل عالم الاحترافية، وبعدها بين سنتي 1978 و1980 انفصلت تماما عن المالوف، وتوجّهت نحو الأغنية الشعبية لتعلّم أبجديات وخصوصيات هذا الطابع الفني العريق والمتشعب، وبقيت فيه لمدة تقارب 03 سنوات، حيث كنت أعزف على آلة الكمنجة مع الفنان الشعبي «حساني عبد المجيد»، إلى غاية سنة 1980 لأعود إلى طابع المالوف، وتبدأ خلالها مسيرتي الاحترافية في تنشيط الأعراس والحفلات الفنية الرسمية.

■ ولماذا لم تواصل أيضا مسيرتك في مجال الأغنية الشعبية، فأنت معروف عنك فقط بأنك فنان المالوف؟

■■ بدأت تكويني في طابع المالوف، أما تكويني في مجال الأغنية الشعبية، فقد كان في سن 17 سنة، وكان فقط لأجل التعلم واكتساب إضافات في عالم الفن، وقد ساعدني هذا التكوين في مشواري الفني.

■ كيف يختار الفنان مبارك دخلة أغانيه، وما هي الأغاني التي يعتز بها وتركت صدى كبيرا وسط الجمهور العنابي والجزائري على حدّ سواء.

■■ قبل أن أصل إلى اختيار الأغاني، كنت قد فزت بالجائزة الثانية في نهائي حصة «ألحان وشباب» تحت قيادة الفنان الكبير معطي بشير رحمه الله سنة 1984، هذا الفوز منحني دفعا آخرا في مشواري الاحترافي، حيث أصبحت أكثر طلبا في الحفلات والأعراس، وبعدها بين سنتي 1988 و1990 كان لزاما عليا أن أوأدي واجب الخدمة الوطنية، حيث انقطعت تماما عن الفن ولمدة عامين، وأريد أن أشير أنني متحصل على شهادة مهندس دولة في صناعة الحديد، وبعد إنهاء الخدمة الوطنية تفرغت تماما للموسيقى، أين قمت بتسجيل أشرطة وتدوين الموسيقى الجزائرية، ولحد الآن بحوزتي ما يقارب 70 ألبوما في السوق، تحتوي على أغاني ذاع صيتها على المستوى الوطني، وربما شهرة هذه الأغاني تعدت شهرة اسمي الفني، على غرار أغنية «يا صبرينة واش عملتي فينا» والتي لاقت رواجا كبيرا، فالكثيرون لا يعرفون أنها أغنية خاصة بالفنان مبارك دخلة، إلى جانب «أرواحوا

أرواحوا في عنابة ترتاحوا» و«جيبو للعريس الحنة» هذه الأغنية بالذات أعادها فنان كبير وقد كان ذلك شرف لي، ألا وهو الفنان الراحل حمدي بناني، كما أعادت تأديتها الفنانة راضية عدة وعبد الحكيم بوعزيز، إضافة إلى أن أغنية «صبرينة» وأرواحوا» أعادها الكثير من الفنانين المعروفين في الجزائر، من بينهم عبد العزيز بن زينة، توفيق عون والشاب رشدي.

■ معروف عنك مناصرتك لفريق اتحاد عنابة، ولا تفوت مبارياته، هل غنيت له أم هي مجرد مناصر له؟

■■ نعم مناصر وفي، اتحاد عنابة حياتي مثلما هي الموسيقى، أديت عديد الأغاني لهذا الفريق، كما أنه بحوزتي ألبوم غنائي خاص به، على غرار «خاوة خاوة»، فقد أديت أغاني عن اللاعبين والمناصرين وحتى المسيرين.

■ ماذا يمكن أن يقول الفنان مبارك دخلة عن واقع الأغنية اليوم في الجزائر؟

■■ أرى أن الموسيقى الجزائرية اليوم، بغض النظر عن الكلمات في تطوّر ملحوظ، فمثلا الأغنية الشعبية والعاصمية خطت خطوة جديدة، وحققت قفزة نوعية إلى الأمام بإدخال نغمة جديدة وعصرية، بالإضافة إلى الأغنية السطايفية والشاوية، ناهيك عن موسيقى الراي، حيث إن هناك أسماء جديدة كبيرة أبدعت في هذا المجال.

■ وماذا عن أغنية المالوف؟

■■ المالوف يبقى في طابعه التقليدي، لكن يمكن القول بأنه ظهر ما يعرف بـ«الطقطوقات»، أو الأغاني القصيرة، على غرار «يا صبرينة» «ويا سارة» فهذا ليس بالمالوف، وهي بعيدة كل البعد عن مكونات النوبة الأصلية التي تغنى في تلمسان والعاصمة والشرق الجزائري، وبعيدة عن الموسيقى الكلاسيكية الجزائرية والتي يقال عنها الموسيقى الأندلسية.

■ هناك موجة شبابية اقتحمت عالم المالوف، هل ترى بأنها قادرة على حمل مشعل الجيل القديم، ومواصلة الحفاظ على هذا التراث الفني الجزائري العريق؟

■■ نعم هناك فنانون شباب كثيرون دون ذكر أسمائهم حتى لا أتجاوز أحدهم، هي موجة بإمكانها حمل المشعل، تعمل على تقديم أحسن صورة للمالوف على المستوى الوطني، سواء في عنابة أو قسنطينة أو ميلة أو قالمة..

■ في تصريح سابق لك.. قلت إنه لا وجود للمالوف العنابي، ماذا تقصد بذلك؟

■■ لا وجود للمالوف العنابي أو القسنطيني، هناك المالوف وفقط، وكل منطقة كيف تؤديه، ولكل لهجته وشخصيته التي يؤدي بها هذا الطابع الفني، فقط كانوا يقولون الطابع القسنطيني نسبة إلى الجهة القسنطينية، كما أن هناك العاصمي، الوهراني، وفي الجنوب هنالك الساورة والواحات.. فعنابة كانت تنمي إلى القسنطيني من الناحية الجغرافية، لا يوجد المالوف القسنطيني أو العنابي فمن جهتي لست مقتنعا بهذه التسميات.

■ فصل الصيف على الأبواب، وخلالها تكثر الحفلات الفنية، ما هي مشاريعكم لهذا الموسم؟

■■ بداية، الحمد لله لم أصب بوباء كورونا، وأتمنى الشفاء لجميع المصابين، والرحمة لمن فارقوا الحياة بسببه، استغليت فترة الحجر الصحي لإطلاق مشاريع جديدة، حيث قمت بجمع معظم الفنانين المعروفين من مختلف جهات الوطن، وصل عددهم إلى 28 مطرب وعازف، كنا نعمل على تقديم أغاني، كما قمنا بتكريم الفنان الراحل حمدي بناني.

لم أتوقف عن الموسيقى، والآن وبعد انخفاض عدد الإصابات بالتأكيد ستكون العودة إلى الأعراس والأفراح، مع العلم أنه خلال شهر رمضان كانت العودة للحياة الثقافية، وكان لي الشرف أن أديت عدة حفلات في العديد من ولايات الوطن.

■ كلمة أخيرة؟

■■ شكرا لجريدة «الشعب» التي أتاحت لي هذه الفرصة، فأنا في كل مرة أحاول أن أقدم نبذة عن حياتي الفنية، فهي فرحة بالنسبة لي أن أخبر جمهوري ببداياتي في مجال الفن والموسيقى، فقد يكون ذلك عبرة لفنانين من الجيل الجديدة عن مشواري البسيط والمتواضع، وبالمناسبة وإن كان ذلك متأخرا نوعا ما، ومن خلال هذا المنبر أتمنى عيدا سعيد لجمهوري عبر الوطن، ولكل قراء الجريدة.

إشهار

p15- wikend 2_Mise en page 1 02/06/2021 20:57 Page1

الكاتبــة والنّاقــدة إيمــان توهــامي لـ «الشعــب ويكانــد»:

الهـويّة الثّقافيــة للمـرأة الجزائريــة لم تأت من العدم

■ نســاء جزائــريّات بــرزن منــذ القــديم في صناعــة الحــدث

الكاتبة والنّاقدة الدكتورة الجزائرية، توهامي إيمان، باحثة أكاديمية جزائرية متقدة الفكر المشع بالمواضيع البحثية المتميزة والمخالفة للمعهود، باحثة عن المغاير الفكري باعتباره منبع التجدد راقية في فكرها وأسلوب تعاملها، تؤمن بالود والمحبة في التعاملات الإنسانية الراقية.

جريئة في طرح موقفها وفكرها، وإن كان مغايرا للسائد فهي ضد التيار لأنّه لا يشبهها في السائد الفكري والمعتقدي، تتقن اللغات الأجنبية، تشغل في مواضيع تهتم قضايا الجسد من ناحية تأصيله النظري وقضايا الدراسات السيميائية بمختلف فروعها التنظيرية، تهتم بتحليل العلامة في كل المجالات بوصفها نمطا تواصليا أساسيا يتجلى في المباحث المعرفية، لها العديد من المشاركات في الملتقيات والمؤتمرات والمنشورات، مثل المؤتمر الدولي الثاني عشر لمركز جيل البحث العلمي حول «الرّواية العربية في الألفية الثالثة ومشكل القراءة في الوطن العربي تحت رعاية الاتحاد العالمي للمؤسسات العالمية»، وناشطة سياسية في قضايا السلم والسلام بوصفها عضو حديث بالمنظمة العالمية للسلم والسلام والتنمية الدبلوماسية - فرع الجزائر، 2019.

■ حوار: فاطمة الوحش

• الشعب ويكاند: الذّات المبدعة هو ما يمكن أن نسمّي به المرأة في وقتنا الرّاهن؛ كيف صنعت المرأة الجزائرية معيار القيمة لهذه الذات؟

•• الكاتبة والنّاقدة إيمان توهامي: ورثت المرأة الجزائرية اسما من ذهب لامع وبارز ذي قيمة كبيرة وعالية لا يمكن لأي بشر أن يقدر حجمه سوى من يعرف المرأة الحقة نفسها، فهي تختلف عن باقي نساء العالم وعن النساء العربيات في صفاتها وملامحها التي تكون شخصيتها منذ تكوين المجتمع الجزائري؛ في أصولها العريقة الممتدة إلى الحضارات الراقية، في فكرها ونمط حياتها من الحضارة اليونانية التي ورثت منها الجمال، والرومانية التي ورثت منها القوة إلى العباسية التي ورثت منها العلم، وختمت بالعثمانية التي طبعتها بطابع القصور والرقي، فهو اسم تحت طيّاته العراقة في الأصول والرقي في الهوية، لتكون ذاتا خلّاقة تضع لمستها الخاصة أينما حلّت فتطبع المكان الذي تتواجد فيه بتألقها الفكري وروحها العطرة، فهي قوة ناعمة وهادئة وحضارة قائمة في كف يدها، ومن التغيرات التي أصابت المناخ الثقافي الجزائري في تقبل المرأة العاملة وإدراكه لحقيقة إنجازاتها وأعمالها في مختلف الميادين، كما أنّ لسياسة الدولة والقرارات كانت رهانا كبيرا كسبته المرأة الجزائرية، ما أعطاها انطلاقة كبيرة وواسعة لتثبت جدارتها، بوصفها ذات منجزة وفاعلة وكيان حر منطلق، فهي جسد بكر خال من كل القيم المقيدة لها.

• إذن التّميّز هو عنوان الفرادة في هذه الذات؛ في رأيك كيف أوجدت المرأة عنوانا لتميّزها داخل مجتمع غالبا ما يعارض توجّهاتها وآمالها؟

•• صنعت المرأة الجزائرية تميّزها بأسلوبها الخاص في الحياة، الذي يدمج بين متعدّد العادات والتقاليد التي خرجت منها هوية متميزة في طريقة التعامل والكلام الراقي والحس العالي، والقالب الشخصي بعاطفة متقدة كلها عطاء وحنان وبذل من أجل نفسها أولا ومن أجل مجتمعها ثانيا، مميزة في طريقة معالجتها للأمور التي تعمل فيها العقل والحكمة قبل أن تحكم قلبها، فكل امرأة جزائرية صنعت من تجربتها الخاصة قالبا يميزها عن الباقي تحولت مع الزمن إلى نموذج تحيا به، فهي راقية بطموحها العالي الذي لا يقف أمام حدود مفهوم المرأة النمطية، فقد رفضت هذا الدور وأرادت أن تكون صورة مختلفة، ترسم ملامحها بما تؤمن به وتفكر فيه مادام ينبع من منظور قيمي صحيح، ما صنع تميزها قدرتها على التحكم في الأمور وضبط ميزانها فيما يخدمها ويخدم مجتمعها، مميزة في حسن تنظيمها للوقت وإدراك الأولويات بدءا من بيتها وعملها، ثم شغفها وحلمها فطموحا إلى الوعي بمكانتها في المجتمع، فـ «المرأة الجزائرية التي أتحدث عنها تجتمع فيها نماذج نساء متعددات كلهن وصمن بسمة واحدة التميز في التجربة الوجودية التي صنعت اسم كل واحدة منهن»، فقد رسمت المرأة الجزائرية لنفسها هوية متميزة بكيانيها الأنثوي العالي في صفاته. فاحترام المرأة الجزائرية لذاتها وللآخرين يعد عنصرا مهمّا صنع تميزها، فقد عرفت المرأة الجزائرية بعنصر الاحترام والتقدير من خلال تربيتها التي نشأت فيها، ما جعلها قيمة أساسية في تعاملها مع نفسها، في تقدير ذاتها، في المنجزات التي حققتها مع الآخرين، فتضع الحدود الفاصلة لها ولغيرها في التعاملات لكي لا تسمح بالتجاوزات، التي قد تفقدها هيبتها أو تقلل من شأنها وقدراتها، فنظرتها دوما أفقية نحو تحقيق أهدافها ولا تقبل أن يجرها الآخر للمتاهات أو القاع لفطنتها في الحفاظ على كرامتها عالية شامخة، وهذا لا يتأتى إلا من خلال النضج العالي.

• بناءً على المعطيات التي ذكرتها سالفا..كيف ترى المرأة الجزائرية نفسها في مجتمعها؟

•• منذ تكوينها الأولي في المجتمع أدركت المرأة الجزائرية أنها كيان مستقل له وجوده الفاعل في وسطه، فهي تعي جيدا أنّها ليست مجرد عنصر قام على دور محدّد وبسيط بل أيقنت أنها هي الفاعل والمحدث، وهنا أدركت أنّها صانعة للقرار بوعيها للأمور ويقظتها الحادة في استيعاب ما يدور من حولها، تضاف لهويّتها المكتسبة، عكست تحقيق الذات التي تؤسس لخطاب أيديولوجي في مجتمعها مضاد لما هو موجود وسائد، فالمرأة الجزائرية المتميّزة خرجت من سجن الجسد الأنثوي، المغلف بالخرافات والعادات والتقاليد الاجتماعية، بتخطّيها لما هو سائد ومحاولة الهروب من الصورة النمطية التي فرضت عليها، فقد برزت منذ القديم في الدور الريادي في صناعة الحدث مثل «لالة فاطة نسومر صبورة، ذات حلم، متروية، ومتسامحة، راجحة العقل، متينة، عفيفة طاهرة، مصلحة اجتماعية، مجاهدة حتى أصبحت سيدة في قومها»، لأنّها امرأة ريادية تملك الجرأة الكافية لمواجهة التحديات وتبتكر الأفكار وتحولها إلى واقع، ومشاريع قيد التنفيذ لتلبية احتياجاتها وتحقيق استقلاليتها الاقتصادية، لتحظى المرأة بمكانة رفيعة؛ في مجتمع الطوارق مثلا، فهي الآمرة الناهية في بيتها المتحملة لقساوة العيش، فتمثل المرأة التارقية سندا للرجل في العديد من مناحي الحياة، ورغم الجهد الذي تتطلبه طبيعة العيش في الصحراء، إلا أن المرأة أثبتت وجودها جنبا إلى جنب مع الرجل.

• ذات المرأة هي هويّتها والهويّة صنيع ماض وحاضر، هل توافقين أن التفرد هو ما حقّقته المرأة في هذين المسارين؟ أم في سمة الاختلاف في شخصيتها؟

•• تحقّق تفرد المرأة الجزائرية في قوة ثقتها في هويتها المختلفة التي صنعتها بما تمتلكه من مؤهلات وقدرات جعلتها تصل إلى مراتب عليا في الدولة، فالهوية الثقافية التي تمتلكها المرأة الجزائرية لم تأت من العدم بل من جذور علمية أصيلة، فنساء الجزائر نشأن في بلد ورث العلم والثقافة من الدولة الرستمية التي أنشأت حضارة علمية في بلاد المغرب العربي، ما عزّز التربية الثقافية في تنشئة وتربية المرأة الجزائرية على حب العلم والثقافة، باعتباره موروثا ثقافيا علميا في مكونات شخصيتها، ناهيك على حبها لتطوير شخصيتها فهي لا تقف عند حدود العلم وحد بل تحوله إلى منجزات مختلفة يحقق بها ذاتها، فتفرد المرأة الجزائرية جاء من إيمانها العميق بنفسها أنها حاملة لفكر فاعل خلق جعل منها كيانا أنثويا مختلفا، فتفرّدها أولا نابع من إحساسها العميق بذاتها، وأنها هي التي تدعّم نفسها قبل أن تبحث عنه خارج حدود ذاتها، وتفرّدها يتأتى من عمق الأسرة الجزائرية باعتبار أن المرأة الجزائرية وجدت الدعم من قبل أبيها وأمها وأخيها الرجل في عمومه، ومن وسطها في خصوصه الذين وثقوا في قدراتها وآمنوا بانها كيان مستقل قادر على الإنجاز، كما أنّ فرادتها تتحقق من خلال رفضها في قبول الهوية التي رسمت لها أنثى ضعيفة مهزومة، التي دفعتها أن ترفض وبقوة هذه الهوية وتتحدى الظروف والسائد الذي يكبلها، ويضع لها الحدود والخطوط الحمراء لكي لا تتجاوزها، لكن وقف بإصرارها وتحدّيها لتحقيق أحلامه، فالتفرد من غريزتها في الاختلاف في ألاّ تشبه أي امرأة في الكون بأن يكون لها صورة هوية خاصة أصيلة صنعتها بنفسها وبتعزيز من مجتمعها، ما أكسبها مساحة صوت كبيرة تعبر فيها عن معتقدها ورؤاها الوجودية للحياة، لسبب واحد أنّها تقف مع الحق والخير لذا أقول دوما «إنّ المرأة الجزائرية إن وجدت الدعم الضروري واللازم لها، خاصة النفسي الذي يعزز ثقتها بنفسها، والاجتماعي الذي يهيء التربية لانطلاقها، لتمشي ضمن الأطر العامة والحدود الشرعية؛ هنا ستصنع المستحيل».

• كيف تكوّنت صورتها المميّزة والمتفرّدة؟

•• لا يأتي شيء من العدم التميز سمة من خلال عظمة المرأة الجزائرية مهما كانت صفتها «أم، أخت، زوجة، عاملة، محامية، قاضية، أستاذة..إلخ» من خلال قدرتها على تحمل المسؤوليات وتحدي الصّعاب والعوائق، ولتجد المرأة في موقع المسؤولية عن إعداد جيل المستقبل، وتوفير الأجواء النفسية الذهنية الملائمة لتفتحه وفي موقع العمل، حيث تشارك الرجل في بناء مستقبل مشرف يستجيب لطموحات الشعب، الذي دفع الثمن باهظا لينعم اليوم بثمار تلك التضحيات الرائعة التي قدمه، مثل وإدراك حقائق الأمور، باحثة دوما عن الجيد الذي يهز الجمود والسكون حولها، في روح لا تهدا من الحركة والعمل، بروح متقدة ومتحدية «ساهمت بها في صناعة تاريخ الجزائر جنب أخيها الرجل»، ورفعت من مستوى حضورها في المجالات والفضاءات المختلفة.

• الإيمان المطلق بالذّات وما تملكه المرأة من خصائص وقدرات وصفات فارقة، هل يمكن اعتبار كل هذه العناصر سمة لتميّز المرأة؟

•• تمتلك المرأة الجزائرية في شخصها وروحها عنصر القوة، فالنّساء القويّات هنّ نساء مميّزات يحدثن تغييرات كبيرة في هذا العالم بفضل سعيهن لتحقيق رؤيتهن وأحلامهن، فالمرأة القوية تقلب موازين هذا العالم لتترك بصمة دائمة فيه يستمر وجودها من خلالها، إذ تتقن هنا النساء القويات فن عيش الحياة بشروطهن الخاصة، ويمكنهن تقديم دروس عن كيفية إظهار المرونة خلال مواجهة المحن واجتياز العقبات التي قد تعترض طريقنا، المرأة القوية تدرك قوة عقلها الحقيقية لكنها لا تسمح لها بالسيطرة على حياتها، ناهيك عن أنها تتقن التعامل مع عواطفها، كما أنّها توقها لتتغير باستمرار يعزّز قوتها الداخلية، لذلك لا ترى ضرورة للتشبث ببعض المواقف أو المشاعر، بل تسمح لنفسها باختبار تلك المشاعر ثم المضي قدما في حياتها..

وهذا النوع من النساء لا يسمحن للناس أو الأحداث بالتحكم في شعورهن، ولا يتركن مجالا للخوف أو الشّكوك للتحكم في طاقتهن، كما تدرك المرأة القوية أنّها يجب أن تكون في أفضل حالاتها دائما للفوز في هذه الحياة، واغتنام الفرص التي تتاح أماها وهي ذكية جدا في التعامل مع تقلبات الوضع، وجعله يخدم مصلحتها لتطوير ذاتها. فتدفع نفسها للقيام بأشياء جديدة حتى لا تتصلّب هويتها، وهي لا تسمح للخوف بالتحكم فيها لأنّها تدرك أن التعلم يتطلب حالة ذهنية هادئة وثقة في النفس، مثل السيدات صنعن اسمهن ليصبحن سيدات أعمال ناجحات يدرن أعمالهم بكل مهارة، ويشاركن في صنع اقتصاد البلاد المرأة التي تملك شخصية صلبة، وإرادة قوية جعلت الحديد يلين أمام صلابتها، وهي صاحبة الشخصية الحديدية القادرة على تعدي المحن بقوة، والوقوف أمام صعوبات الحياة بشجاعة..

كما أن المرأة الجزائرية في مختلف النّماذج من «سيدات الأعمال والباحثات والمحاميات والمربيات فالمعلمات إلى الفنانات»، تمتلكن ميزة أساسية أن كل منهن ركزت على نفسها فيما تملكه من خصائص وقدرات وصفات فارقات تميزها عن غيرها من النساء لصنع نفسها، وهي سمة تحسب لها في الإيمان المطلق بالذات وعدم مقارنة تجربتها الشخصية مع غيرها من النساء، حيث تؤمّن هنا أنه طريق مغلق وضيق ومضيعه للوقت يؤدي بها للانحراف عن الأهداف والطموحات الخاصة، لذا تغلق الدائرة اهتماماتها على نفسها في خطاها التي تود تحقيقيها.

• ما خلاصة كلامك؟

•• ما عساني أقول سوى أنّ المرأة الجزائرية «حقّقت هنا في تميزها وتفرّدها معادلة صعبة في رقتها كأنثى ملكة إحساس راقي ومرهف في حنانها وعطائها، بالعفة والحب والطهر والنقاء والسلام والحرية والجمال والانطلاق، وبين أن تكون قوية حادة وصعبة تواجه الحياة بأوجاعها وأتعاب المدينة، بكل تناقضاتها ومشاكلها ومتاعبها، رقية بفكرها المترفّع على التفاهات والحامل لنظرة إيجابية دوما.

انقلاب مالي

هل يعرقل المصالحة؟

انقلابان عسكريان في ظرف 9 أشهر.. وفي وقت كانت مالي تستعد لإعادة ترتيب البيت، بعد انقلاب أوت 2020، وغداة تأكيد الجزائر على ضرورة التعجيل بتطبيق اتفاق المصالحة هناك، خرج أحد الضبّاط العسكريين بانقلاب على السلطة المدنية، وتمّ اعتقال الرئيس المالي ورئيس حكومته، لتعود الأمور إلى نقطة الصفر. هذا سيؤثر على مسار تطبيق المصالحة الموقع في الجزائر، وقد يعرقل الانتقال السلمي للسلطة المقرّر أن يكون عبر انتخابات شهري فيفري ومارس 2022.

د. آسيا قبلي

(باحثة في الدراسات الإستراتيجية)

«الديباركية» والانقلاب العسكري:

أعلن الجيش المالي يوم 18 ماي المنصرم استيلاءه على السلطة واعتقال كل من الرئيس نداو باه ورئيس الوزراء مختار وان، المعيّنان لقيادة المرحلة الانتقالية قبل تسليم السلطة للمدنيين بعد انتخابات من المقرّر أن تجرى سنة 2022. وأعلن أسيمي غويتا وزير الدفاع وقائد الانقلاب نفسه رئيسا مؤقتا للبلاد يومين بعد استيلائه على السلطة، في ثاني انقلاب بعد الذي أطاح بأبوبكر كيتا شهر أوت 2020، لتقرّ المحكمة الدستورية في مالي تعيينه رئيسا في البلاد خلال المرحلة الانتقالية، بحجة شغور منصب الرئيس! ويعتبر غويتا أحد الضباط الأقوياء المشاركين في السلطة في مالي، وقد أزعجه أن تقوم السلطة المدنية بتغيير حكومي دون التشاور معه رغم أنه مكلف بحقيبتين وزاريتين مهمتين هما الدفاع والأمن في بلد يشهد اضطرابات سياسية وأمنية وأزمة ممتدة منذ ستينيات القرن الماضي.

يلاحظ أن الدافع من وراء الانقلاب، ظاهريا، لم يكن ليراعي المصلحة العامة للبلاد، بقدر ما كان لدوافع شخصية في ظاهرها، وحجتها عدم استشارة وزير الدفاع في التغيير الحكومي الذي أراده الرئيس ورئيس وزرائه، لكن لماذا امتعض وزير الدفاع وهو عسكري من تصرف رئيس البلاد؟ الجواب يكمن في طبيعة السلطة في الدول الأفريقية، المبنية على الثنائية، ثنائية حكم المدني والعسكري مع أولوية الحكم العسكري، أو ما يعرف بالديباركية ويقول أستاذ العلوم السياسية حمدي عبد الرحمان، في مقالة بعنوان «انقلاب مالي وعودة «ديباركية» الحكم في أفريقيا»، أن كلمة الديباركية يونانية تعني الطابع الثنائي، وجاءت الفكرة كترتيب سياسي قدمه ننامدي أزيكيوي، أول رئيس لنيجيريا المستقلة، عقب الانقلاب العسكري الأول في نيجيريا في جانفي 1966، كاقتراح لحلّ الصراعات على السلطة التي شهدتها البلاد.

ويعتبر حمدي عبد الرحمان، أن هذا النوع من الحكم يعد نموذجا توافقيا لمشكلة العلاقات المدنية العسكرية في أفريقيا، وهو حل وسط بين النموذج البريتوري أي الحكم العسكري الخالص، والنموذج الغربي أي الحكم المدني الخالص. لكن ما يميز هذا النموذج هو مركزية الجيش، فكل القرارات يجب أن تمر عبره ويستشار فيها. ولعلّ هذا ما يفسّر انقلاب الجيش على السلطة المدنية المؤقتة في مالي، التي أقدمت على تغيير حكومي دون استشارة وزير الدفاع.

انقلاب مالي ومساعي الجزائر للمصالحة:

نفّذ الانقلاب في مالي غداة حثّ الجزائر الأطراف في مالي على التعجيل بتنفيذ اتفاق المصالحة، إثر ترؤسها الاجتماع الوزاري لمجلس السلم والأمن الإفريقي الذي خصّص لبحث تطورات الوضع في جمهورية مالي، وكانت الجزائر أكدت على لسان وزير الخارجية صبري بوقدوم يوم 24 ماي 2021، أن «تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة الذي اكتسب زخما إضافيا مؤخرا، يحتاج إلى مزيد من التعجيل في تنفيذه، وأن الاحتفال هذا الشهر بالذكرى السادسة لاتفاق السلم والمصالحة في مالي، المنبثق عن مسار الجزائر، يشكّل فرصة متجدّدة لتقييم التقدم المحرز حتى الآن في معالجة التحديات المتعدّدة التي تواجه البلاد، كما أن عملية السلم والمصالحة التي ندعمها معا في مالي هي عملية قام بها الماليون لصالح الماليين»، وأكد الوزير أن الجميع يطمح لتحقيق نتائج ملموسة وإيجابية في أسرع وقت ممكن.

ويعتبر هذا الانقلاب الذي ندّدت به الجزائر «حجر عثرة» في مسار المصالحة الوطنية الذي ترعاه بصفتها رئيسة اللجنة المعنية بمتابعة الاتفاق، من خلال التوسّط بين مختلف الخصوم والمتنازعين على السلطة في مالي، سيما ما تعلّق بشق التنمية في المناطق الشمالية التي عانت الويلات منذ الاستقلال. حيث إن جميع الاضطرابات السياسية في شمال مالي كانت لأسباب اجتماعية واقتصادية بالدرجة الأولى، لكن تماطل الحكومة المركزية في مالي في تنفيذ الاتفاقات الموقعة منذ 1990 في الجزائر، والتي نصّت في كل مرة على إيلاء الاهتمام لمناطق الشمال من خلال تنميتها، عقد الأمور وجعل منها أزمة ممتدة، وهي مصطلح جاءت به منظمة الأمم المتحدة للزراعة والتغذية «فاو»، للدلالة على وجود أزمة مستمرة تتعدد أبعادها من اقتصادية إلى اجتماعية وسياسية.

إن استمرار الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار في الحكم، سيعيق حتما الجهود الرامية إلى تفعيل المصالحة الوطنية في مالي بين «الشمال المهمش والجنوب الذي يتمتع بالخيرات». ويعقد مهمة الجزائر التي سعت دبلوماسيتها دائما للحل السياسي واستبعاد الحلول العسكرية التي أثبتت فشلها في كل مرة. وتشير قراءات إلى أن هذا الانقلاب أريد به ضرب جهود الجزائر التي صارت على مرمى حجر من تحقيق المصالحة في مالي، وهذا لو تحقّق كان ليسقط السبب الذي تتذرع به فرنسا لتبرير استمرار تواجدها في المنطقة.

تأثير الانقلاب على الوضع الأمني في الجزائر:

إن الانقلاب في مالي سيدفع باللاجئين المتمركزين على الحدود الشمالية للبلاد هربا من الأوضاع غير المستقرة إلى محاولة دخول الأراضي الجزائرية، كما تندس جماعات الجريمة المنظمة وتتماهى وسط المدنيين، ناهيك عن التهديدات الصحية التي تنتقل خاصة مع انتشار فيروس كورونا والفيروسات المتحورة. ومن حق الجزائر أن تحمي أمنها وتتبنى المقاربة التي تضمنه، في ظل تواجد أجنبي كثيف خاصة الفرنسي في الحدود المتاخمة للجزائر، حيث تتبنى فرنسا سياسية تدخلية عسكرية أثبتت فشلها الذريع في كل مرة، رغم وجود خمسة آلاف عسكري فرنسي في منطقة الساحل فيما يسمى مجموعة الخمسة ساحل، وهذا ما يفرض عليها بذل المزيد من الجهود لتأمين حدودها. وكان تحقيق المصالحة واستتباب الأمن في مالي ليخفف من عبء حراسة هذه الحدود. ويمكن القول أيضا إن فرنسا تسعى للتخفيف من أعباء تواجدها العسكري في المنطقة من خلال مناورات يخيل إليها انها ستدفع بالجيش الجزائري للخروج والمشاركة في حرب خارج حدوده، سيما بعد التعديل الدستوري الأخير الذي يتيح للجيش الخروج خارج الحدود الوطنية.

ذريعة فرنسية لتبرير تمديد تواجدها:

أعطى الانقلاب الأخير في مالي ذريعة لفرنسا لتمديد تواجد بعثتها العسكرية في مالي سنة إضافية حسب رواية رسمية (فيما أشارت مصادر إعلامية إلى تمديدها فترة 10 سنوات إضافية)، وتبرر فرنسا تواجدها في منطقة الساحل عموما ومن مجموعة الخمسة ساحل بمكافحة الإرهاب والقضاء على الجماعات الإرهابية في المنطقة، وهو ادعاء تفنده الوقائع، فسياسة فرنسا الاستعمارية لم تتغير، وأثبتت مقاربها العسكرية للتدخل في شؤون دول الساحل وعلى رأسها مالي فشلها الذريع، فهي لم تستطع تحقيق الهدف الظاهري من تواجدها في المنطقة (مكافحة وتحييد الجماعات الإرهابية) ولا حتى حماية المدنيين، بل وبدل استهداف تلك الجماعات راحت تقتل المدنيين في الولائم والأعراس، حيث قتلت 100 مدني في عرس شمال مالي، في قصف جوي بحجة ملاحقة جماعات إرهابية. هذه «الأخطاء» الفرنسية تسببت في تراجعها على الصعيد العسكري الذي فشل كما أسلفنا، وكذلك خسرت بسببها الرأي العام في المنطقة وفي مالي تحديدا، وعليه تعالت الأصوات المطالبة برحيل فرنسا وبعثاتها العسكرية عن البلاد، حيث شهدت مالي في جانفي 2021احتجاجات مطالبة بإجلاء هذه القوات التي تقتل المدنيين، وقبلها وفي أكتوبر 2019، نظمت رابطة جمعيات «فاسكو – كورو» مظاهرات تطالب برحيل فرنسا عن البلاد، بسبب عجزها عن حماية المدنيين ناهيك عن العسكريين.

هذه المطالب لم تقتصر على الماليين فقط أو الدول التي تتواجد فيها القوات الفرنسية، بل طالت أيضا الرأي العام الفرنسي، الذي طالب هو الآخر بسحب القوات الفرنسية من منطقة الساحل، بعد ارتفاع حصيلة قتلى الجنود الفرنسيين إلى 50 قتيلا.

وكان الانقلاب – الذي يرى بعض المحللين أن فرنسا تقف وراءه – فرصة لتبرير بقائها بعد قرارها تقليص عدد قواتها المتواجدة في الساحل تحت ضغط شعبي فرنسي، كما أن استمرار اللااستقرار في مالي يساعد فرنسا على إحكام قبضتها على مستعمراتها السابقة جنوب الصحراء (بحجة مكافحة الإرهاب كما ذكرنا)، لكن حقيقة استماتتها في البقاء هو حماية مصالحها واقتصادها الذي يقتات على ثروات مستعمراتها السابقة.

الخلاصة، إن الاضطرابات السياسية التي تشهدها مالي على الأقل منذ بداية الأزمة في 2012، إنما سببها التدخل الخارجي سيما الفرنسي، الذي يعمل ضد مصلحة المنطقة بأسرها. ومنه ضد استقرار مالي التي حُوّلت إلى مستنقع للجماعات الإرهابية بعد انهيار النظام في ليبيا، إذ سمح توفر الأسلحة بالتمرد على السلطة المركزية في باماكو، التي لم تحترم تطبيق اتفاقات الجزائر، حول تنمية الشمال وأصرت على تهميشه، ما أدى إلى ثورته في كل مرة. فإعادة الأمن والاستقرار في منطقة شمال مالي، من خلال التركيز على عنصر التنمية باعتباره الكفيل بالقضاء على التوتر، سيمنح عيشا كريما للمواطن في شمال مالي، وبالتالي يقطع الطريق أمام الجماعات المسلحة الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة التي تستغل فقر الساكنة لتجنيد الشباب في صفوفها وتنفيذ مخططاتها الإجرامية. وهي المقاربة التي تركز عليها الجزائر، هذه المقاربة السلمية السياسية والدبلوماسية لا ترضي فرنسا التي تتخذ من اللااستقرار ذريعة للبقاء وتبرير سياساتها التدخلية ليس لتطهير المنطقة من الجماعات المتطرفة، كما تدعي، لكن لنهب ثروات تلك الدول وحرمانها من التنمية التي تمكنها من الخروج من التبعية لها. لذلك تسعى في كل مرة إلى إجهاض كل محاولة وساطة جزائرية لتهدئة الأوضاع هناك واستتباب الأمن.

ضحية أطماع السلطة وصراع النفوذ

مالي تبحث عن طريق الاستقرار

كلّما تحسّس شعب مالي بعض الاستقرار، إلاّ وعادت الأوضاع لتتأزّم أكثر، خاصّة مع الانقلابات العسكرية التي باتت ملتصقة بهذه الدولة كظلّها لا تبرحها منذ استقلالها عن المستعمر الفرنسي قبل ستّة عقود.

فضيلة دفوس

عادت دولة مالي لتحتلّ المشهد الإعلامي العالمي بما تعرفه من تطوّرات خطيرة تبعث على القلق خشية إمكانية الانزلاق نحو الفوضى الأمنية العارمة وهي التي تسعى منذ انقلاب 2012 الذي أطاح بالرئيس «أمادو توماني توريه» لاستعادة استقرارها، وتفادي تصدّع وحدتها الشعبية والترابية، وتخوض مقاومة مستميتة ضد المجموعات الإرهابية التي تكالبت عليها وحوّلتها إلى بؤرة توتّر ملتهبة نراها تكبر وتتمدّد لتهزّ سكينة وأمن منطقة غرب إفريقيا بأسرها.

لم تعرف دولة مالي الاستقرار منذ استقلالها عن فرنسا سنة 1960، حيث بدأ فصل جديد من التوتر والتمرّد في الشمال، لتسجّل أوّل مواجهة مسلّحة بين الجيش وحركة الأزواد في 1963، وتبع ذلك انقلابات عسكرية متتالية، إذ لم تعرف هذه الدولة رئيسا إلاّ ووصل على ظهر دبابة، ووقع أوّل انقلاب عام 1968، حيث أطاح «موسى تراوري» بـ «موديبا كيتا» أول رئيس للبلاد، وفي 1991 انقلب «أمادو توماني توريه» على « تراوري»، وانتهى «توريه» إلى نفس المصير في 22 مارس 2012، حيث أطاح به النقيب «أمادو سانوغو» وبعد هذا الانقلاب، حاول الماليون الجنوح إلى الديمقراطية، والانتقال السلمي للسلطة، وانتخبوا «أبو بكر كيتا»، لكن وبما أنّ العادة تغلب التطبّع، فقد عادت مالي في الصيف الماضي لتقع مجدّدا فريسة مرضها المزمن، وتشهد منذ ذلك الحين، انقلابين عسكريين في ظرف 9 أشهر قادهما الكولونيل «أسيمي غويتا»، الأول أطاح في أوت 2020 بالرئيس «كيتا»، والثاني أطاح، الأسبوع الماضي، بالرئيس الانتقالي «باه نداو» ما يرهن مساعي وجهود إعادة الاستقرار إلى هذه الدولة التي تتقاذفها أزمات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية صعبة، وتتجاذبها أطراف كثيرة في مقدّمتها فرنسا التي ترفض رفع وصايتها عن مالي رغم الأصوات التي ترتفع عاليا في هذه الدولة

داعية إلى التحرّر من سيطرة المستعمر القديم الذي لم يؤدّ وجوده إلاّ إلى مزيد من التخلّف والمصاعب على مختلف الأصعدة.

ماذا بعد؟

السؤال المطروح اليوم هو إلى أين تتّجه دولة مالي، وهل يمكن تجاوز عقبة هذا الانقلاب دون الانزلاق الى الفوضى الأمنية؟

قد يكون من الصعب الجواب عن هذا السؤال في الوقت الحالي، لكن الأكيد أن الوضع بالجارة الجنوبية لا يبعث على التفاؤل، بل على العكس تماما، إذ ترتفع المخاوف من تصعيد قد تفرضه المجموعات الارهابية التي تستغل مثل هذه الأزمات لمضاعفة أعمالها الإجرامية، كما يبلغ منسوب القلق عنان السماء خشية معارضة الانقلابيين لمواصلة عملية الانتقال الديمقراطي المقرر أن تتوّج بانتخابات عامة في فيفري القادم، من هنا يجب على المجموعة الدولية أن تقف مع الشعب المالي لمساعدته على مواجهة هذا الظرف العصيب، واستعادة السلطة من قبضة مغتصبيها، وقبل ذلك وبعده تساعده على وضع حدّ للتدخلات الخارجية وما يتبعها من صراع نفوذ يرهن مستقبل إفريقيا وشعوبها.

اتفاق السلم والمصالحة.. أيّ مستقبل؟

في مارس الماضي قام الرئيس المالي الانتقالي «باه نداو» الذي أطيح به قبل أسبوع بزيارة إلى الجزائر، وتطرّق مع المسؤولين الجزائريين إلى التقدّم المسجّل في تطبيق اتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر، كما أعرب عن تقديره الكبير للدور المحوري الذي تلعبه الجزائر بصفتها بلدا جارا يقود الوساطة الدولية ورئيسة لجنة متابعة الاتفاق من أجل استعادة السلام والأمن والاستقرار إلى مالي في ظل الاحترام التام للوحدة والسلامة الترابية وسيادة دولة مالي على كامل أراضيها.

من جانبه، شدّد الرئيس تبون على ضرورة مواصلة مالي المرحلة الانتقالية في كنف الهدوء والطمأنينة حتى تتوج بتنظيم المواعيد الانتخابية في الآجال المحددة، وأكّد على استمرار المرافقة الجزائرية للجارة الجنوبية حتى تبلغ برّ الأمان.

الجزائر.. الحمل الثقيل

لكن بعد أقل من ثلاثة أشهر على هذه الزيارة التي أحاطها تفاؤل كبير بنجاح مسار الانتقال السياسي في مالي، وأيضا بتقدّم تطبيق اتفاق السلم والمصالحة الموقع سنة 2015 بفضل الجهود التي بذلتها الجزائر، وقع المحظور، وسقطت دولة مالي في فخ انقلاب عسكري، رهن ليس فقط عملية الانتقال الديمقراطي التي وعدت بها السلطة الانتقالية التي جاءت بعد الإطاحة بالرئيس السابق إبراهيم بوبكر كايتا، بل وجرّت اتفاق السلم والمصالحة إلى طريق مسدود، ما يطرح علامات استفهام كثيرة عن مستقبله في خضمّ عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي تعيشه البلاد.

ومعلوم أن الجزائر المعنية أكثر من غيرها باستقرار مالي على اعتبار أن أمن الدولتين واحد، متمسّكة بتطبيق اتفاق السلام الذي تصرّ بعض الأطراف على عرقلته، ورأينا كيف أنّها تحرّكت بقوّة بعد انقلاب أوت الماضي من خلال وزير الخارجية صبري بوقادوم الذي قام بعدّة زيارات إلى الجارة الجنوبية واستطاع أن يعيد قطار اتفاق السلم والمصالحة إلى سكّته الصحيحة، ويدفعه إلى الأمام.

ومثل الأمس ستعمل الجزائر، على تجاوز العقبات التي تعترض اتفاق السلم والمصالحة الذي رعته وهندسته، وبالتأكيد سنراها تحرّك دبلوماسيتها لإقناع الماليين بحتمية الجنوح الى السلام والاستقرار، ورغم صعوبة المهمّة فلا طريق أمام الجزائر لحماية نفسها من تداعيات تدهور الوضع في مالي غير مواصلة جهودها ومساعيها حتى تصل هذه الدولة إلى برّ الأمان.

بطاقة تقنية

الاسم: جمهورية مالي
العاصمة: باماكو
اللغة: الفرنسية (رسمية)، بامبارا، بيول، دوغون، السونيكي، مالينك، دجرما، مينيانكا، تماشيق، سينوفو، فضلا عن لغات أخرى
النظام السياسي: جمهوري
تاريخ الاستقلال عن فرنسا «اليوم الوطني» : 22 سبتمبر 1960
العملة: الفرنك الأفريقي
الموقع: تقع في غرب إفريقيا، وتحدها شمالا الجزائر، وشرقا النيجر، وجنوبا النيجر وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا، وغربا السنغال وموريتانيا
المساحة: 1.240.192 كيلومتر مربع
الموارد الطبيعية: الملح والجبس والفوسفات والغرانيت والمعادن
السكان: بلَغَ عدد سكان دولة مالي 19.66 مليون نسمة حتّى عام 2019، وهذه زيادة كبيرة عن تقديرات السّكّان في عام 2013، التي بلغ عددهم فيها 14.85 مليونًا، ومالي هي الدّولة رقم 60 بين دول العالم في عدد السّكّان. يعيش 90٪ من عدد سكان دولة مالي في المنطقة الجنوبيّة، على ضفاف نهريِّ النّيجر والسّنغال، بعيدًا عن الصّحراء الكبرى.
التصنيف العرقي: يتكوّن السّكّان في دولة مالي من عدّة مجموعات عرقيّة، أكبرها هي بامبارا، التي تمثّل 37٪ من عدد السكان، ومع أنَّ اللّغة الرّسميّة في دولة مالي هي الفرنسيّة، إلّا أنَّ 80٪ من النّاس يتحدّثون لغة بامبارا.
ومن العرقيات الأخرى، ماندي، بيول، فولتاليك، سنغاي، طوارق وعرب، آخرون.
الديانة: 94.8٪ مسلمون وأغلبهم من السنة، 2.4٪ مسيحيون، 2٪ وثنيون، 0.5٪ لا دين لهم.
الاقتصاد: الاقتصاد في دولة مالي يعتمد إلى حدٍّ كبير على الزّراعة الرّيفيّة، التي يعمل فيها 70٪ من القوى العاملة، وبشكل عام دولة مالي تُعدُّ واحدة من أفقر عشر دول في العالم، بالإضافة إلى أنّها تعتمِدُ اعتمادًا كبيًرا على المساعدات الخارجيّة والديون.
أهم المنتجات: الفوسفات، الذهب، الماشية، القطن، الدخن، الأرز، الذرة، الخضراوات.

التغيير «الخشن» للسلطة.. وجع إفريقيا الكبير

سلط الانقلاب العسكري الأخير في مالي، الضوء على المحاولات غير القانونية والعلنية التي تقوم بها الجيوش لعزل قادة بلادهم في القارة السمراء.

رغم شيوع الانقلابات العسكرية في إفريقيا بعد استقلال معظم دول القارة بين ستينيات وتسعينيات القرن المنصرم، غير أن الظاهرة تضاءلت نسبيا مع مطلع الألفية الثالثة، إثر المعارضة الشعبية لأي تغيير «خشن» وغير دستوري.

ويرى مراقبون وخبراء أن الانقلابات العسكرية المنتشرة في إفريقيا، عادة ما تتأتى بسبب تولي غير الأكفاء مناصب قيادية وتفشي الفساد والديكتاتورية السياسية، وسوء إدارة الاقتصاد.

وتشير تقديرات غير رسمية، إلى وجود ما لا يقل عن 100 انقلاب ناجح في إفريقيا في العقود الأربعة الماضية، وأكثر من ضعف العدد محاولات لم يُكتب لها النجاح.

وعادة ما تبدأ معظم الاستيلاءات العسكرية على السلطة، من قبل بعض الضباط الصغار المتمردين داخل الجيش، ويقوموا بالاستيلاء على السلطة عن طريق احتجاز القادة أو إجبارهم على التنحي (كما هو الحال في مالي) ثم يلقون دعما لاحقا.

أغلب رؤساء مالي جاؤوا على ظهر الدبابة

5 انقلابات في 6 عقود

شهدت دولة مالي عبر تاريخها 5 انقلابات عسكرية وعدة اضطرابات أمنية وعملية تمرد في شمالها قادها الطوارق في تسعينيات القرن الماضي.

تحوّلت هذه الدولة الواقعة في الساحل الإفريقي، إلى واحدة من أكثر الدول الأفريقية «بؤرة للجماعات الإرهابية، وكذا الجريمة المنظمة وسط صراعات على الزعامة أيضا بين تنظيمي داعش والقاعدة الإرهابيين على أراضيها.

منذ استقلاله عن فرنسا في 22 سبتمبر 1960، لم يتمكن هذا البلد الأفريقي من تحقيق الاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، رغم الثروات الطبيعية التي يمتلكها، نتيجة ما يقول المراقبون «وقوعه ضحية صراعات نفوذ دولية وأخرى تتعلق بالصراع على الحكم».

في هذا التقرير، نستعرض تاريخ الانقلابات العسكرية التي شهدتها دولة مالي منذ استقلالها قبل 60 عاما.

الانقلاب الأوّل

أوّل انقلاب كان في 19 نوفمبر 1968، أطاح بحكم أول رئيس للبلاد وهو «موديبو كيتا» من قبل الجنرال «موسى تراوري».

وتمكن» كيتا «من حكم مالي بقبضة عسكرية طوال 8 سنوات مستغلا غياب مؤسسات الدولة عقب الاستقلال، شكل خلالها «مجلساً عسكرياً للتحرير الوطني» أوكلت له مهمة قيادة البلاد.

ظلّ «موديبو كيتا» في سجنه 9 سنوات حتى وفاته عام 1977، وخلال تلك الفترة شكل «موسى تراوري «جنرال مالي القوي» آنذاك «لجنة عسكرية» جمع فيها منصب رئيسي الدولة والحكومة.

الانقلاب الثاني

كان «موسى تراوري» أطول رؤساء مالي حكماً بـ 23 عاماً، قبل أن يطيح به الجيش عقب انتفاضة شعبية على الأوضاع الاقتصادية، في مشهد يبدو مماثلاً لانقلاب الصيف الماضي الذي أنهى حكم الرئيس «أبو بكر كيتا».

ثاني انقلاب عسكري قاده الجنرال» أمادو توماني توريه» في 26 مارس 1991، الذي شكل مجلساً عسكرياً مؤقتاً لإدارة البلاد لفترة انتقالية، قاد خلاله البلاد إلى اجماع وطني حول أول دستور يكرس التعددية الحزبية والنظام الرئاسي، وأوّل انتخابات رئاسية تعددية في تاريخها.

وبات ألفا «عمر كوناري» أول رئيس مالي ينتخب ديمقراطياً في 8 جوان 1992 لفترتين رئاسيتين، ويتسلم السلطة من المجلس العسكري بقيادة الجنرال «أمادو توماني توريه» ويقرر التقاعد من الجيش.

وتابع خلالها كوناكري رئيس البلاد الأسبق موسى تروراي قضائياً بتهم «جرائم قتل معارضين ومدنيين وأخرى تتعلق بالفساد».

وصدر ضده حكمان، الأول كان عام 1993 بالإعدام شنقاً مع زوجته قبل أن يتم تجميده، والثاني في 1999 في جرائم اقتصادية، ليصدر عفو رئاسي عنه عام 2002.

الانقلاب الثالث

شهدت فترة كوناكري استقراراً أمنياً نسبياً عكّره تمرد طوارق شمالي البلاد، وكان الرئيس الوحيد «الذي لم ينقلب عليه الجيش»، حتى سلم السلطة «لمن سلمه السلطة عام 1992.

وعاد الجنرال أمادو توماني توري إلى الحياة السياسية بعد ترشحه للانتخابات الرئاسية التي فاز بها من الدور الثاني في ماي 2002 نتيجة الشعبية الكبيرة التي كان يحظى بها.

ودام حكمه 10 سنوات كاملة، قبل أن يطيح به الجيش في ثالث انقلاب عسكري تشهده المستعمرة الفرنسية السابقة في 22 مارس 2012.

واتهم المتمردون الذين كانوا من الحرس الرئاسي الرئيس توماني توري بـ«الفشل في التصدي لتمرد الطوارق والجماعات الإرهابية المتمركزة في شمال البلاد».

وأعلن المتمردون حل جميع المؤسسات الدستورية وإغلاق كافة حدود البلاد، وعينوا النقيب أمادو سانوغو رئيساً لـ«اللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية وإعمار الدولة» المكلفة بقيادة البلاد.

ورفض الماليون الانقلاب العسكري، واكتسحوا العاصمة باماكو في مظاهرات ضخمة مطالبة بإعادة نظام توري الديمقراطي، غير أن المجلس العسكري أصر على إبعاده عن الحكم.

الانقلاب الرابع

نظم المجلس العسكري الانتقالي انتخابات رئاسية جديدة، فاز فيها المرشح المدني إبراهيم أبو بكر كيتا (75 عاماً) ليصبح سادس رئيس في تاريخ مالي قبل أن يطيح به الجيش في 18 أوت 2020.

الإطاحة، بكيتا قادها الكولونيل أسيمي غويتا وتزامنت وأزمة اجتماعية وسياسية خطيرة، كما جاءت على وقع مظاهرات للمعارضة تطالب باستقالة رئيس البلاد الذي فشل في مواجهة «الفساد» وتحسين الوضع الأمني، وإقرار إصلاحات حكومية.

بعد الإطاحة بكيتا تعهدت السلطة الانتقالية بإعادة الحكم إلى سلطة مدنية بعد 18 شهرا وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في فيفري القادم.

الانقلاب الخامس

في منتصف الطريق بين الانقلاب العسكري الذي أطاح بكيتا، والانتخابات العامة التي وعدت القيادة الانتقالية برئاسة باه نداو بإجرائها في فيفري 2022، شهدت مالي، الاثنين ما قبل الماضي، الانقلاب الخامس في تاريخها على أيدي فريق العسكريين ذاته الذي أطاح بالرئيس السابق قبل 9 أشهر وعلى رأسه الكولونيل أسيمي غويتا الذي عيّن نفسه رئيسا ووعد باستكمال الانتقال الديمقراطي لتدخل البلاد مرحلة من الغموض والترقب.

البروفيسور فاتن صبري سيد الليثي لـ«الشعب ويكاند»:

إدراج التربيــة البيئيــة في المناهــج المدرسيــة حتميــة

أصبح إدراج التربية البيئية في المناهج الدراسية بالمدرسة الجزائرية كمادة مستقلة بذاتها أكثر من ضرورة ملحة، نظرا لما لها من أهمية كبيرة في ترسيخ الوعي البيئي لدى الناشئة، إضافة إلى أن المحافظة على البيئة وحمايتها يتأتى من خلال تلقين الثقافة البيئية للأطفال والمتمدرسين منذ الصغر، ولهذا يتعين إدراجها ضمن المقررات الدراسية الرسمية في جميع الأطوار الدراسية وصولا إلى الجامعة، بحسب ما أكدته الباحثة المختصة في شؤون وقضايا البيئة والتنمية المستدامة البروفيسور بجامعة باتنة 01 فاتن صبري سيد الليثي.

باتنة: حمزة لموشي

وجهت الخبيرة البيئية المعتمدة بمجلس قضاء باتنة والأستاذة الجامعية فاتن صبري سيد الليثي نداءها للجهات المسؤولة عن قطاعي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي ببلادنا لمواكبة التطورات الحاصلة عالميا في هذا المجال من خلال تكوين لجنة خبراء تُوكل لها مهمة فتح نقاش مع مختصين لإدراج مواضيع التربية البيئية والوعي البيئي والمواطنة البيئية في المناهج الدراسية للأطوار التعليمية الثلاثة كأولوية قصوى بالنسبة لقطاع التربية الوطنية، وكذا فتح تخصصات جديدة بالنسبة للجامعة في هذا المجال أو على الأقل تخصيص مقاييس بعينها تُدرس في كل التخصصات العلمية والقانونية والإنسانية وحتى التقنية تعنى بالتربية البيئية لمواجهة التحديات الراهنة في هذا المجال.

وأضافت الدكتورة فاتن صبري سيد الليثي في تصريح لـ«الشعب ويكاند»، عشية الاحتفال باليوم العالمي للبيئة المصادف لتاريخ 5 جوان المنظم هذه السنة تحت شعار «إعادة التصور، إعادة الإنشاء، الاستعادة»، و بصفتها رئيس مشروعي الماستر والدكتوراه تخصص قانون حماية البيئة والتنمية المستدامة بجامعة باتنة 01، أن إدراج مناهج التربية البيئية في البرنامج الدراسي حتمية لا خيار لترسيخ الثقافة البيئية في المجتمع وتقليص الهوة بين إدراك السلطات المعنية والمهتمين بالبيئة لأهميتها والتأخر في التنفيذ.

وفي هذا الصدد، أوضحت ضيفة «الشعب ويكاند» الناشطة البيئية المعروفة وطنيا فاتن صبري الليثي أن رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون قد وفى بكل التزاماته الإنتخابية في المجال البيئي كإدراج حق المواطن في البيئة السليمة والصحية كحق دستوري في التعديل الدستوري الجديد 2020، إضافة إلى تخصيصه لحقيبتين وزاريتين مهمتين الأولى للبيئة والثانية للطاقات المتجددة، يشرف عليها خبراء في المجال، إضافة إلى تعيينه لعدد من المستشارين برئاسة الجمهورية في مختلف حقول البيئة والتنمية المستدامة لمساعدته على الوفاء بالتزامات الجزائر الدولية في هذا المجال، ما يعكس حرص الرئيس تبون، تضيف المتحدثة على مواصلة بذل الجهود لترقية البيئة وحمايتها من كل الاخطار لضمان لحاق الجزائر بركب الدول المتقدمة في هذا المجال.

وأشارت سيد الليثي إلى أن مؤسسات الدولة تبذل مجهودات كبيرة في حماية البيئة عبر ترسانة كبيرة من القوانين غير أن الواقع يكشف عن تفريط نوعا ما في الثقافة البيئية من طرف المسؤولين المحليين والمواطنين، ويكون استدراك هذا الأمر بإلزامية تعليم وتدريس التلاميذ في الاطوار الثلاث التربية البيئية وقبلها تدريب المعلمين والأساتذة على تلقين هذه الثقافة البيئية للتلاميذ منذ الصغر ووضع مناهج ونماذج تربوية داخل المؤسسات التعليمية، لأن البرامج التربوية الوطنية حاليا لا تحتوي كثيرا على مبادئ التوعية وقيم المواطنة والثقافة البيئية.

وأضافت أن المدرسة ثم الجامعة هي الفضاء الأنسب لإيجاد الحلول للإشكالات البيئية التي تعيشها بلادنا فهي تعمل على تعبئة كل القوى التي تعمل على حماية البيئة والمحيط والوقاية من التغيرات المناخية وعلى نشر الوعي بالشأن البيئي، نظرا لعلاقتها المباشرة بالمواطن، فضلا عن حث أصحاب القرار على وضع السياسات البيئية اللازمة بصفة تشاركية يكون فيها اسهام فعلي للناشطين في المجال البيئي.

وأردفت سيد الليثي بالقول أنه من المثير للاهتمام أن المواضيع البيئية لم تعد -خلافا لما يظن الكثير- تقتصر على كتب العلوم والجغرافيا والتربية المدنية، بل بدأت تصبح جزءاً من مواضيع أخرى، مثل اللغات والأدب والتاريخ والاقتصاد، وإن كان ذلك بشكل محتشم ففي معظم الحالات، شملت هذه المناهج جوانب مهمة من حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية وتعزيزها، على غرار الأعمال الشخصية التي يُكلف بها التلاميذ والطلبة في مؤسساتهم التعليمة وحملات زراعة الأشجار والمشاريع المدرسية المصغرة لتدوير النفايات، إضافة إلى العمل الميداني المتمثل في الرحلات الطبيعية للحضائر المحمية والجبال والغابات وحتى بعض المعالم التاريخية والطبيعية والسياحية في إطار السياحة البيئية والتراث الثقافي وهي خرجات لها دور كبير في تشجيع الطلاب على المشاركة الفعالة في العمل المجتمعي من أجل الدفاع عن القضايا البيئية وترسيخ قيم الحفاظ عليها، وهو ما تحرص هي شخصيا على القيام به بكلية الحقوق بجامعة باتنة بالنسبة لطلبة تخصص ماستر حماية البيئة.

وعليه تُعدّ التربية البيئية، بحسب محدثتنا أداة رئيسية في معالجة هذه القضايا، من خلال تعزيز المعرفة بالبيئة والتنمية المستدامة، والتعجيل في وتيرة البحث العلمي الذي يوفر حلولاً للتحديات البيئية لهذا يجب ان تصبح هذه المواضيع جزءاً أساسياً ومتأصلاً في جميع المناهج الدراسية، عوض أن تكون هامشية أو اختيارية.

دور المناهج الدراسية

كشفت الدكتورة فاتن صبري سيد الليثي، مؤلفة كتاب «قانون تسيير النفايات» بالجزائر، أن المنهج المدرسي هو عبارة عن وثيقة رسمية تحدد الأهداف والمحتوى وطرائق التدريس وأساليب التقويم، ومن السهل جدا إدراج مواضيع التربية البيئية فيه باعتبارها بعدا جديدا من أبعاد العملية التربوية تم إدخالها في المناهج الدراسية في مختلف دول العالم، بأساليب مختلفة وضمن المقررات الدراسية كل مستوى، بحسب طبيعته وقدرته على ربط التعليم والمتعلم بالبيئة حيث كان التأكيد على بعض المقررات الدراسية كمعلم الأحياء والجغرافيا نظراً لطبيعة المادة العلمية وعلاقتها بالبيئة مع عدم التقليل من أهمية باقي المقررات الدراسية كل بحسب طبيعته.

ومما يساعد على النجاح في تحقيق الأهداف المرجوة من المناهج في التربية البيئية بالمدارس الجزائرية مراعاتها لاهتمامات وميول وحاجات التلاميذ وأعمارهم ليتم أخذها بعين الاعتبار عند إعداد هذه المناهج وبالتالي توظيف هذه الاهتمامات والميول والحاجات في مجال التربية البيئية، تضيف الخبيرة البيئية سيد الليثي.

وتنصح الدكتورة فاتن سيد الليثي اللجنة المحتمل صياغتها لهذه المناهج الدراسية أن تُراعي مفاهيم التربية البيئية بنوعيها الرئيسية والفرعية وأن تُركز على العلاقات ضمن الأنظمة البيئية ودور الإنسان في توازن النظام البيئي الطبيعي وأن تتيح الفرصة أمام التلاميذ بالمدارس والطلاب بالجامعات لإدراك أهمية البيئة الطبيعية ومواردها ومكوناتها في الحياة وأن واجب الحفاظ على سلامة البيئة هو واجب إنساني بالدرجة الأولى، لأن الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عن السلوك الخاطئ تجاه البيئة ستنعكس بالدرجة الأولى على الإنسان.

وبالتالي لابد لهذه المناهج أن تُشكل اتجاهات إيجابية نحو البيئة لدى التلاميذ والطلاب، وكذلك لابد من أن تكسب هؤلاء التلاميذ والطلاب مهارات جديدة لاتخاذ القرارات الصحيحة والصديقة للبيئة تجاه المشكلات البيئية التي تصادفهم في يومياتهم إضافة لتأكيدها على المهارات العملية الميدانية في التعامل مع البيئة ومكوناتها ومواردها.

إن الحديث عن دور المناهج الدراسية في التربية البيئية يؤكد ويوضح التفاعل والتكامل بين المكونات المختلفة للعملية التعليمية حيث أن المنهج الذي يأخذ التربية البيئية كبعد من أبعاد العملية التربوية مهم والمعلم وما يقوم به من دور في نقل المعارف وتوظيفها وترسيخ القيم والاتجاهات وتنمية المهارات أيضاً مهم، كما أن الأنشطة المرافقة سواء كانت هذه الأنشطة صفية أم لاصفية هي أيضاً مهمة في تحقيق التربية البيئية المنشودة على غرار تخصيص كل أسبوع 5 دقيقة مثلا لتنظيف الأقسام والساحة وتزين فناء المدرسة والقسم وتخصيص كل يوم مثلا 5 دقائق للحديث عن كيفية الحفاظ على مكاسب المدرسة من طاولات وغلق لصنابير المياه وسقي الأشجار وفرز النفايات المنزلية مثلا .. إلخ بحسب محدثتنا.

وسائل تكوين الوعي

ترى المختصة في شؤون البيئة، فاتن سيد الليثي، في حديثها مع «الشعب ويكاند»، أن الأسرة والمدرسة من بين وسائل وأساسيات تكوين الوعي البيئي لدى التلاميذ، حيث يعتبر المنزل من الأماكن المثالية للتطبيق العملي للمفاهيم البيئية، إضافة إلى وسائل الإعلام والاتصال ومساهمتها الكبيرة في توضيح الأفكار والآراء حول تحليل الظواهر البيئية من حيث أسبابها ونتائجها وأهدافها وطرق تحقيق تلك الأهداف وتبسيطها للأطفال والتلاميذ خاصة في ظل اقبال هذه الفئة على استخدام ومتابعة تكنولوجيا الاعلام والإتصال ومختلف وسائل التواصل الاجتماعي.

أما المدرسة فيبرز دورها كمكمل لدور الأسرة ووسائل الاتصال حيث أن كل ما تعلمه الأسرة لأبنائنا وما توصله وسائل الإعلام والاتصال لهم يغرس في نفوسهم ويثبت الوعي البيئي بشكل أكبر لديهم، فالقسم والفناء والممرات ودورات المياه وجميع مرافق المدرسة مثلا هي حقل يتدرب فيه التلاميذ على أفضل طُرق التربية البيئية، وهي تعمل على إعداد جيل مستقبلي واعي بيئياً يستطيع أن يخرج إلى الحياة مسلحاً بكل قيم ومبادئ التربية البيئية السليمة.

تمثل حاجات التربية البيئية في المنهج الدراسي شعور المربين من معلمين وأساتذة بضرورة ارتباط المنهج الدراسي بحاجات الفرد والمجتمع ببلادنا وفقاً للتغيرات في ظروف البيئة من أجل الاستخدام الأمثل لمواردها، واكتساب المعلم للقيم والاتجاهات والمفاهيم والمهارات البيئية المناسبة.

حاجة الأنشطة المدرسية

حرصت البروفيسور فاتن صبري سيد الليثي، خلال لقائنا معها على التأكيد على أن للنشاطات المدرسية أهمية كبيرة في التربية البيئية سواء كانت هذه النشاطات تتم في البيئة الصفية أم كانت تتم في البيئة اللاصفية ومنها العروض والتجارب العملية المخبرية وزيارة الحديقة المدرسية والرحلات العلمية الاستكشافية حيث من خلال هذه النشاطات يمكن ربط التعليم بالبيئة وتنمية مهارات التفكير العلمي لدى التلميذ خاصة الملاحظة العلمية، التنبؤ والاستنتاج.

فعلى سبيل المثال فإن تنفيذ بعض التجارب العملية في مادة العلوم الطبيعية بالنسبة للطور المتوسط كتجربة التركيب الضوئي مثلا أو اليخضوري تساعد التلميذ على التعرف على أهمية النباتات الخضراء ودورها الرئيس في استمرار الحياة على سطح الأرض ما يعزز دوره في الحفاظ عليها خلال يومياته فلا يقوم بقطع الأشجار ولا بالدوس على النباتات وقطف الازهار في غير وقتها .. إلخ، كما تظهر أهمية التربية البيئية في النشاطات الأخرى اللاصفية فمن خلال المجلة الحائطية سواء كانت على مستوى القسم أو مستوى المدرسة وتشجيع المشاركة فيها يُمكن التلميذ من تنمية سلوكه المعرفي والوجداني نحو البيئة، وذلك من خلال الرحلات العلمية والزيارات الميدانية للحدائق والغابات التي يمكن أن تنمي روح المبادرة من أجل البيئة والعمل الجماعي التطوعي في حملات التشجير، وكذلك يمكن أن تنمي قيمة تذوق الجمال البيئي وقيمة الوازع الديني تجاه البيئة من خلال الشروح المرافقة والتقييم الذي يتم بنهاية هذه الجولات والرحلات والزيارات العلمية، إضافة إلى مساهمة الأنشطة بنوعيها الصفية واللاصفية في تنمية المهارات الحسية والحركية لدى التلاميذ، وذلك من خلال التفاعل المباشر مع مكونات البيئة والتحكم بالعوامل والمتغيرات أثناء تنفيذ التجارب، وبالتالي يمكن أن توظف هذه المهارات في العمل الميداني البيئي أثناء حملات التوعية بأشكالها ووسائلها.

الباحث عبد الرحمان بوثلجة لـ«الشعب ويكاند»:

الجامعة أمام تحدي مسايرة التطوّرات في العالم

تحدّث الأستاذ عبد الرحمان بوثلجة، باحث ومختص في الإعلام والاتصال الجامعي في حوار خصّ به «الشعب ويكاند» عن الدور الريادي الذي يجب أن تؤديه الجامعة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ظل الجزائر الجديدة، وبحسبه فإن هذا لا يتأتى إلا بانفتاح حقيقي للجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي، وإنشاء علاقة قوّية بين التكوين والبحث من جهة والتصنيع والإنتاج من جهة أخرى، بالاعتماد على الكيف وليس الكم.

ويرى بوثلجة أن القطاعات التي يجب التركيز عليها مستقبلا هي التخصصات التكنولوجية والعلمية التي يمكن أن تساهم مباشرة في تطوير الإقتصاد الوطني، مثل الإعلام الآلي والمعلوماتية، الذكاء الاصطناعي، الطاقات المتجدّدة، والتخصّصات التي لها علاقة بالأمن الغذائي والصّحي، مؤكدا على ضرورة تعميم الرقمنة.

حوار: سهام بوعموشة

■«الشعب ويكاند»: شدّد رئيس الجمهورية على ضرورة ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي، كيف يمكن للجامعة أن تكون قاطرة التنمية؟

■■ **عبد الرحمان بوثلجة**: منذ الاستقلال عرفت الجامعة الجزائرية تطورا متزايدا، كنتيجة طبيعية لتطور البلاد وزيادة عدد السكان، وكان ذلك لافتاً خاصة بالنسبة لعدد الطلبة الذي أصبح أكثر من مليون ونصف طالب وكذا عدد المؤسسات الجامعية، فقد صار لكل ولاية تقريبا مؤسسة جامعية، سواءً كانت جامعة أو مركز جامعي، أو مدرسة عليا أو معهد، وكوّنت هذه المؤسسات الجامعية أكثر من 4 ملايين حامل شهادة عليا في مختلف التخصّصات.

المفارقة هي أن البلاد لم تستفد بطريقة فعّالة من هذا العدد الكبير من حَمَلة الشهادات، خاصة في الجانب الاقتصادي، والدليل أن اقتصادنا يعتمد بصفة شبه كلية على مداخيل المحروقات.

لكن منذ انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون أصبح الحديث عن الدور الريادي الذي يجب أن تؤديه الجامعة في التنمية الاجتماعية وفي تطوير الاقتصاد خارج المحروقات، ولا يكون هذا إلا بانفتاح حقيقي للجامعة على محيطها الاقتصادي الاجتماعي، وإنشاء علاقة قوّية بين التكوين والبحث من جهة والتصنيع والإنتاج من جهة أخرى.

■ هل تعتقد أن توجّه الجامعة نحو شراكات مع عدة قطاعات ومؤسسات اقتصادية، كاف أم يتعين عليها ابتكار آليات أخرى تضمن مواكبتها للتطوّرات؟

■■في السنوات الأخيرة لاحظنا تهافت الجامعات لإمضاء اتفاقيات شراكة بينها وبين مختلف المؤسسات، تتعلق بالتكوين خاصة، وبالبحث في أحيان قليلة، لكن ما عدى الترويج الإعلامي في مختلف وسائل ووسائط الإعلام، لا نجد أثرا حقيقيا في الواقع لهذه الاتفاقيات.

فيما يخص جانب التكوين الذي من المفترض أن تستفيد منه المؤسسات الإقتصادية في شكل يد عاملة مؤهلة مكوّنة، مقابل تربصات تطبيقية يجريها الطلبة لدى هذه المؤسسات، نلاحظ عدم تفعيل هذا الجانب من الاتفاقيات في الميدان، ومازال الطلبة يجدون صعوبة كبيرة في الحصول على تربص أثناء الدراسة وصعوبة كبيرة في التوظيف بعد حصولهم على الشهادة.

ورغم جهود وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في هذا الإطار، مثل إنشاء المعاهد المتخصصة في العلوم والتقنيات في عدد من الجامعات، والتي من المفروض أن تكون مشاركة القطاع الاقتصادي فيها كبيرة، إلا أن نتائجها لم تتحقق، أما في الجانب البحثي، فلا تزال العلاقة بين القطاع الاقتصادي ومراكز الأبحاث ضعيفة، لذلك يجب إيجاد آليات جديدة لمتابعة ما نتحدث عنه من اتفاقيات، والتي يجب أن تخضع لمبدأ رابح –رابح بين الجامعة والمؤسسة الإقتصادية.

■كيف يمكن المساهمة في نشر ثقافة المقاولاتية في الوسط الجامعي ومرافقة الطلبة لإنشاء مؤسسات ناشئة وتحفيزهم على الابتكار والاختراع؟

■■في كل الجامعات توجد حاليا دار للمقاولاتية، مهمتها تشجيع الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي، كما تم إنشاء عدة حاضنات على مستوى جامعات الوطن لمرافقة الطلبة حاملي الأفكار والمشاريع في تحويل ابتكاراتهم واختراعاتهم إلى مؤسسات سواء ناشئة أو متوسطة، كما تم تكييف النصوص القانونية لتشجيع إنشاء المؤسسات بالجامعات.

كل هذه الخطوات يمكنها بثّ روح المقاولاتية لدى الطلبة، كما أن المسابقات في الجامعات أو بين الجامعات يمكن أن تنمي روح الابتكار والإبداع، وهنا أذكر مسابقات الروبوتيك، المسابقة بين الجامعات في علم الطيران وكذلك المسابقة الدولية لشركة «هواوي» في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهذه كلها أمثلة لمنافسات يمكن أن تشجع الطلبة على إطلاق العنان لأفكارهم الإبداعية.

■قطاع التعليم العالي مُطالب بمضاعفة فرص تشغيل خريجي الجامعات وإعداد كفاءات تستجيب للمتطلبات الحقيقية للاقتصاد، ما هي القطاعات التي يجب التركيز عليها في الوقت الراهن؟

■■في الحقيقة كان هذا هو هدف نظام «أل. أم. دي»، أي التكوين بحسب الحاجة والطلب، لكن عدم أخذ فرق التكوين لهذا الأمر بعين الاعتبار، وفتح تخصصات بدون التفكير في تشغيل الطلبة بعد نهاية التكوين، نتج عنه ظاهرة بطالة حملة الشهادات، وهذا أمر سلبي ليس للمعنيين فقط ولكن للإقتصاد أيضا، لذلك وجب إعادة النظر في هذه المسألة.

صحيح أن اقتراح عروض تكوين جديدة في شهادات ليسانس والماستر والدكتوراه، هي مهمة فرق التكوين في المخابر والأقسام، لكن الموافقة عليها شأن مركزي، من خلال لجان مختصة، لهذا يجب أن تكون الموافقة على فتح تخصصات جديدة في المستقبل مرهونة بمدى وجود احتياجات اقتصادية اجتماعية لها، وليس بشرط توفر العامل البشري المؤطر فقط، كما هو معمول به حاليا.

أما القطاعات التي يجب التركيز عليها، فأظن أنها المتعلقة بالتخصصات التكنولوجية والعلمية التي يمكن أن تساهم مباشرة في تطوير الإقتصاد الوطني، مثل الإعلام الآلي والمعلوماتية، الذكاء الاصطناعي، الطاقات المتجددة، التخصصات التي لها علاقة بالأمن الغذائي والصحي وغيرها من التخصصات العلمية التكنولوجية.

رهان على الاصطناعي والطاقات المتجدّدة

■يتوقّع خبراء زوال مهن وظهور أخرى، هل يعني هذا الدخول في مرحلة تكوين الإنسان الرقمي، خاصة بعد أن فرضت جائحة كوفيد-19 حتمية التوجه نحو الرقمنة في كل تعاملاتنا اليومية؟

■■نعم هذا صحيح، ومع تطور وانتشار استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة، وتطور الذكاء الاصطناعي والروبوتيك إحتلت الآلة

مكان الإنسان في كثير من الأعمال، وفي المقابل فرض هذا التطور وجود مهن جديدة وجب مواكبتها، وفي الوقت الراهن أصبح تعميم الرقمنة ضرورة وليس خيارا، وهذا الأمر يتطلب إبداعا لدى المختصين ومعرفة واسعة لدى عامة الناس وفي كلتا الحالتين يجب القيام بتكوين في تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة بصفة واسعة ودورية لأن هذا المجال يعرف تطورا سريعا.

ويمكن إنجاح هذا المسعى من خلال إقامة علاقة شراكة مع المؤسسات المتخصصة في مجال المعلوماتية، وتوفير البنية التحتية لها ومن خلال علاقة شراكة وتوأمة بين جامعاتنا والجامعات العالمية المتقدمة.

آليات لمتابعة الاتفاقيات بين الجامعة والمؤسسات

■إقتصاد المعرفة، يرتبط ارتباطا وثيقا برأس المال الفكري وقدرة الأفراد على إدارتها و الابتكار، كيف يمكن إعداد أفراد يتحكمون في هذا المجال؟

■■ هذا يعني أن نركز مستقبلا على الكيف وليس على الكم كما في الماضي، أي على جودة التكوين وليس على عدد الشهادات ونوعيتها، لأن في الوقت الحالي نملك الكثير من الإطارات الحاملة للشهادات العليا، لكن المطلوب الآن هو تقييم مدى المساهمة الفعلية لهذه الفئة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالرغم من أن مفهوم اقتصاد المعرفة أو الأعم منه هو الإقتصاد المبني على العلوم والمعرفة أصبح حديث الساعة، إلا أن تطويره يستلزم ثورة في طريقة التفكير والتقييم، وعوض الحديث عن الشهادات يجب الحديث عن المساهمات الحقيقية وعن الاختراع والإبداع وتقديم الإضافة، وهذا يتزامن أيضا مع بناء مجتمع المعرفة، المجتمع الذي يشجع العلوم والمعارف ويقدر أصحابها ويحترمهم.

■الاقتصاد الذكي يهتم بزيادة الإنتاجية من خلال العلاقات التشاركية بين الأفراد والمؤسسات معتمدًا على وسائل التواصل والشبكات الحديثة، كيف يمكن تحقيق ذلك في محيط الجامعة؟

■■طبعا يعتمد هذا على إنجاح تعميم الرقمنة و الاستعمال الفعّال لتكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة وعلى الإستثمار في البحث العلمي من قبل القطاع الاقتصادي، ولا نقصد هنا العمومي فقط، بل نتكلم عن القطاع الاقتصادي الخاص، الذي يجب أن يكون شريكا حقيقيا للجامعة بمبدأ الربح للطرفين، ووضع ثقة في الباحث والمبدع المحلي وهذا سوف يوفر له الكثير من العملة الصعبة التي كانت تخصص لشراء الأفكار والاختراعات.

■هل تتوقع إعادة هيكلة التعليم العالي بما يتوافق والمرحلة المقبلة وإعادة الاعتبار للشعب العلمية والتقنية بداية بالتعليم الثانوي مرورا بالجامعة؟.

■■هذا الأمر أصبح أكثر من ضرورة، فعلى الجامعة أن تواكب التطورات التي تحصل في العالم، وإذا كان المطلوب هو تطوير التصنيع العلمي والتكنولوجي فهذا يستوجب بالضرورة الاهتمام بالشعب العلمية التكنولوجية قبل وفي الجامعة، والاهتمام يكون من خلال تشجيع الطلبة على دراستها من خلال توفير امتيازات معينة، مع أخذ بعين الاعتبار الصعوبات الموجودة فيها والمجهودات التي تبذل لتحقيق النجاح فيها وتثمينها بمختلف الطرق.

للأسف الشديد مثل هذه التخصصات لا تعرف إقبالا اختياريا صرفا في الفترة الحالية، بسبب الصعوبات التي ذكرتها من قبل، ولأن الطالب يأخذ بعين الاعتبار التوظيف قبل اختياره للتخصص، لكن هذا يجب أن يتغير إذا أردنا تطوير القطاعات المنتجة على حساب القطاعات المستهلكة ضمن إستراتيجية وطنية طويلة الأمد.

ولهذا الغرض تم إنشاء المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات والذي من بين مهامه تحديد التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وإبداء آراء وتوصيات لاسيما الخيارات الكبرى للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتقييم السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ونتائجها، وكذا إعداد آليات التقييم ومتابعة تنفيذها والذي ربما نرى نتائج عمله تتحقق في السنوات القادمة.

■ما هي تحدّيات التعليم العالي بالجزائر حتى يكون متكيفا مع المنطق الرقمي المقبل للاقتصاد باعتباره حتمية لا خيارا؟

■■رقمنة الجامعة بدأت منذ مدة ولو بوتيرة مقبولة نسبيا، وتعميم الرقمنة فيها تعرف تحديات مثلها مثل كل القطاعات الأخرى، لكن نظرا للدور الريادي المنتظر منها يجب أن تكون سباقة في التحكم في تقنيات المعلوماتية والرقمنة، وهذا سيوفر لها الكثير من الجهد والوقت ونجاعة في أدائها وجودة في تكويناتها. ورغم أن التعليم عن بعد مثلا أملته الظروف الناتجة عن جائحة كورونا، إلا أنه غير إلى الأحسن طريقة تفكير وذهنيات الطالب والأستاذ معا، فأصبحت وسيلة الاتصال والتواصل بينهما هي الانترنت ووسائط الإعلام والاتصال المختلفة، وبالتالي تحول عالم الدراسة في الجامعة إلى عالم رقمي ولو نسبيا وبتفاوت من جامعة إلى أخرى ومن أستاذ إلى آخر.

لكن هذا يعتبر مؤشر عن تغير كبير ستشهده الجامعة الجزائرية في المستقبل، قد يكون بداية لاسترجاع دورها المحوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي بناء الجزائر الجديدة.

إشهار

الخاسر والرّابح في إعادة تشكيل فضاء المغرب العربي والسّاحل

عوائد دبلومـــاسية جزائريــة ثلاثيــة الأبعــاد

بقلم: حبيب راشدين

أحداث أسبوع واحد، بدأت بعودة محمودة للشقيقة ليبيا إلى حضنها المغاربي الدافئ، برسم خارطة طريق لتعاون مفتوح بلا حدود مع شقيقتها الجزائر، وانتهت بعودة ابراهيم غالي معزّزا بعد أن أسدل الستار على مسرحية مغربية «رخيصة» كانت فيها كـ «الباحث عن حتفه بظلفه» مع شريكها الأوروبي، تسمح اليوم برصد وإحصاء عوائد دبلوماسية جزائرية ظلت تعمل بصمت، وبتنشيط أبعاد السياسة الخارجية الثلاثة: دعم الاقتصاد بسياسة تحترم الثوابت وتعضدها اليد القوية.

كان الأسبوع بحق حافلا بالأحداث والمفاجآت في مسار إقليم المغرب العربي والساحل، هو اليوم في حال إعادة تشكّل وتحرّر من عبث القوى الغربية ما قبل وما بعد الحقبة الاستعمارية، وتعد رماله المتحركة بمفاجآت كثيرة ومثيرة، بعضها يكاد يكون منظورا متوقعا قابلا للرصد، وبعضها يظل محكوما بمقدار تطلّعات وطموحات نُخبه المؤمنة بواجب استكمال الانعتاق من الاستعمار الجديد، والثقة في المقدرات التي يختزنها هذا الإقليم الشاسع، المتربع على قرابة 9 ملايين كلم مربع، وبكتلة بشرية قد تعادل الكتلة البشرية للقارة الأوروبية قبل حلول العقد الخامس من هذا القرن، أغلبها من الشباب، مع بروز فرص حقيقية للقيام بأدوار محورية في العالم، الذي بدأ يتشكّل ما بعد نهاية هيمنة القرن الأمريكي، ومعه بداية نهاية أسطورة «نهاية التاريخ» كما حلم بها فوكوياما والمحافظون الجدد.

الأحداث التي سأوردها بعد حين في صيغها الخبرية الصرفة، قد تبدو للقارئ المتسرّع أحداثا ثانوية متفرقة، بدليل الحجم الضيّق الهامشي الذي خصّصه لها «إعلام الماينستريم» المهيمن، وقد يماري بعضهم في فرص الربط الموضوعي بينها وبين منطوق الاستشراف الذي يُرصَد خلف الرّمال المتحركة بإقليم «المغرب العربي الكبير والساحل» مع ظهور إرهاصات لتشكل إقليم جديد واعد بالفرص، سوف يكون له شأن على ضفتي البحرين: الأبيض المتوسط، وبحر الصحراء الكبرى والساحل، القابض بناصية القارة السمراء، وانفتاحها المستقبلي على العالم الخارجي وعلى حركة التبادل الوافدة عليه بموازين قوة جديدة، وبتحالفات بديلة تحمل هي الأخرى أكثر من مفاجأة.

خارطة طريق لتعاون جزائري ليبي مفتوح

قبل أسبوع من استقبال الجزائر لرئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة على رأس وفد حكومي مثل أهم القطاعات، وبرفقة 310 من رجال الأعمال الليبيين، لم يكن أحد يتوقع لهذه الزيارة الأولى لرئيس «حكومة انتقالية» لم تحسم بعد في الداخل أهم بنود التكليف الأول لها بتنظيم انتخابات رئاسية نهاية السنة الجارية، لم يكن ليتوقع لها أن تخرج من هذه الزيارة بتلك الحصيلة الواعدة من النتائج في أكثر من ملف تعاون، يتجاوز العهدة القصيرة المتاحة لهذه الحكومة، بل ويتجاوز حدود التعاون الثنائي.

وبعيدا عن الملفات السياسية والأمنية التي يكون قد استعرضها رئيس الحكومة الليبي مع الرئيس عبد المجيد تبون، وحصل بشأنها توافق كبير عبّر عنه الطرفان بكثير من الطمأنينة والثقة المتبادلة، فإنّ أهم محور في هذه الزيارة كان «المنتدى الاقتصادي الجزائري الليبي» بمشاركة 310 رجال أعمال ليبيين، حضروا في وفد يقوده وزير الاقتصاد والتجارة محمد الحويج، كرس بنجاح لبحث «فرص الشراكات الثنائية المتاحة» سبقه إعلان وزير الخارجية صبري بوقدوم عن شروع الجزائر في وضع الترتيبات اللوجيستية والتقنية الأخيرة من أجل فتح المعبر الحدودي الدبداب-غدامس المغلق منذ 19 ماي 2014.

فك الحصار برّا، جوّا
عن علاقات حبلى بالوعود

كما أعلن أنّ «الجانبين يعكفان على استكمال المحادثات النهائية لإعادة فتح الخط البحري الرابط بين طرابلس والجزائر العاصمة لاستغلال نقل السلع والبضائع»، مؤكدا أن طموح الجزائر في الشراكة الاقتصادية المنشودة مع ليبيا لن يقتصر على الرفع من المبادلات التجارية، وإنما يتعداه إلى تشجيع تدفق الاستثمارات المباشرة المتبادلة، وإنشاء الشراكات المختلطة، والاشتراك في رأس مال المؤسسات.

ومن جهتها، عبّرت الحكومة الليبية على لسان الوزير محمد الحويج عن رغبتها في إنشاء منطقة تجارة حرة، وتوقّعت أن تصل المبادلات التجارية إلى 3 مليارات دولار، أي بزيادة تقارب 46 ضعف حجم المبادلات الحالية التي لا تزيد عن 65 مليون دولار، وهو رقم في متناول البلدين خارج حساب مشاركة الجزائر في إعادة أعمار ليبيا: في المنشآت القاعدية، والطاقة، والكهرباء، والسكن، والري ، وعبر مشاريع واعدة في الطاقة الشمسية حصل بشأنها توافق بين رئيسي الحكومتين.

وتوّجَ «المنتدى الاقتصادي» أشغاله بإبرام اتفاقية تأسيس مجلس أعمال بين البلدين بهدف تعزيز التبادل التجاري، وكذا الرفع من مستوى تدفق الاستثمارات، مع عدّة اتفاقيات وتفاهمات بين شركات خاصة وعمومية في البلدين لم تكد تستثني قطاعا، مع فتح ورشات تفكير مستقبلية خاصة في مجال الطاقة بشقيها الأحفوري والمتجددة، هي التي دفعت بأمين بوطالبي مدير المركز العربي الأفريقي للاستثمار والتطوير إلى القول: «إنّ اللّقاءات الحكومية الثنائية كشفت عن خريطة طريق واضحة لدى الأشقاء الليبيين، تتّصل أساسًا برغبتهم في مساهمة الشركات الجزائرية في التعمير»، وذكر بهذا الصدد «أولويات قطاعات الطرقات، والري، وبناء السكنات» مع طلب الحكومة الليبية «إنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين».

إعادة اكتشاف العمق الإفريقي للبلدين

وربما يكون بوطالبي قد عبّر بأفضل صورة عن نوايا الشريك الجزائري للجارة الليبية حين أكّد «أنّ الجزائر الآن تبحث عن آليات لتفعيل جسور الأخوّة وللتشييد الحقيقي، لكنها غير مستعجلة أبدا، بل تريد بناء قاعدة صلبة للارتباط الوثيق في العلاقات الاقتصادية، كتتويج مستحق لعمق التقارب السياسي» تماما مثلما عبّر عنه الوزير الليبي محمد الحويج بقوله: «نحن نعرف أصحاب المحبّة الصادقة لنا»، وختم بالإشارة إلى «أنّ الجزائر باستثمارها في المبادلات التجارية مع ليبيا ستتمكّن من توصيل منتجاتها إلى تشاد والسودان، وحتى الكونغو، وكينيا، ودول الجوار الشرقي، وفق تعهّدات المسؤولين والمتعاملين الليبيين».

ما يستخلص من تصريحات المسؤولين من الوفدين، أنّ خارطة الطريق، التي ارتسمت بعض معالمها البارزة في هذه الزيارة، تتجاوز حدود تنشيط وتعظيم المبادلات الثنائية، بل وحتى استحقاقات مشاريع إعادة أعمار ليبيا، لتستبق ركبان الدور المنوط بالبلدين في إعادة بناء الفضاء الشمال إفريقي والساحل، ليتحوّل إلى جسر فاعل في جنوب البحر الأبيض المتوسط، كما في اتجاه قلب القارة الإفريقية، شريطة استكمال تحريره من الحضور العسكري الأجنبي كيفما كان، خاصة في خاصرته الرخوة بدول الساحل.

الإستقواء بالجار ذي القربى
لاتّقاء شرور الجار الجنب

الوفد الحكومي الليبي اختار تنفيذ هذه الزيارة للجزائر بهذا العدد الكبير من الوزراء ومن رجال الأعمال، وبهذه الآفاق الواسعة للتعاون بين البلدين بلا حدود، قبل زيارة طرفين آخرين: مستعمر سابق هما إيطاليا وفرنسا - التي كان «آخر هدية مسمومة منها للشعب الليبي» تدبير انقلاب عسكري بتشاد فاقم من الوضع الأمني المتردي بجنوب ليبيا، ويبدو وكأنّه أعطى الضوء الأخضر لحفتر وقواته بتجديد التهديد بالحسم العسكري مرة أخرى، حيث توعّد، في تصريح له منذ أيام، بإعادة نشر قواته جنوب وغرب ليبيا، مقدّمة لما حصل قبل أربع سنوات، ليأتيه الرد من الجيش الجزائري، بتحرّكات متعدّدة الأشكال حرمت الحركة على سلاح الرافال الفرنسي، وأحبطت تهديدات حفتر، وقد بدى وكأنّ ذلك منح في الوقت نفسه الحكومة الليبية الانتقالية قدرا من الثقة في تعاملها مع إيطاليا، وخاصة مع فرنسا التي لم تهضم بعد هزيمتها في ليبيا.

انقلاب عسكر مالي «ناعم»
على انقلاب فرنسي «أبيض»

الحدث الثاني الذي لم تتعاط معه سوى بعض المواقع العسكرية الروسية واليونانية والأمريكية، له صلة أيضا بحدث آخر حصل هذا الأسبوع، كان مسرحه بباماكو عاصمة مالي، وما سوّق له الإعلام الفرنسي والرئيس ماكرون على أنه انقلاب عسكري على السلطة الانتقالية، هو في طريقه إلى تحقيق هدفين رئيسيين لهما صلة بمستقبل هذا البلد، وبإعادة رسم خارطة طريقه بعيدا عن كتلة دول غرب إفريقيا المترددة حتى الآن في تفكيك منظومة «فرانس - أفريك» الاستعمارية: التخلص من الحضور العسكري الاستعماري الفرنسي وإعلان الطلاق مع «باراخان»، والبحث عن وجهة تحول قبلته نحو الشمال، وتحديدا نحو الجارة الجزائر، ومن خلفها حلفائها وأصدقائها الوافدين مع طريق الحرير القادم، وهو ما استوعبته قيادة الجيش المالي، ولحقت بها شريحة واسعة من المعارضة السياسية التي كانت وراء الاحتجاجات التي أطاحت بالرئيس المالي السابق.

وعلى خلاف موقفه من الانقلاب الذي باركته فرنسا في تشاد قبل أسابيع، فإنّ ماكرون قد جنّ جنونه مما حدث تحت أعين، وبحضور قرابة ستة آلاف من عسكر النخبة الفرنسية، دون أن يمنح فرصة للردع القبلي ولا البعدي، ولم يبق له سوى هذا التهديد الفاتر بـ «سحب القوات الفرنسية من مالي ما لم تستعاد الشرعية الديمقراطية والمرحلة الانتقالية»، وكان وزير خارجيته قد هدّد بتاريخ 25 ماي بفرض عقوبات موجهة ضد العسكريين المتورطين في ما وصفه بـ «الانقلاب داخل الانقلاب»، وهو توصيف دقيق بالنظر إلى أن نفس القيادة العسكرية المالية التي قادت الانقلاب الأول، قد أدارت انقلابا على «انقلاب أبيض» كانت تديره فرنسا بجناح مدني موال، توغل في قلب الحكومة الانتقالية المقالة، يتقدمهم الرئيس باه نداو ورئيس الحكومة مختار عوان.

وفي بحر أسبوع، جدّدت فرنسا للمرة الثانية، أمس الأول، شجبها لما وصف بـ «الانقلاب داخل الانقلاب» وأوكلت مهام الضغط لمجموعة غرب إفريقيا (سيدياو) لتجمّد عضوية مالي «إلى حين تنظيم انتخابات رئاسية في فبراير من العام القادم»، مع التهديد بسحب القوات الفرنسية، وهو تهديد أجوف، ليس بيد ماكرون، الذي يواجه تحديات خطيرة مع كبار قادة جيشه، وهو يعلم أنّ القرار قد يكلّفه خسارة الانتخابات القادمة، ولأنّه يعلم أن خسارة مالي سوف يتبعها زلزال بأكثر من رادفة في بوركينا فاسو والنيجر، قبل أن تمتد العدوى لبقية مربع النفوذ الفرنسي بدول غرب إفريقيا، ولأنّه سوف يفقد وقتها أهم ورقة ضغط كان يلعب بها في مناوراته.

تعظيم سلام من حاملة الطّائرات
«إيلزابيث» للمياه القاريّة للجزائر

الحدث الثالث الذي شهده الأسبوع كان عسكريا بامتياز، قلّما يلتفت إليه الإعلام، سوى بعض المواقع المتخصّصة التي تناقلت مضمون رسالة وجّهتها وزيرة الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي للسلطات البريطانية، تحتج فيها على مسار الإبحار الذي اعتمدته حاملة الطائرات البريطانية «إليزابيث»، وقد تعمّدت احترام الخطوط والإحداثيات التي كانت الجزائر قد حددتها لمجالها البحري ومنطقتها الاقتصادية، فيما يشبه «الاعتراف البريطاني الرسمي بهذه الحدود، وبامتداد سلطة البحرية الجزائرية على مياهها القارية»، وقد رصدت مواقع متخصصة في رصد حركة السفن والطائرات بالبحر الأبيض المتوسط، كيف أن حاملة الطائرات البريطانية - وهي متوجّهة لشرق المتوسط وربما للبحر الأسود - كيف أنّها تعمّدت السير وفق الإحداثيات التي وضعتها الجزائر لرسم حدود منطقتها الاقتصادية بالحوض الغربي للمتوسط، كما التزمت بها طائرة الأواكس المرافقة لحاملة الطائرة، ومثلها فعلت طائرة حربية برتغالية في نفس التوقيت، وهو ما أثار حفيظة فرنسا وإسبانيا، مع دخول طرف أوروبي بحجم بريطانيا، في معركة لم تفتح بعد في الحوض الغربي للأبيض المتوسط قبل حسم المعركة الدائرة بشرق المتوسط، والتي شاركت فيها فرنسا في عملية استباقية لما سيحصل في غرب المتوسط.

وفي الحسابات الخفيّة لفرنسا، يكون هذا الاعتراف البريطاني بالحدود البحرية القارية للجزائر، وبشكل عملي تطبيقي، قد شكّل سابقة خطيرة، سوف تكون له تداعيات على ما يجري في شرق المتوسط، وقد يُوفّر نوعا من «التعضيد» للمسار الذي اتبعته تركيا، خاصة مع ترسيمها لحدودها البحرية مع ليبيا، والتي تعوق اليوم جميع المشاريع الغازية في شرق المتوسط، بما يمنح هيمنة كبيرة لدول الضفة الجنوبية وعلى رأسها الجزائر وليبيا، وربما حتى مصر التي لا يضايقها كثيرا الاتفاق التركي الليبي.

وفي الخلفية ترى فرنسا أنها في الطريق إلى الإقصاء الفعلي، كقوّة بحرية متوسطية، ليس فقط بسبب اتساع المجال البحري القاري الجزائري، الذي نقل حدود الجزائر إلى مشارف مارسيليا وتولون، بل أيضا بفقدانها لنفوذها في تونس، التي منحت قاعدتين: بحرية وجوية للولايات المتحدة.

عودة «غالي» تسدل السّتار
على مسرحية مغربية «رخيصة»

آخر حدث يروي قصة الرمال الرخوة التي بدأت تتحرك في كل الاتجاهات بمنطقة المغرب العربي والساحل، وهبوب الرياح بما لا تشتهيه السفن الفرنسية، جرت وقائعه على تخوم مضيق جبل طارق بين حليفين لفرنسا: إسبانيا والمغرب، بدأت بـ «هبّة» مغربية أقامت الدنيا ولم تقعدها على حكومة الشريك الاسباني، على خلفية استضافة اسبانيا لرئيس الجمهورية العربية الصحراوية للاستشفاء، متهمة إسبانيا بالتدليس، والتزوير في وثائق السفر لإبراهيم غالي، قبل أن تقع في المحظور وتنظم ما يحاكي «المسيرة الخضراء» بثلة من الشباب القصر على «الجيب الإسباني» بمدينة سبتة، ويُسوّقها أحد وزرائها كعملية تأديب وترهيب لاسبانيا، وصفتها الحكومة الإسبانية بـ «الابتزاز» و«قلة الاحترام»، ومعها تضامن كثير من شركائها في الاتحاد الأوروبي، مع التهديد بعقوبات أوروبية على المغرب بعضها بدأ العمل به من الجانب الاسباني.

وقبل أن «تتوافق» الحكومة الإسبانية مع ابراهيم غالي، ويتطوّع الرئيس الصحراوي للمشاركة في جلسة استماع عن بعد تمّت، أمس الأول، عاد بعدها إلى أرض الوطن، بعد رفض المحكمة جميع طلبات الأطراف المدعية لغياب القرينة، سارع وزير الخارجية المغربي بوريطة إلى نقل كنانته من كتفه الأيمن إلى كتفه الأيسر، مدعيا أنّه لا يعنيه قرار القضاء الاسباني بقدر ما يعنيه «أنه مع الشركاء لا توجد مناورات، أو طعن في الظهر حول قضية أساسية بالنسبة للمغرب، وأنه قبل السير خطوة واحدة إلى الأمام في العلاقات الثنائية يتعين أولا توضيح الأمور»، وبتذكيره بموقف المغرب من الانفصاليّين في مقاطعة كاتالونيا، يكون بوريطة قد أعاد صياغة الطلب من المطالبة برأس ابراهيم غالي إلى الافصاح عن بيت القصيد، وهو «المطالبة باعتراف اسبانيا «بمغربية الصحراء» كشرط لعودة المياه إلى مجاريها» ليصنع جدارا سميكا أمام تسوية النزاع بين البلدين، ويدفع بإسبانيا، وربما بشركائها في الاتحاد الأوروبي، إلى مراجعة أغلب بنود اتفاق الشراكة مع طرف فاقد للمصداقية، اتّهم صراحة بـ «الابتزاز».

مع تفاقم الأزمة بين المغرب وإسبانيا، والتي قد تصل حد تجميد العلاقات الدبلوماسية وتعطيل الحركة بين البلدين، مع خشية كثير من الأوروبيين أن يتخذ النزاع بعدا عسكريا، مع بداية التحشيد العسكري الاسباني بسبتة ومليلية، والمغربي بمنطقة الفنيدق، فإن الطرف المتضرر أكثر - ربما حتى من المغرب الذي كان في هذه اللعبة كالباحث عن حتفه بظلفه - هو فرنسا، التي تخشى أن تتبنى اسبانيا رفقة ألمانيا موقفا جديدا من ملف الصحراء الغربية، ينسف عقودا من المقاولة الفرنسية لصالح المغرب داخل المؤسّسات الأوروبية، ويتفكك معه مشروع التوغل الفرنسي في إفريقيا وضبط منطقة غرب إفريقيا عبر الدور المنوط بالمملكة، لتكون الضربة القاضية للحضور الفرنسي في منطقة المغرب العربي والساحل، المقبلة على إعادة هيكلة جيوسياسية تعيد إدارتها لشعوبها ولنخبها الوطنية، بحكم الضرورة حتما، إن لم يكن بحكم الجوار، والتاريخ، والملة، والنضال المشترك ضد نفس القوة الاستعمارية.

بمدينة أليكانت الإسبانية

الكاتب والصّحفي زبير سويسي في ذمّة الله

انتقل الكاتب والصحفي زبير سويسي، أمس، إلى رحمة الله عن عمر ناهز 78 سنة بمدينة أليكانت الاسبانية، حسب ما علم من يومية «لوسوار دالجيري» الذي كان المرحوم أحد مؤسّسيها.

أوضح ذات المصدر، أنّ الفقيد سويسي الذي كان يعاني من متاعب صحية كان عالقا بمدينة اليكانت الاسبانية بعد غلق الحدود بسبب جائحة «كوفيد-19» إلى أن وافته المنية.

وكانت لزبير سويسي مسيرة مهنية طويلة في عالم الصحافة بالجزائر، بحيث تدرّج في المهنة من صحفي مهني متمرس في يومية «النصر» بقسنطينة التي عرفت بداياته في سنوات الستينيات من القرن الماضي، الى أن وصل الى يومية «المجاهد» في بداية 1970 ثم أسبوعية «الثورة الافريقية»، حيث تقلّد بها منصب رئيس التحرير الى غاية 1985، وهي السنة التي التحق فيها بوكالة الأنباء الجزائرية.

وتميّزت المسيرة المهنية للزوبير سويسي بعد سنة 1988 التي عرفت الانفتاح في الساحة الاعلامية بمشاركته النوعية في النقاش حول حرية الصحافة في البلاد، بحيث تكلّلت بالتأسيس ليومية «لوسوار دالجيري»، اتي سيّرها لمدة أكثر من عشر سنوات برفقة صحفيين أخرين.

للتّذكير، فإنّ الكاتب-الصحفي زبير سويسي وَلَجَ عالم التأليف، إذ هو صاحب روايتين «رؤوس الأيتام» و«مغامرات الحرباء».

وزير الإتّصال يعزّي عائلة الفقيد

تقدّم وزير الاتصال، الناطق الرسمي للحكومة، عمار بلحيمر، بـ «خالص عبارات التعازي والمواساة» لعائلة الفقيد الصحفي، زبير سويسي.

وجاء في رسالة التعزية: «ببالغ الحزن والأسى، تلقّى وزير الاتصال، الناطق الرسمي للحكومة البروفيسور، عمار بلحيمر، نبأ وفاة الصحفي والمدير العام السابق لجريدة «لوسوار دالجيري»، زبير سويسي، الذي وافته المنية صباح اليوم عن عمر ناهز 78 سنة بمدينة أليكانت الإسبانية».

ويعد الفقيد «من المؤسسين الأوائل لجريدة «لوسوار دالجيري»، وأول مدير عام لها، كما يعد أيضا من الأقلام الصحفية البارزة التي تركت بصمة في الصحافة الجزائرية».

وترأس زبير سويسي «أول مجلس لأخلاقيات مهنة الصحافة في الجزائر، غير أنّه تقاعد منذ سنوات لأسباب صحية، لكنه ظل أحد المساهمين في الجريدة».

وبهذه «المناسبة الأليمة، يتقدّم وزير الاتصال بخالص عبارات التعازي والمواساة لعائلة الفقيد وللأسرة الإعلامية، راجيا من المولى العلي القدير أن يتغمّد الفقيد بواسع رحمته وغفرانه، ويلهم أهله وذويه جميل الصبر والسلوان».

عبر مختلف النّواحي العسكرية

مفارز للجيش توقف 47 تاجر مخدرات في أسبوع

تمكّنت مفارز للجيش الوطني الشعبي ومصالح الدرك الوطني وحراس الحدود، خلال عمليات مختلفة عبر مختلف النواحي العسكرية، من توقيف 47 تاجر مخدرات وضبط حوالي 17 قنطارا من المخدرات وكمية من الأقراص المهلوسة، حسب حصيلة كشفت عنها، أمس، وزارة الدفاع الوطني.

أوضح ذات المصدر أنّه «في إطار مهامها النبيلة في الدفاع عن التراب الوطني وتأمينه ضد مختلف التهديدات، نفّذت وحدات ومفارز للجيش الوطني الشعبي، خلال الفترة الممتدة من 26 ماي إلى 01 جوان 2021 عدة عمليات، تؤكّد التزام قواتنا المسلحة بالحفاظ على الأمن والسكينة ببلادنا».

وأشارت الحصيلة إلى أنّه «في إطار محاربة الجريمة المنظمة ومواصلة للجهود الحثيثة الهادفة إلى القضاء على آفة الاتجار بالمخدرات ببلادنا، أوقفت مفارز للجيش الوطني الشعبي ومصالح الدرك الوطني وحراس الحدود بإقليمي الناحيتين العسكريتين الثانية والثالثة، 26 تاجر مخدرات وضبطت 16 قنطارا و66 كيلوغراما من الكيف المعالج و1،1 كيلوغرام من مادة الكوكايين و2605 قرص مهلوس حاولت المجموعات الإجرامية إدخالها عبر الحدود مع المغرب، في حين تم توقيف 21 تاجر مخدرات وحجز 36 كيلوغراما من الكيف المعالج و24760 قرص مهلوس خلال عمليات مختلفة عبر نواحي عسكرية أخرى».

من جهة أخرى، أوقفت مفارز للجيش الوطني الشعبي بكل من تمنراست وعين قزام وبرج باجي مختار وجانت «99 شخصا وحجزت 20 مركبة و119 مولد كهربائي و78 مطرقة ضغط ومعدات تفجير، وكذا تجهيزات أخرى تستعمل في عمليات التنقيب غير المشروع عن الذهب، بالإضافة إلى 57 كيسا من خليط خام الذهب والحجارة و24،5 طن من المواد الغذائية الموجهة للتهريب، بينما تمّ ضبط 4639 وحدة من مختلف المشروبات و44 قنطارا من مادة التبغ خلال عمليات منفصلة نُفّذت بكل من ورقلة وبسكرة والجلفة».

كما أحبط حراس الحدود محاولات تهريب «كميات كبيرة من الوقود تقدّر بـ 21717 لتر بكل من تبسة والطارف وسوق أهراس وتمنراست وتندوف».

في سياق آخر، «أحبط حراس السّواحل محاولات هجرة غير شرعية لـ 80 شخصا كانوا على متن قوارب تقليدية الصنع بكل من الشلف وبومرداس وعنابة والطارف، فيما تمّ توقيف 41 مهاجرا غير شرعي من جنسيات مختلفة بكل من ورقلة وتلمسان وأدرار وتندوف وتبسة».

دورة الأبطال الوطنية العسكرية لكرة اليد:

تتويج منتخب الناحية الأولى باللقب

توّج منتخب الناحية العسكرية الأولى لكرة اليد بدورة الأبطال الوطنية العسكرية لكرة اليد التي اختتمت منافساتها، مساء أمس، بولاية البليدة.

عادت المرتبة الثانية لمنتخب قيادة الدرك الوطني فيما احتل منتخب الناحية العسكرية الثانية المرتبة الثالثة، مع العلم أنّ هذه التظاهرة الرياضية التي كانت قد انطلقت، الإثنين، على مستوى المركب الجهوي للرياضة العسكرية للناحية العسكرية الأولى عرفت مشاركة الفرق الأربعة الفائزة بالمراتب الأولى في الدورات التصفوية السابقة التي أجريت خلال الموسم الرياضي الحالي والمتمثلة في المنتخبات سالفة الذكر إلى جانب ممثل الناحية العسكرية الخامسة.

وأشرف على اختتام هذا اللقاء المدير العام لمعهد البحث والتطوير لصناعة وتكنولوجيات الدفاع للصناعات العسكرية للناحية الأولى، العميد حسين عمور.

دورة الأبطال لكرة السلة

تتويج فريق الناحية الأولى

توّج فريق الناحية العسكرية الأولى، بدورة الأبطال الوطنية العسكرية لكرة السلة التي اختتمت، أمس، بالمدرسة العليا للدرك الوطني بزرالدة (الجزائر العاصمة).

عرفت البطولة، مشاركة 64 رياضيا يمثلون أربعة فرق، تأهلت بعد دورات تمهيدية وهي: فريق قيادة الدرك الوطني، فريق الناحية العسكرية الأولى، فريق الناحية العسكرية الثانية، فريق الناحية العسكرية الخامسة.

الشعب تعزي

بمزيد من الحزن والأسى تلقينا وفاة الزميل **زبير سويسي**، المدير العام الأسبق لجريدة «لوسوار دالجيري»، وأول رئيس لمجلس أخلاقيات المهنة.

وبهذه المناسبة الأليمة يتقدم كافة عمّال مؤسسة «الشعب» وعلى رأسهم الرئيس المدير العام مصطفى هميسي إلى عائلة المرحوم بأصدق عبارات التعازي والمواساة، راجين من المولى عزّ وجلّ أن يتغمّد الفقيد برحمته الواسعة ويلهم ذويه الصبر والسلوان.

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»

بمشاركة 72 راميا بعين تموشنت

انطلاق بطولة الرماية بالمسدّس ما بين مصالح الشّرطة

تسجّل البطولة الوطنية للرماية بالمسدس الآلي ما بين مصالح الشرطة، التي انطلقت فعالياتها، أمس، بعين تموشنت، مشاركة 72 راميا من مستخدمي سلك الشرطة لمختلف المصالح هذا الجهاز الأمني.

أبرز رئيس الأمن الولائي بعين تموشنت، عميد أول للشرطة جمال الدين طيب، خلال إشرافه على إعطاء الانطلاق الرسمي لهذه التظاهرة الرياضية الشرطية، أنّ «البطولة الوطنية للرماية بالمسدس الآلي ما بين مصالح الشرطة في طبعتها الثالثة والثلاثون، والتي تحتضن فعالياتها على مدار 3 أيام بولاية عين تموشنت، تسجّل مشاركة 72 راميا من كلا الجنسين من مستخدمي الشرطة عبر مختلف مصالح هذا الجهاز الأمني، منهم 48 صنف ذكور و24 صنف إناث»، مضيفا أنّها «تأتي في سياق البرنامج السنوي للمنافسات الرياضية المسطر من قبل المديرية العامة للأمن الوطني للموسم الجاري 2020-2021».

وذكر رئيس الأمن الولائي بالمناسبة «بالأهمية التي توليها القيادة العليا لجهاز الأمن الوطني للممارسة الرياضية، وتطويرها في الوسط الشرطي بهدف ضمان الجاهزية الدائمة لقوات الشرطة لتأدية المهام المنوطة بها على أكمل وجه»، مشيرا إلى أنّ «الممارسة الرياضية تعد أكثر من ضرورية في أوساط الشرطة حفاظا على اللياقة البدنية وجاهزيتهم المهنية في كل الظروف».

حاضنة لأصحاب مشاريع إنتاج المكمّلات الغذائية

مخابر «أس سي فارما» ضمن المنتوجات الأولى وطنيا

أعلنت مخابر «أس سي فارما» عن إنشاء حاضنة تجمع فيها أكبر عدد ممكن من أصحاب المشاريع المبتكرة في قطاع إنتاج المكملات الغذائية، الذي عرف تطوّرا هامّا في السنوات الأخيرة بظهور متعاملين اقتصاديّين جدد.

صونيا طبة

جاء الأمر خلال اختيار شركة «أس سي فارما» في مسابقة وطنية لسنة 2021 نظّمت بفندق الماريوت بالجزائر العاصمة، ضمن قائمة المنتوجات الأولى وطنيا وفوزها بجائزة أفضل منتوج وطني بعد خضوعه للتحقيق والتقييم من قبل خبراء ومختصين لمدة 6 أسابيع، وكذا إجراء استبيان المستهلك، حيث تم التأكيد على نوعية وجودة منتجاتها المتوفرة في السوق.

وتمكّن المخبر من تغطية السوق الوطنية فيما يخص المكملات الغذائية خلال سنة واحدة، خاصة بعد زيادة الطلب عليها مع انتشار فيروس كورونا، الأمر الذي ساهم في القضاء نهائيا على فاتورة الواردات في الجزائر والتوجه نحو تصدير منتجاتها إلى البلدان الإفريقية.

حجز 40 قنطارا من أوراق التبغ ببسكرة

حجزت، أول أمس، مصالح الدرك الوطني ببسكرة كمية كبيرة من مادة أوراق التبغ المقلّد، قدّرت بحوالي 40 قنطارا مهرّبة على متن شاحنة نقل الرمل مع توقيف شخص.

وعلمت «الشعب» أنّ العملية قامت بها عناصر الدرك الوطني بإقليم بلدية مليلي دائرة اورلال ببسكرة، وذلك على خلفية معلومات تفيد بوجود شاحنة محمّلة بكمية كبيرة من أكياس التبغ المقلّد بصدد تهريبها تحت جنح الظلام من ولاية جنوبية نحو الشمال.

عمر بن سعيد

تتمة صفحة 24

وهو مفهوم أشمل من النّقد الثقافي في مركز برنغهام ببريطانيا للدراسات الثّقافية التي تعتبر إحدى الخلايا التي ستنبثق عنها سلسلة أخرى من التّوجّهات المعرفية.

وهي توجّهات كلّها تصب في مصلحة المعقولية التي تحفظ للتعددية الثقافية، بأن تدشّن بعض أهدافها بما في ذلك ثقافة الهوامش والأطراف خاصة في العالم الثالث (النساء / السود / الأفارقة / الآسيويّين) والنصوص المجاورة لها على غرار السينما والفنون التشكيلية والأدب الشعبي والسرديات المسكوت عنها في النقد البرجوازي كروافد ثقافية لم تكن محل عناية من طرف النقد الأدبي النّصوصي، الذي ركّز كل جهوده على النص الإبداعي المؤسّساتي وعلى نصوص «الحداثة الرفيعة» بتعبير ماري تيريز عبد المسيح بأثر ممّا يضمن للقراءة النصية امتثالها لفوقية المركزية الغربية التي تلقّى بعض مناهجها النقاد العرب بنوع من الميكانيكية والشكلانية حتى لا أقول التبعية المذلّة.

• ماذا أضافت قراءاتك وكتاباتك النّقدية على تجربتك القصصية؟

•• لا أدري إن كانت قراءاتي الفلسفية والسوسيولوجية والمعرفية قد أضافت شيئا لرصيدي المحدود في الكتابة القصصية، مع أنّي لم نقطع أبدا عن قراءة الرّواية العربية والرواية العالمية، هذا أمر ليس في إمكاني الإجابة عنه الآن.

وحتى قراءاتي للفلسفة والنقد الفكري والمعرفي، فهي قراءة دارس وليست قراءة مبدع، مع أنه يمكن للقارئ أن يقرأ الفلسفة من خلال الرّواية التي تستوعب مختلف الأفكار والنزعات الفلسفية.

وهو أمر نادر الحدوث بالنسبة للرواية الجزائرية، التي لا تزال بعيدة عن هذا الأفق على غرار ما نرى ذلك في بعض النماذج من الرواية العالمية والرواية العرفانية.

ولا علاقة لذلك بما يسمّيه الفيلسوف الفرنسي جيل دولوز بإبداع المفاهيم أو الإبداع المفهومي، الذي يبقى حكرا على الفلسفة عندما كان يرى بأنّه لا خير في فيلسوف لا يبدع مفهومه الخاص أو مفاهيمه الخاصة.

• أخيرا.. ألا ترى أنّ الرّواية الجزائرية تفوّقت على النّقد الذي بقي أسير «أبراجه العاجية»؟

•• قد يبدو النّقد متأخّرا كثيرا عن التراكم الروائي، الذي يزداد تسارعا من سنة لأخرى.

وهذه حقيقة لا يمكن التنكر لها، ولكن أيضا لا ينبغي الخلط بين نوعين من النقد النوع الأول هو النقد الأكاديمي، فيما النوع الثاني هو النّقد الصّحفي.

وهذا الأخير هو نقد يتوكّأ على المواجهة الصريحة للنص من دون الاستعانة بمنهج معين وقضايا المنهج والمنهجية ليس لافتقاره لها.

ولكن لأنّه يتوجّه لقارئ يبحث عن «المتعة النصية»، ولا يهمه المنهج ولا المصطلح، وهو غير معني بآليات القراءة ومناهجها وأصولها النظرية.

بدليل أنّ هناك بعض النقاد الأكاديميّين والأساتذة الجامعيّين يقومون بين الحين والآخر بهذا النوع من النقد، ونعني بذلك النّقد الصحفي.

وهم وغيرهم من الذين قدّموا خدمات جليلة للأدب الجزائري في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم، في وقت كان فيه النقد الأدبي الجزائري المكتوب بالعربية يكاد يكون معدوما، وهي مرحلة كان لا بد منها في ذلك الزمن بالنظر لحداثة تجربة الكتابة النقدية في الجزائر آنذاك في حدود وسياقات مختلف المواقف والتوجهات الفكرية السابقة منها أو الراهنة، وما أنتجته في زمنها وبيئتها من منظومات فكرية ومعرفية متباينة تبعا لتحولات تجربة الكتابة النقدية وإحالاتها التاريخية والإيديولوجية.

فيما النقد الأكاديمي فهو يسير ببطء شديد، وليس في إمكانه التصدي لكل هذا السيل من النصوص الروائية والمتلاحقة في ظل هجرة جماعية إلى الرواية من مختلف الفنون والأنواع الثقافية، الأمر الذي جعل بعض الرّوائيّين يتعاملون مع نظرائهم من الرّوائيّين الآخرين القادمين من الشعر والقصة القصيرة، ومن النقد ومن أجناس أدبية أخرى بنوع من الإنزعاج كأنّهم غرباء عنهم وليسوا شركاء لهم في الهم الثقافي، ممّا يعني الحد من مستقبل الرواية ذاتها كفن وكجنس أدبي يستوعب مختلف الأصداء والمستويات النصية والأجناسية بما في ذلك نداء الضيافة أو «سياسات الضيافة» بمفهوم ديريدا أو قبول الآخر في أفق من التطلع لتحصيل بعض قيم «العيش المشترك».

رغم وجود بعض النقاد الأكاديميّين الذين يقدّمون بين الحين والآخر نصوصا نقدية محكمة ورصينة، وهي قليلة بالطبع.

وطالما أنّ النقد هو «بناء لفهم خاص لعصرنا» بمفهوم رولان بارت، فهذا البناء يتطلّب التأسيس لمشروع نقدي أو عدد من المشاريع النقدية تتّخذ من الرّواية مجالا لها، وهو الأمر الذي لم يحدث بعد.

وأتمنّى أن نرى ذلك في مشروع نقدي قادم ضمن خطّة مدروسة وعمل جماعي تشرف عليه مؤسّسة بحثية أو عدد من المؤسّسات الأكاديمية ومخابر البحث الكثيرة، وهو أمر بالطبع دونه صعوبات جمّة لا يمكن تجاهلها ولكن أيضا ليس هذا مبرّرا للنوم والكسل.

24
الشّعب ويكاند

مواقيت الصلاة
الفجر: 03:30
الشروق: 05:30
الظهر: 12:46
العصر: 16:37
المغرب: 20:02
العشاء: 21:48

الطقس المنتظر اليوم و الغد

عنابة	33°	الجزائر	24°	وهران	26°
عنابة	37°	الجزائر	25°	وهران	25°

النّاقد قلولي بن ساعد لـ «الشعب ويكاند»: 2/2

بعض العرب تناولوا الحداثة بـ «تبعية مذلّة»

■ النّقد الثّقافي لن يكون بديلا عن الأدبي ■ تبدو الدّراسات متأخّرة كثيرا عن التّراكم الرّوائي

في الجزء المتبقّي من حوارنا مع النّاقد قلولي بن ساعد، تناول بعض المسائل المتعلّقة بالدّراسات الأدبية واللّغوية من زاوية جديلة التّخصّص والعصامية، محاولين فهم كثير من المناهج النقدية والفلسفية بطريقة غير التي نقرأها في الكتب، حيث تحوّلت كثير من الدراسات إلى جداول و«طلاسم» تزيدا النص المدروس غموضا عوضا عن محاولة فهمه.
ويعتبر قلولي بن ساعد الكاتب العصامي، ظاهرة في الوسط الأدبي، حيث تناول أهم المناهج النّقدية وأحدثها بعيدا عن الجامعة.

حوار: الخير شوار

• الشعب ويكاند: كيف السّبيل للخروج من هذا «المأزق الإشكالي»؟

•• النّاقد قلولي بن ساعد: للخروج من هذا المأزق الإشكالي هناك بعض المعالجات المقترحة من لدن عدد من النقاد سواء على صعيد «الاقتراض النظري» أو على صعيد ترجمة الإرث النظري والإبستيمي، الذي يؤطّر نشأة النظرية في فضاء ثقافي مغاير للفضاء الثقافي العربي كالدكتور يوسف وغليسي، الذي يقترح عند ترجمة النظرية والمصطلح معا ما يسميه «حق الإقتراض وهاجس العوربة» من خلال إحلال مفهوم التعريب محل عمل الترجمة، في انتظار هبة حضارية أو خطّة تنموية تضع هاجس التنمية اللغوية كما يرى ضمن جدول أعمالها.
بينما يقترح المفكّر المغربي محمد عابد الجابري مفهوما آخر هو «التبيئة» للحد ممّا وصفه عبد الوهاب المسيري «إمبريالية المقولات».
وحتى هذه التبيئة فينبغي أن تتم بنوع من «التعديل» بمفهوم الناقدة الهندية ما بعد الكولونيالية غياتريسبيفاك.
التّعديل الذي لا يتجاوز حدود ما يسمّيه الجابري «تشويه الواقع أو الاعتداء على الحقيقة العلمية».
ويضرب لذلك الجابري مثلا بحالة الماركسي السّلفي عندما ينقل للمجتمع العربي مفاهيما وضعت لتعبّر عن واقع معين ليس هو الواقع العربي في تركيبته وصيرورته طالما أنّ التبيئة تعني في منظور الجابري «ربط المفهوم بالحقل المنقول إليه ربطا عضويا، وذلك ببناء مرجعية له فيه تمنحه المشروعية والسلطة».
وهي معالجات جزئية ليس في استطاعتها حل إشكالية «مديونية المعنى» بتعبير السوسيولوجي ميشال غوشيه أو تجاوز البعد القائم في ما سمّاه المفكّر المغربي عبد الله العروي «قياس المسافة التاريخية والحضارية بين فضائي النشأة والاستقبال»، فضاء نشأة النظرية في مهدها الغربي وانتقالها إلى فضاء آخر هو الفضاء العالم الثالثي، وهي مسافة بالطبع حضارية وليست تاريخية فقط.
بالنظر لحداثة تجربة الكتابة النقدية العربية وتعثّر مشاريع الترجمة والبحث العلمي والتذبذب الحاصل على صعيد مشروعات النهضة العربية التي لم تتمكن من العثور على الوصفة الملائمة لحل أصناف التخلف الأربعة التي تعرض لها المفكر التونسي أبو يعرب المرزوقي في كتابه «أشياء من النقد والترجمة» وهي «الاقتصادي، الثقافي، السياسي والتربوي».

• وماذا عن «النّقد الثّقافي»، هل هو بديل للمناهج السّابقة التي ثبت محدوديتها، أم هو مجرّد «موضة» سيتجاوزها الزّمن؟

•• لا أعتقد أنّ النّقد الثقافي هو البديل عن النّقد الأدبي، ولا يمكن التّنكّر لكل المكاسب التي حقّقها النّقد النّصوصي سواء السياقي السوسيولوجي والنفسي أو النسقي البنيوي والأسلوبي والسيميائي وحتى التفكيكي.
وكل ما في الأمر أنّ هناك ثغرات لم يكن بوسع النّقد الأدبي النصوصي ترميمها لأنّها ليست من صميم المنظومة النظرية التي يستقي منها النّقد الأدبي أدواته المفهومية والتقنية والإجرائية، فانشغل بالبنية وأهمل النسق.
والنص كما نعلم بنية ونسق وليس بنية فقط ممّا لا يمكن استنفاد كل أسئلة القراءة المفتوحة أمام رياح العقل البشري في استنباط الدلالة الثقافية من باطن النصوص الإبداعية الجديرة بالتناول النقدي من منظور النقد الثقافي، الذي لازال النص الإبداعي الجزائري والعربي عموما بعيدا عنه.
بل وهناك من يتهيّب ممّا أبداه بعض النقاد من الدعوة إلى تمكين النقد الثقافي و«تبيئة» بعض مفاهيمه، والأسئلة

التي يحاول إثارتها بدعوى أنّه يساوي بين جميع النّصوص من حيث كونه لا يقول لنا ما إذ كان هذا النص جميلا أم رديئا من الناحية البلاغية والجمالية طبعا، على اعتبار أنّ النقد الثقافي ليس من وظائفه أبدا التعرض للحيل الأسلوبية والبلاغية في النص أو الكشف عنها.
وهي دعوة باطلة بل وتخفي وراءها توجّسا رهيبا من النّقد الثقافي الكفيل بتعرية الثقافة العربية والنص الإبداعي كتجل لهذه الثقافة من الأنساق الثقافية المهيمنة تحت غطاء الجمالية والحيل الأسلوبية والزخارف اللفظية بما تهيل عليه ما يسمّيه محمد عبد الله الغذامي «بحكومة البلاغة» بعض الهيمنة النسقية.
هذا هو سؤال النّسق الذي قاد عددا من النقاد الثقافيّين إلى الانفتاح على إنتاجية أسئلة ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة، وغيرها من أشكال التحولات المتتالية التي جاءت بها الخطابات البعدية ضمن فلسفة «الما بعد» بوصفها الحاضنة المعرفية التي اتّكأ عليها مؤسّسو حقل الدراسات الثقافية.

.. يتبع صفحة 23

حال الدنيا

الإنسان قبل العمران..

■ علي مجالدي

جادل مالك بن نبي في مؤلفه الشّهير «شروط النهضة»، أنّ غنى المجتمع لا يقاس بكمية ما يملك من أشياء بل بمقدار ما فيه من أفكار.
طرح بن نبي هذه الفرضية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي في تشريحه لإشكالية: من أين ينطلق المعراج الحضاري والبناء التّنموي في عصر مجتمعات المعرفة؟ حيث ساد اعتقاد في ذلك الوقت أنّ تخلّف الدول المستقلة حديثا يعود لافتقارها لرؤوس الأموال الكافية للإقلاع الاقتصادي.
فنّد بن نبي في مختلف كتُبه هذا الطّرح، واستدلّ في ذلك بألمانيا إثر خروجها منهزمة ومدمّرة من الحرب العالمية الثانية، وبعد مضي عشرة سنوات فقط عادت كقوّة اقتصادية عظمى في أوروبا والعالم، والسبب – حسبه – يعود للفرد الألماني المشبّع بثقافة العمل الجاد والفاعلية الاجتماعية، رغم أنّ ألمانيا لم تكن تمتلك في ذلك الوقت ثروات طبيعية ولا أرصدة من الذهب.
إحدى المقولات التي شدّت انتباهي وعلقت بذهني مذ قرأتها عن أحد الكتّاب السوريّين، «أنّ مالك بن نبي جزائري وأقل الشعوب استفادة من فكره هم الجزائريّين أنفسهم».
أجزم أنّ فرضية بن نبي صحيحة، وكذلك رأي الكاتب السوري، فرغم الأموال الكبيرة التي جمعتها الجزائر من ريع المحروقات في العشرين سنة الأخيرة، إلا أن الإقلاع الاقتصادي الذي يصبو إليه الجميع لم يتحقّق.
فالإشكال كما يبدو في الإنسان نفسه، كما أنّنا أمّة لا تحسن الاستفادة من مفكّريها، فبن نبي طرح هذه الأفكار والجزائر كانت تئنّ تحت وطأة الاستعمار، ونظرته الاستشرافية للإقلاع الاقتصادي لو أحسنا التعامل معها وتوظيفها في شكل نسق ثقافي واقتصادي متكامل كان من الممكن تجنّب الكثير من الأزمات التي عرفتها البلاد، لكن على العموم أن تصل متأخّرا خير من أن لا تصل أبدا، والوقت لا يزال متاحا لتدارك أخطاء الماضي.

استشراف

المشهد الفلسطيني: المستقبل القريب

■ وليد عبد الحي

بعد متابعة متواصلة لتقارير مراكز الدراسات الغربية والإسرائيلية وبعض المراكز الآسيوية من ناحية، والتقارير الأولية لبعض الخبراء العسكريّين والدبلوماسيين «غير العرب»، والمنشورة في مواقع أكاديمية من ناحية ثانية، أستطيع أن أؤكّد أنّ أداء المقاومة الفلسطينية في معركة سيف القدس كان من حيث التأثير المعنوي مساويا لتأثيرات معركة الكرامة عام 1968.
لكن المرحلة القادمة تنطوي على تحديات في غاية الصعوبة تكشف عنها التّصريحات والتقارير والدراسات والنشاطات الدبلوماسية الفلسطينية والإسرائيلية والدولية والإقليمية، والتي يمكنني تحديدها في الآتي:
1- محاولة توظيف التّدمير المادي والعسر الاقتصادي والتهديد العسكري، وتضييق الحركة من وإلى قطاع غزة للحصول على مواقف سياسية من قوى المقاومة، وتتمثل هذه المواقف التي يجري العمل للوصول لها في:
أ – اعتبار وقف إطلاق النار هدنة دائمة أو – في أضعف الحدود – هدنة طويلة المدة.
ب – أن يتم تسليم الأموال والمساعدات كلها سواء أكانت أموالا أو مواد إغاثية لسلطة التنسيق الأمني في رام الله، وأن تقوم هذه السلطة بتوزيع هذه المساعدات بعيدا عن حركات المقاومة أو حتى أهالي المقاومين.
ت – العمل على استبعاد حركة حماس والجهاد الاسلامي تحديدا من المشاركة في أية حكومة وحدة وطنية فلسطينية، أو في أضعف الحدود أن لا يتم تسليم أفراد من حركات المقاومة مناصب وزارية هامة.
ث – تنشيط التنسيق الأمني لمنع أي عمليات مقاومة في الضفة الغربية، وستعمل بعض الدول الغربية وإسرائيل على توجيه الجزء الأكبر من المساعدات المالية الى جهاز التنسيق الامني، ولعل عمليات الاعتقالات الواسعة في صفوف أنصار المقاومة في الضفة الغربية بعد الاعلان عن وقف إطلاق النار تنبئ بما بعدها.
ج – العمل على تأجيج الاضطرابات والمظاهرات في قطاع غزة تحت ستار عمليات اغتيال أو إطلاق صواريخ عشوائية بعيدا عن غرفة العمليات المشتركة واتهام حماس بعدم السيطرة على الأوضاع وإشعال فتيل فتنة داخلية.
ح – ستعمل إسرائيل على استغلال أي تقارب بين حماس وسلطة التنسيق الأمني لتسلل عناصر التنسيق الامني الفلسطيني الى غزة عبر ذرائع عديدة.
خ – تعزيز الاتهامات والتشكيك الاعلامي في سياسات حماس والجهاد الاسلامي بخاصة في علاقاتهما مع إيران وحزب الله.
2 – تغطية كل من سياسات التطبيع العربي والتشبث ببقاء السفارات الاسرائيلية في العواصم العربية من خلال انتهاج بعض الدول العربية بعض السياسات المراوغة مثل الاعلان عن تقديم بعض المساعدات المالية للفلسطينيين (وقد يتم الاعلان دون التنفيذ) والتقارب في نفس الوقت مع سوريا لإحراج الدبلوماسية السورية، ومنعها من انتقاد التطبيع في ظل المداهنة العربية لها، أو تغطية الدور الموكل لبعض الدول في نطاق «دبلوماسية الإنابة»، والظهور بمظهر الحريص على المصالح الفلسطينية بينما يتم التوافق مع واشنطن على حدود الدور وطبيعته مسبقا، ونقل المواقف إلى الأطراف التي تتحرج واشنطن من التواصل معهم مباشرة.
3 – يبدو أنّ إدارة بايدن ستعمل على تنظيم مؤتمر دولي خلال الشهور القادمة للعمل على إحياء فكرة حل الدولتين، مع العمل على إبقاء هامش المناورة واسعا للدبلوماسية الاسرائيلية بينما تضييق الخيارات أمام المفاوض الفلسطيني، وقد يتم ذلك من خلال:
أ – التدخل الأمريكي والعربي غير المباشر في تحديد الفريق الفلسطيني المفاوض.
ب – استغلال التنافس الكامن بين فريق أوسلو لخلافة رئيس سلطة التنسيق الأمني لدفعهم لتقديم تنازلات قبل تولي المنصب.
ت – محاولة إدخال حركة حماس في المفاوضات بطريقة أو أخرى مع استغلال رغبة الحركة لتوسيع دائرة الاعتراف الدولي بها أو على الاقل رفعها من قائمة التنظيمات الارهابية كما جرى مع حركة انصار الله اليمنية، علما أنّ حركة أنصار الله انتزعت هذا الموقف الأمريكي انتزاعا عبر الثبات على الموقف والاداء الميداني الكبير.
ث – محاولة سلطة التنسيق الأمني الربط بين مشاركة حماس في اية حكومة وحدة وطنية وضرورة اخضاع السلاح – بخاصة في غزة – لسلطة تلك الحكومة، وهو هدف استراتيجي لإسرائيل.
ولكي تواجه المقاومة بأطيافها المختلفة هذه الحلقات التآمرية عليها لا بد من:
1 – توسيع دائرة صلاحيات غرفة العمليات المشتركة لتشمل كل ما يتعلق بالعمليات العسكرية والامنية
2 – رفض أي مساعدات لا يخضع توزيعها لمساهمة حركة المقاومة في التوزيع في غزة والضفة.
3– مطالبة إيران وحزب الله بمزيد من الجهد لفك عقدة العلاقات السورية مع حركة حماس، فحماس حاليا ليس لها قاعدة عربية آمنة، وعلى كل القوى من إيران وحزب الله والتنظيمات الفلسطينية وثيقة العلاقة مع دمشق بذل كل الجهود لرتق هذا الفتق في محور المقاومة..ويمكن لحركات المقاومة أن تستثمر الدبلوماسية الجزائرية في هذا الجانب لاسيما ان العلاقات السورية الجزائرية هي علاقات متينة وراسخة يمكن توظيفها في هذا الجانب.
4 – الحذر الشديد والواعي عند التعاطي مع جبهتين: جبهة دبلوماسية الإنابة(القطرية والمصرية والتركية) من ناحية وجبهة سلطة التنسيق الأمني من ناحية ثانية.
5 – توسيع حركات المقاومة علاقاتها مع كل من الصين وروسيا لا سيما في ضوء مواقفهما في جولات مجلس الامن الدولي الأخيرة، وأن لا تبقى العلاقة اسيرة القنوات الرسمية بل عليها أن تفيض باتجاه المجتمع المدني والنخب السياسية والفكرية في هذه المجتمعات.
6 – ضرورة التوازن في الخطاب الإعلامي المقاوم، ويجب عدم الخلط بين التعبئة المعنوية وبين المبالغات التي تضر بمصداقية المقاومة في المستقبل.
7 – مطالبة تنظيمات الإخوان المسلمين في مختلف دول العالم بالضغط على حزبي العدالة والتنمية الحاكمين في كل من المغرب وتركيا لإعادة النظر في علاقاتهما الدبلوماسية والتجارية والاستخبارية مع اسرائيل، أي أن تكون الضغوط والحوار مع هذين الحزبين من خلال قوى إسلامية غير حماس تجنّبا لأيّة تداعيات سياسية على حماس.
8 – استمرار التفكير الهادئ في ايجاد طرق لمزيد من الربط بين قوى المقاومة وفلسطيني 1948، واعتبارهم جزءاً أساسيا من التخطيط الاستراتيجي.
أخيرا..من الأرجح أنّ معارك ما بعد معركة سيف القدس ستكون أقسى، وأنّ قوائم الشّهداء والاستنزاف المادي سيتواصل، لكن تاريخ الاستعمار يؤكّد أنّ إسرائيل ظاهرة استعمارية محكومة بقوانينها لا سيما أنّ العامل الديموغرافي لصالح الفلسطينيين، وكل المستعمرات التي بقي فيها العنصر الوطني أكثر عددا من المستوطنين نالت حريتها في نهاية المطاف...ربما.